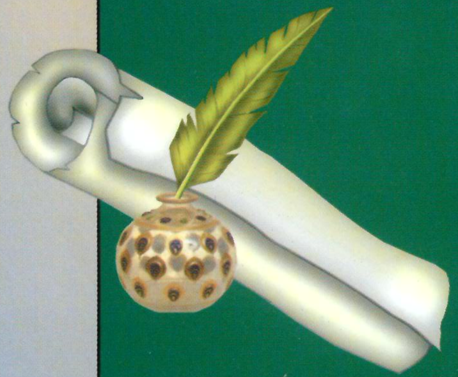
سلسلة التراث الإسلامي المشجر ٤

تشجير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف الأنصاريّ، ت٧٦١هـ، رحمه الله



الجزء الأول

د. عماد علي جمعة

جامعة القصيم

دار النفائس للنشر والتوزيع

الأردن

سلسلة التراث الإسلامي المشجر (٢)

تشجير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت ٧٦٠هـ

الجزء الأول

د. عماد علي جمعة

جامعة القصيم

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جمعة، عماد علي

تشجير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك./ عماد علي جمعة.- البكيرية، ١٤٣٤هـ

٣٨٤ ص؛ ٢١×٢٩,٧ سم

ردمك: ٤ - ١٦٩٠ - ٠١-٦٠٣- ٩٧٨

١- اللغة العربية- الصرف ٢- اللغة العربية- النحو أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٤/٢٥٦٩

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٢٥٦٩

ردمك: ٤ - ١٦٩٠ - ٠١-٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م

جوال: ٠٥٠٧٨٦٧٥٣٦، بريد إلكتروني: quddomy@hotmail.com

يطلب الكتاب من المكتبات التالية:

- السعودية: دار طيبة: ٠٥٠٥٤٥١٢٤٤٧، دار الحديث: ٠٥٠٦٤٠٣٤٢٨/ ٠١٤٥٨٩١٠٦، جرير(وفروعها)، العبيكان (وفروعها): ٠١٤٦٥٤٤٢٤، الرشد (وفروعها): ٠١٤٥٩٣٤٥١، دار ابن الجوزي (وفروعها): ٠٣٨٤١٢١٠٠، المؤيد (وفروعها)، التدمرية (وفروعها): ٠١٤٩٢٥١٩٢، الجنوب/ أبها (وفروعها): ٢٢٤٧٥٧٧
- الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع: ٥٦٩٣٩٤٠ - قطر: الدوحة- مكتبة جرير - البحرين: مكتبة الفاروق: ٢٧٢٧٣٤٦٤
- الإمارات: دبي- دار القلم - الجزائر: مكتبة القدس: +٢١٣٧٣٧٤٩١١٧ - الكويت: مكتبة أهل الأثر: ٢٦٥٦٤٤٠

الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، هاتف: ٥٩٦٣٩٤٠ - فاكس: ٥٦٩٣٩٤١ - ص.ب ٩٢٧٥١١ - عمان ١١١٩٠ الأردن، بريد إلكتروني alnafaes@hotmail.com

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد، فهذا هو إصدار جديد من سلسلة التراث الإسلامي المشجر:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري

ولا يخفى ما لهذا الكتاب، من أهمية في المكتبة الإسلامية، ولذا كانت هذه المساهمة المتواضعة، في خدمته، رغبة في تيسير تناوله لطلبة العلم، وقد تمثلت هذه المساهمة بـ:

١. تشجير مباحثه، مع الالتزام الكامل بالنص الأصلي، دون زيادة أو نقص، أو تقديم أو تأخير.
٢. ترقيم نصه، ولا يخفى ما لعلامات الترقيم من دور في توضيح النص.
٣. تعداد نقاطه، في الغالب باستخدام التعداد الرقمي، وأحيانا باستخدام التعداد النقطي لتجنب اللبس.
٤. تلوين متنه بعدة ألوان، لزيادة التوضيح، وتسهيل الفهم.
٥. تحقيق الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة.
٦. ما كان في أحيان قليلة من إضافة لعنوان، أو تحقيقا لنص، أعطي لونا وردياً، تمييزاً له عن نص الكتاب.

اللهم ارزقنا الإخلاص في القول والعمل، واجعل هذا الكتاب في ميزان أعمالنا الصالحة يوم القيامة، آمين، ويرجى من طلاب العلم الكرام وطالباته، تقديم النصح بإيصال تصويباتهم وانتقاداتهم العلمية والفنية على العنوان التالي، وذلك للعمل على إخراجه في طبعات قادمة بشكل أفضل إن شاء الله تعالى.

د. عماد علي جمعة
كلية العلوم والآداب/ جامعة القصيم/ البكيرية
جوال: ٠٥٠٧٨٦٧٥٣٦
بريد إلكتروني: quddomy@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المصنف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمانِّ الأكْمَلان على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، قائد الغر المُحَجَّلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسَلامًا دائمين، بدوام السَّموات والأرَضينَ، أما بعدَ حمدِ اللهِ مستحقِّ الحمد ومُلْهِمِه، ومنشئ الخلق ومُعْدِمه، والصَّلاةِ والسلامِ على أشرف الخلق وأكْرَمِه، المنعوت بأحسن الخُلُق وأعظمِهِ، محمدٍ نبيِّه، وخليله وصَفِيِّه، وعَلَى آله وأصحابهِ، وأحزابه وأحبابه، فإنَّ كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية نَظْمِ الإمامِ العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله، كتابٌ صَغُرَ حجْمًا، وغَزُرَ علمًا، غير أنَّه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز، وقد أسعفت طالبيه بمختصر يُدَانيه، وتوضيح يسايره ويُباريه، أَحُلُّ به ألفاظه، وأوضِّح معانيه، وأُحلِّلُ به تراكيبه، وأنقحُ مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شَوارده، ولا أخْلِي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نَقْدٍ أو تعليل، ولم آل جَهْدًا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وتَرتيبه، وسميته:

(أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك)

وبالله أعْتَصِمُ، وأسأله العِصْمةَ مما يَصِم، لا ربَّ غيره، ولا مأمول إلا خَيْرُهُ، عليه توكلت وإليه أنيب.

هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام	والكَلِم	والقولُ
في اصطلاح النحويين: عبارة عما اجتمع فيه أمران: ١. اللفظُ. ٢. والإفادةُ. و المرادُ باللفظِ: الصوتُ المشتمل على بعض الحروف تحقيقًا أو تقديرًا. والمرادُ بالمفيد: ما دَلَّ على مَعْنًى يَحسُنُ السكُوتُ عليه. وأقل ما يتألف الكلام من: ١. اسمين: كـ: زَيْدٌ قائمٌ. ٢. ومن فعل واسم: كـ: قَامَ زَيْدٌ، ومنه: اسْتَقِمْ، فإنَّه: – من: فعل الأمر المنطوق به. – ومن: ضمير المخاطَبِ المقَدَّر بـ : أنت.	اسمُ جِنْسٍ جمَعْيٍ، واحِدُه: كَلِمَة، وهي: ١. الاسم. ٢. والفعل. ٣. والحرف. ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيًّا أنَّه: – يدل على جماعَة. – وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل: كَلِمَةٌ، نَقَصَ مَعناه، وصار دَالًّا على الواحد، ونظيرهُ: لَبِنٌ و لَبِنةٌ، و نَبِقٌ و نَبِقَةٌ. وقد تبين: ١. بما ذكرناه في تفسير الكلام، من أنَّ شَرْطَه: أ. الإفادة. ب. وأنَّه من كلمتين. ٢. وبما هو مشهور من أنَّ أقل الجمع ثلاثة: أنَّ بين الكلام والكَلِم: عمومًا وخصوصًا من وجهٍ. فالكلم: – أعَمُّ: من جِهَةِ المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره. – وأَخَصُّ: من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: ١. زيد قام أبوه: كلام: لوجود الفائدة، وكَلم: لوجود الثلاثة بل الأربعة. ٢. و قام زيد: كلام لا كَلِم. ٣. و إنْ قَامَ زيد: بالعكس.	عبارةٌ عن: اللفظ الدالِّ عَلَى مَعْنى، فهو أعَمُّ من الكلام والكلمة، عمومًا مطلقًا، لا عمومًا من وجهٍ. وتطلق الكلمة لغةً، ويُراد بها الكلامُ، نحو: (كَلا إنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)[المؤمنون ١٠٠]، وذلك كثيرٌ، لا قليلٌ.

فصل، يتميزُ الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات

إحداها، الجر	الثانية: التَّنوين	الثالثة: النداء	الرابعة: أل غير الموصولَةِ	الخامسة: الإسناد إليه
وليس المرادُ به: حرفَ الجر، لأنَّه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أن قُمْتَ). بل المرادُ به: الكسرةُ التي يحدِثُها عاملُ الجرِّ، سواء كان العاملُ: ١. حرفًا. ٢. أم إضافةً. ٣. أم تَبَعِيةً. وقد اجتمعت في: البَسْمَلة.	وهو: نون ساكنة، تلحق الآخر لفظا، لا خطًّا، لغير توكيد، فخرج: ١. بقيد السكون: النونُ: ١) في (ضَيْفَنٌ) للطُّفَيْلِيِّ. ٢) و (رَعْشَنٌ) للمُرْتَعِش. ٢. وبقيد الآخِرِ: النونُ في (انْكَسَر) و (مُنْكَسِر). ٣. وبقولي: (لَفظًا لا خَطًّا)، النونُ اللاحقةُ لآخر القَوافِي وستأتي. ٤. وبقولي: (لغير توكيد)، نونُ، نحو: • (لَنَسْفَعًا)[العلق: ١٥]. • و (لَتَضْرِبُنْ يا قَوْمُ). • و (لَتَضْرِبِنْ يا هِنْدُ). والتنوين أنواع أربعة، تعالج في اللوحة التالية إن شاء الله تعالى	وليس المرادُ به دخولَ حرف النداء، لأنَّ (يا) تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ١. (يا لَيْتَ قَوْمي)[يس ٢٦]. ٢. (ألا يا اسْجُدُوا)[النمل ٢٥]، في قراءة الكسائي. بل المرادُ كونَ الكلمةِ مناداةً، نحو: ١. يا أيُّهَا الرجلُ. ٢. ويا فُلُ. ٣. ويا مَكْرَمَان.	كـ: الفرس والغلام. فأما الموصولَة، فقد تدخل على المضارع، كقوله: مَا أنت بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[٣]	وهو: أن تَنْسبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ وذلك، كما في: ★ (قُمْتُ). ★ و (أنا) في قولك: (أنا مؤمن).

شاهد٣: دخول ال الموصولة على الفعل المضارع: ترضى، مما يدل على أنَّها ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه.

وأنواع التنوين أربعة

أحدُها: تنوين التمكين	الثاني: تنوينُ التنكير	الثالث: تنوين المُقَابلة	الرابع: تنوين التعويض
ك: زَيْدٌ و رَجُلٌ. وفائدتُـه، الدلالَـةُ علـى خِفّـةِ الاسـم، وتمَكُّنِهِ في باب الاسمية، لكونه: ▪ لم يُشْبه الحرف فَيبنى. ▪ ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف.	وهو اللاحقُ لبعض المبْنِيَّات، للدَّلالة على التنكير، تقول: ★ سِيبويْهِ: إذا أرَدْتَ شَخْصًا معينًا اسمهُ ذلك. ★ و إيهِ: إذا استزدْتَ مخُاطَبَك من حديث معين. فإذا أردت: ★ شَخْصًا ما اسْمُه سيبوبه. ★ أو استزادةً من حديثٍ ما. نَونْتَهُما.	وهـو اللاحـقُ لنحـو: (مُسـلماتٍ)، جَعَلُـوه فـي مُقَابلة النون في نحو: مُسْلِمِين	وهو اللاحق: ١. لنحو: غَواشٍ و جَوَارٍ، عوضًا عن الياء. ٢. ولـ: إذْ فـي نحـو: (ويومئـذٍ يفـرحُ المؤمنـون)[الروم ٤] عوضًـا عـن الجملـة التـي تضاف إذْ إليها.
وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم.			

نوعان آخران من أنواع التنوين، زادهما بعض النحاة، وهما: تنوين الترنم والتنوين الغالي

وزاد جماعةٌ: تنوينَ التَّرنُّم، وهو:	وزاد بعضهم: التنوين الغالي،	رأي ابن هشام في تنوين الترنم والتنوين الغالي
اللاحِقُ للقوافي المطْلَقَة أي: التي آخرها حرف مد كقوله: أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وقولي إن أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ [١] الأصل: (العتابا) و (أصابا) فجيء بالتنوين بدلا من الألف لترك الترنم.	وهو: اللاحِقُ للقَوافِي المُقَيَّدَةِ زيادةً على الوزْنِ، ومن ثَمَّ سمي غاليًا، كقوله: قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وإنْنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وإنْنْ [٢]	والحقُّ أنَّهما: نونان زِيدَتا في الوقف، كما زيدت نون (ضَيْفَنٍ) في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء: ١. لثبوتهما: أ. مع (أل). ب. و في الفعل. ج. و في الحرف. د. و في الخط والوقف. ٢. ولحذفهما في الوصْلِ. وعلى هذا فلا يَرِدان عَلَى مَنْ أطْلَقَ أنَّ الاسم يُعْرَف بالتنوين، إلا من جهة أنَّه يُسَمِّيهِما تَنْوِينَيْن، أمّا باعتبار ما في نفس الأمر، فلا.

شاهد ١: دخول تنوين الترنم على كلمتي "العتابا" و "أصابا"، بدلًا من ألف الإطلاق، مما يدل على أنَّه غير خاص بالاسم ف:

١. العتابا، اسم مقترن بال التعريف، والتنوين يدل على التنكير، واجتماع التنوين مع ال التعريف، يدل عل أنَّه ليس من خواص الاسم.
٢. أصاب: فعل ماض، والمختص بالاسم لا يدخل على فعل

شاهد ٢: (وإن) في الموضعين، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة، زيادة على الوزن، وإن حرف بغير خلاف، وهذا دليل على أنَّه لا يختص بالاسم.

علامات الفعل والحرف

فصل: يُعرَفُ الحرفُ بـ:	فصل: ينجلي الفعلُ بأربع علامات:
أنَّه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع، كـ: هل و في و لم. وقد أشير بهذه المُثُلِ، إلى أنواع الحروف، فإن منها: ١. ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، فلا يعمل شيئًا، كـ: هَل، تقول: أ. (هل زيد أخوك؟). ب. و (هل يقوم؟). ٢. ومنها ما يختص بالأسماء، فيعمل فيها، كـ: في، نحو: – (وفي الأرض آياتٌ)[الذاريات ٢٠]. – (وفي السَّماءِ رِزْقُكُمْ)[الذاريات ٢٢]. ٣. ومنها ما يختص بالأفعال، فيعمل فيها، كـ: لَمْ، نحو: (لَمْ يَلِدْ ولم يُولَدْ)[الإخلاص ٣].	إحداها، تاء الفاعل: ١. متكلما كان، كـ: (قُمْتُ). ٢. أو مخاطبًا، نحو: (تَبارَكْتَ). الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ: (قَامَتْ) و (قَعَدَتْ). فأما المتحركة فتختص بالاسم، كـ: قائمةٍ. وبهاتين العلامتين (الأولى والثانية) رُدَّ على من زعم حرفية: ليس و عسى. وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية: نعم و بئس. الثالثة: ياء المخاطبة، كـ: (قُومِي)، وبهذه رُدَّ على من قال: إنَّ هاتِ و تَعَالَ، اسما فعلين. الرابعة: نون التوكيد شديدةً أو خفيفة، نحو: (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا)[يوسف ٣٢]، وأما قوله: أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ٤ فضرورة.

شاهد٤: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل: أقائلن، للضرورة، لأنَّها لا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر.

فصل: والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع

أحدها: المضارع.	الثاني: الماضي	الثالث: الأمر
وعلامته: أن يَصْلُح لأن يلي (لم)، نحو: ★ (لم يَقُم). ★ و (لـم يَشَـم)، والأفصـح فيـه: فـتحُ الشـين لا ضَـمُّها، والأفْصَـحُ فـي الماضي شَـمِمْتُ: بكسر الميم: لا فتحها. وإنما سـمي مضـارعا لمشـابهته للاسـم، ولهـذا أعـرب، واستحق التقديم في الذكر على أخويْه. ومتى: ★ دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع. ★ ولم تقبل (لم). فهي اسم، ك: أَوَّهْ و أُفّ، بمعنى: أتوجَّعُ و أتَضَجَّرُ.	ويتميز بقبول: ١. تاء الفاعل، ك: تَبارك و عَسَى و ليس. ٢. أو تاء التأنيث الساكنة، ك: نِعْم و بِئْسَ و عَسَى و لَيْسَ. ومتى: ★ دَلَّتْ كلمة على معنى الماضي. ★ ولم تقبل إحدى التاءين. فهي اسم، ك: هَيهَاتَ و شَتَّان، بمعنى: بَعُدَ و افترق.	وعلامته: أن يقبل نون التوكيد، مع دلالته على الأمر، نحو: (قُومَنَّ). أ. فإن قبلت كلمةٌ النونَ، ولم تدل على الأمر، فهي فعلٌ مضارعٌ، نحو: (لَيُسْجَنَنَّ وليَكونًا) يوسف ٣٢. ب. وإن دلت على الأمر، ولم تقبل النون، فهي اسم، ك: نَزَالِ و دَرَاكِ، بمعنى: انْزِل و أدْرِكْ. وهذا أولى من التمثيل بـ: صَهْ و حَيَّهَلْ، فإنَّ اسميتهما معلومة مما تقدم، لأنَّهما يقبلان التنوين.

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان: مُعْرَب: وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّنًا، ومبني: وهو الفرع، ويسمى غير متمكن،وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوضعي	الثاني: الشبه المعنوي	الثالث: الشبه الاستعمالي
وضابطه: أن يكون الاسم على: ١. حرف. ٢. أو حرفين. فالأول، كـ: تاء (قُمْتُ) فإنها شبيهة، بنحو: باء الجر و لامِه و واو العطف و فائه. والثاني، كـ: نا مِنْ (قُمْنَا) فإنها شبيهة، بنحو: قَدْ و بَل. وإنما أعرب، نحو: (أبٍ و أخٍ) لضَعْف الشبه، بكونه عَارِضًا: ★ فإن أصلهما: أبَوٌ و أخَوٌ. بدليل: أبَوان و أخَوان.	وضابطُه: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء: ١. وضع لذلك المعنى حَرْفٌ. ٢. أم لا. فالأول، كـ: مَتَى فإنَّها: ١. تستعمل شَرْطًا، نحو: (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) وهي حينئذ شبيهة في المعنى بـ: إن الشرطية. ٢. وتستعمل أيضًا استفهامًا، نحو: (مَتَى نَصْرُ اللهِ)[البقرة ٢١٤]، وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام. وإنما أعربت، أيٌّ: ★ الشرطية، في نحو: (أيَّمَا الأجَلَيْن قَضَيْتُ)[القصص ٢٨]. ★ و الاستفهامية، في نحو: (فأيُّ الفَرِيقَيْن أحَقُّ)[الأنعام ٨١]. لضعف الشبه، بما عارضه من ملازمتها للإضافة، التي هي من خصائص الأسماء. والثاني، نحو: (هُنَا) فإنَّها متضمنَة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفًا، ولكنه مِن المعاني التي مِنْ حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف، لأنَّه كالخطاب والتنبيه، فـ: هُنَا مستحقة للبناء، لتضمنها لمعنى الحرفِ، الذي كان يستحق الوضع. وإنما أعرب (هذان و هاتان): مع تضمنهما لمعنى الإشارة: لضعف الشبه، بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء.	وضابطُه: أن يلزم الاسم طريقةً من طرائق الحروف: ١. كأن يَنُوب عن الفعل، ولا يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه. ٢. وكأن يَفْتَقِرَ افتقارًا متأصِّلًا إلى جملة. ملاحظة: ما يتعلق بالشبة الاستعمالي، في اللوحة التالية بمشيئة الله تعالى.

تابع: الثالث: الشبه الاستعمالي وضابطُه: أن يلزم الاسم طريقةً من طرائق الحروف:

١. كأن يَنُوب عن الفعل، ولا يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه.

٢. وكأن يَفْتَقِرَ افتقارًا متأصِّلًا إلى جملة.

فالأول	والثاني
ك: ١. هَيْهات ٢. و صَهْ ٣. و أَوَّهْ فإنَّها: نائبة عن: ١. بَعُدَ ٢. و اسْكُتْ ٣. و أتوجَّعُ. ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتتأثر به. فأشبهت: (ليت و لعلَّ)، مثلا، ألا ترى أنَّهما نائبان عن: (أتمنَّى و أترجَّى)، ولا يدخل عليهما عامل؟ واحْتُرِزَ بانتفاء التأثر من: المصدر النائب عن فعله، نحو: (ضَرْبًا) في قولك: (ضَرْبًا زَيْدًا)، فإنَّه نائب عن (اضْرِبْ)، وهو مع هذا معربٌ، وذلك: لأنَّه تدخل عليه العواملُ فتؤثر فيه، تقول: – (أعجبني ضربُ زيدٍ). – و (كرهت ضربَ عمرو). – و (عجبت من ضَرْبِهِ).	ك: ١. إِذْ. ٢. و إذا. ٣. و حَيْثُ. ٤. و الموصولاتُ. ألا ترى أنَّك تقول: (جئتُك إذ)، فلا يتمُّ معنى (إِذْ) حتى تقول: (جاءَ زَيْدٌ) ونحوُهُ، كذلك الباقي: واحتُرِزَ بذكر الأصالة، من: نحو: (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[المائدة١١٩]، فـ: يوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب: ألا ترى أنَّك تقول: (صُمْتُ يَوْمًا و سِرْتُ يوْمًا)، فلا يحتاج إلى شيء. واحترِزَ بذكر الجملة من:، نحو: (سُبْحانَ) و (عِنْدَ) فإنَّهما مفتقران في الأصالة، لكن إلى مفرد، تقول: (سُبْحَانَ اللهِ) و (جلستُ عندَ زَيدٍ). وإنما أُعْرِبَ (اللذان و اللتان و أيُّ الموصولة) في نحو: (اضرب أيَّهُمْ أساء)، لضعف الشَّبَهِ بما عارضَه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة.

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعرب وهو نوعان:

ما يظهر إعرابه	ومالا يظهر إعرابه
ك: أرْضٍ، تقول: - (هذه أرضٌ). - و (رأيت أرضًا). - و (مررت بأرضٍ).	ك: الفَتَى تقول: - (جَاءَ الفَتَى). - و (رأيت الفَتَى). - و (مررت بالفَتَى). ونظيرُ الفتى: سُما، ك: هُدى: وهي لغة في: الاسم، بدليل قول بعضهم: (ما سمُاكَ؟) حكاه صاحب الإفصاح، وأما قولُه: واللهُ أسْمَاكَ سُمًا مُبارَكًا ٥ فلا دليل عليه فيه، لأنَّه منصوب مُنَون، فيحتمل أنَّ الأصل: سُمُ، ثم دخل عليه الناصبُ ففتح، كما تقول: في يَدٍ: (رأيتُ يَدًا).

شاهد٥: ورود كلمة (سما) في البيت، لا يصلح دليلا على أنَّ الكلمة مقصورة، مثل: (هدى)، لأنَّه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر مثل: أب و أخ و دم و يد، فعند نصبها يقال: أبًا و أخًا و دمًا و يدا، ويحتمل أن تكون مقصورة مثل: هدى و تقى و ضحى.

فصل: والفعل ضربان:		والحروف:
١. مبني وهو الأصل.	٢. و مُعرَب وهو بخلافه.	
فالمبني نوعان: أحدهما: الماضي، وبناؤهُ على الفتح، كـ: ضَرَبَ. ★ وأما (ضَرَبْتُ) ونحوه، فالسكون عارِضٌ، أوجَبَهُ كَراهتُهم توالي أربع متحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة. ★ وكذلك: ضمة (ضَرَبُوا)، عارضة لمناسبة الواو. والثاني: الأمر، وبناؤه على ما يُجزَمُ به مضارعه: ١. فنحو: (اضْرِبْ)، مبني على: السكون. ٢. ونحو: (اضْرِبَا)، مبني على: حذف النون. ٣. ونحو: (اغْزُ)، مبنيٌّ على: حذف آخر الفعل.	والمعربُ: المضارِعُ، نحو: (يَقُومُ)، لكن بشرط سلامته: ١. من نون الإناث. ٢. و نون التوكيد المبَاشِرَةِ. فإنه: ١. مع نون الإناث: مبني على السكون، نحو: (والمطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ)[البقرة ٢٢٨]. ٢. ومع نون التوكيد المباشرة: مبنيٌّ على الفتح، نحو: (لَيُنْبَذَنَّ)[الهمزة ٤]. وأما غير المباشرة، فإنه معرب معها تقديرًا، نحو: – (لَتبلَوُنَّ)[آل عمران ١٨٦]. – (فَإمَّا تَرَيِنَّ)[مريم ٢٦]. – (ولا تتبِعَانِّ)[يونس ٨٩].	كُلُّها مبنية.

فصل، وأنواع البناء أربعة

<table>
<tr><th>أحَدُها: السكُون</th><th>والثاني: الفتح</th><th>الثالث: الكسر</th><th>الرابع: الضم</th></tr>
<tr><td>وهو الأصل، ويسمى أيضًا: وقْفا، ولخفته دَخَلَ في الكلم الثلاث، نحو: هَلْ و قُمْ و كَمْ.</td><td>وهو أقرب الحركات إلى السكُون، فلذا دخل أيضا في الكَلِمِ الثلاث، نحو: سَوْفَ و قَامَ و أيْنَ.
والنوعان الآخَرَان، هما:</td><td colspan="2">ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودَخَلا في:
١. الحرف.
٢. والاسم.
نحو:
١. لام الجر.
٢. و (أمسِ).
٣. ونحو: (مُنْذُ) في لغة:
أ. من جَرَّ بها.
ب. أو رَفَعَ.
فإن:
١. الجارة: حرف.
٢. والرافعة: اسم.</td></tr>
</table>

فصل، **الإعراب** أثرٌ ظاهر أو مُقَدَّر، يجلبه العاملُ في آخر الكلمة

وأنواعه أربعة:	ولهذه الأنواع الأربعة: علاماتٌ أصولٌ، وهي:	وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب
١. رفعٌ. ٢. و نصبٌ. في: ١. اسم. ٢. وفعل. نحو: • (زَيْدٌ يَقُومُ. • وإنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ). ٣. و جَرٌّ في اسم، نحو: (لِزَيْدٍ). ٤. و جَزْمٌ في فعل، نحو: (لم يَقُمْ).	١. الضمة: للرفع. ٢. والفتحة: للنصب. ٣. والكسرة: للجر. ٤. وحذف الحركة: للجزم.	هذه هي الأبواب السبعة، وستبحث فيما يلي إن شاء الله تعالى ١. الأسماء الستة ٢. المثنى ٣. جمع المذكر السالم ٤. الجمع بألف وتاء مزيدتين ٥. ما لا ينصرف ٦. الأمثلة الخمسة ٧. الفعل المضارع المعتل الآخر

تابع العلاماتُ الفروعُ عن العلامات الأصلية، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة

علامات إعرابها، وما هي

فإنَّها:

١. ترفع بـ: الواو.

٢. وتنصب بـ: الألف.

٣. وتخفض بـ: الياء.

وهي:

١. ذُو، بمعنى: صاحب.

٢. والفَمُ، إذا فارقته الميم.

٣. و الأَبُ.

٤. و الأَخُ.

٥. و الحَمُ.

٦. و الهَنُ.

من أحكام ذو والقم

ويشترط في غير (ذو) أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت، أعربت بالحركات نحو:

١. (ولَهُ أخٌ)[النساء١٢].

٢. و (إنَّ لَهُ أبًا)[يوسف٧٨].

٣. و (بَنَاتُ الأَخِ)[النساء٢٣].

فأما قوله: خَالَطَ مِنْ سَلمى خَيَاشِيمَ وفَا٦

فشاذ، أو الإضافة مَنْوِيّة أي: خياشيمَها وفَاهَا.

واشترط في الإضافة:أن تكون لغير الياء،فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرة، نحو:

– (وأخي هَارُون)[القصص٣٤].

– (إنِّي لا أمْلِك إلا نَفْسِي وأخي)[المائدة٢٥].

و (ذُو) ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت (ذو) مَوْصُولَةً لزمتها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيا٧

وإذا لم تفارق الميم: (الفَمَ)، أعرب بالحركات.

فصل، في الهن والأب والأخ والحم

١. والأفْصَحُ في (الهَنِ): النَّقْصُ، أي: حَذْفُ اللامِ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث: (مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأعِضُّوهُ بِهنِ أبِيهِ ولا تَكْنُوا).

٢. ويجوز النَّقْصُ في الأَبِ و الأَخِ و الحَمِ، ومنه: قوله:

بِأبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ   وَمَنْ يُشَابِهْ أبَهُ فَمَا ظَلَمْ٨

وقولُ بعضهم في التثنية: (أبَانِ) و (أخَانِ).

وقصْرُهُنَّ أولى من نقصهن:

١. كقوله: إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا٩

٢. وقَوْلُ بعضهم: مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ، (١).

٣. وقَوْلِهِمْ للمرأة: (حَمَاةٌ).

شاهد٦: (وفا) حرف العطف الواو عَطَفَ: (فا)، وهو من الأسماء الستة، على (خياشيم) المنصوب، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة، مع أنَّه غير مضاف في اللفظ لشيء، وهذا يبطل قول النحاة: أنَّ شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف، أن تكون مضافة، ولكن رد النحاة على ذلك.

شاهد٧: إعراب (ذي) الموصولة بالحروف، ومعاملتها، كـ: (ذي) التي هي من الأسماء الستة، بمعنى أنَّ (ذي) الموصولة معربة، ترفع بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء.

شاهد٨: قوله: (بأبه)، و (أبه)، حيث أعرب الشاعر الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة، ونصب الثانية بالفتحة، مع أنَّهما مضافتان إلى ضمير الغائب، و إعراب الأسماء الستة بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم، لغة تسمى: لغة النقص.

شاهد٩: (وأبا أباها)، فأباها مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم، بمعنى أنْ تعرب الأسماء الستة إعراب الاسم المقصور، كـ: فتى، وهذه تسمى لغة القصر.

(١): جاء بكلمة (أخاك)، بالألف،مع أنها في موضع رفع، سواء اعتبرت مبتدأ مؤخرًا أو نائب فاعل بمكره سد مسد خبره، وهذا يدل على أنَّ المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالاسم المقصور

تابع علاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم		الباب الثاني: المثنى
فصل، حملوا على هذا الجمع أربعة أنواع	أمثلته وشروطه	
١. أسماء جموع : أولُو، و عَالَمُونَ، و عِشْرُونَ، وبابه. ٢. جموع تكسير، وهي: بَنُونَ و حَرُّونَ، و أَرَضُونَ، و سِنُونَ ٣. جموعُ تصحيحٍ لم تستوف الشروط، ك: أَهْلُونَ و وابِلُونَ. ٤. ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به: عِلِّيُّونَ و زَيْدُونَ. (تبحث تفصيلا في اللوحة التالية)	ك: الزيدون و المسلمون، فإنَّه: ١. يرفع بالواو. ٢. و يجر و ينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط: أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع، نحو: (طلحَة) و (عَلاّمَة). الثاني: أن يكُون لمذكر، فلا يجمع، نحو: (زَيْنَب) و (حَائِض). الثالث: أن يكُون لِعَاقِلٍ، فلا يجمع، نحو: – (واشِق): علما لكلب. – و (سَابِق): صفة لفرس. ثم يشترط أن يَكُون: إمَّا علمًا غير مركب: تركيبا إسناديًا ولا مَزْجيًا، فلا يجمع، نحو: – (بَرَقَ نَحْرُهُ). – و (مَعْدِيكَرِب). وإمَّا صفةً تقبل التاء، أو تَدُلُّ على التفضيل، نحو: – (قَائِم). – و (مُذْنِب). – و (أَفْضَل). فلا يجمع، نحو:(جَرِيح)، و (صَبُور)، و (سَكْرَان)، و (أَحْمَر).	١. وهو: ما وُضِعَ لاثنين، وأغْنَى عن المتعاطفين، ك: الزيدان و الهندان، فإنَّه: يرفع بالألف. ٢. ويُجرُّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها. وحملوا عليه أربعة ألفاظ: (اثْنَيْنِ) و (اثْنَتَيْنِ) مطلقًا. و (كِـلا) و (كِلتَا) مضافين لمضمر، فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألف.

تابع، فصل: وحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أنواع:

أحدها أسماء جموع	الثاني جموع تكسير	الثالث جموعُ تصحيحٍ لم تستوف الشروط	الرابع ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به
وهي: ١. أولو ٢. عَالَمُون ٣. عِشْرُونَ، وبابه	وهي: ١) بَنُونَ. ٢) و حَرُّونَ. ٣) و أَرَضُونَ. ٤) و سِنُونَ، وبابه، فإنَّ هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي: ١. حذفت لامه. ٢. وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث. ٣. ولم يُكَسَّرْ. نحو: عِضَةٍ و عِضِينَ، و عِزَةٍ و عِزِينَ، و ثُبَةٍ و ثُبِينَ. قال الله تعالى: – (كَمْ لَبِثْتُمْ في الأرض عَدَدَ سِنِينَ)[المؤمنون ١١٢]. – (الَّذِينَ جَعَلُوا القرآن عِضِينَ)[الحجر ٩١]. – (عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)[المعارج ٣٧]. ولا يجوز ذلك: ١. في نحو: تَمْرَةٍ، لعدم الحذف. ٢. ولا في نحو: (عِدَةٍ) و (زِنَةٍ)، لأنَّ المحذوف الفاء. ٣. ولا في نحو: (يَدٍ) و (دَمٍ)، وشذ أَبُونَ و أَخُونَ . ٤. ولا في: اسم و أُخْتٍ و بنت، لأنَّ العوض غير التاء، وشذ: بَنُونَ. ٥. ولا في نحو: شَاةٍ و شَفَةٍ، لأنَّهما كُسِّرَا على شِيَاه و شِفَاه.	ك: ١) أَهْلُونَ. ٢) و وابِلُونَ. • لأنَّ: ١. أَهْلًا. ٢. و وابِلًا. ليسا: ١) عَلَمين. ٢) ولا صفتين. • ولأنَّ: وابِلًا، لغير عاقل.	ك: ١) عِلِّيُّونَ. ٢) و زَيْدُونَ. مُسَمًّى به.

تابع لفصل: وحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أنواع

: الرابع، ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به	فصل
ك: عليُّونَ و زَيْدُونَ، مُسَمًّى به، ويجوز في هذا النوع: ١. أن يُجْرَى مجرى: غِسْلِينٍ، في لزُوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً. ٢. ودون هذا: أن يجْرَى مُجْرَى: عَرَبُونٍ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَة، ك: قوله: واعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ١٠ ٣. ودون هذه: أن تلزمه الواو وفَتْحُ النون. وبعضهم يُجْري بنين و باب سنين، مجرى: غِسْلِين، قال: وكَانَ لَنَا أبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أبًا بَرًّا ونَحْنُ لَهُ بَنِينُ١١ وقال: دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ١٢ وبعضهم يطرد هذه اللُّغَةَ في: جمع المذكر السالم، وكلِّ ما حمل عليه، ويُخَرِّجُ عليها قولَهُ: لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ١٣ وقوله: وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ١٤(أ)	١. نونُ المثنى وما حُمل عليه: مكسورةٌ، وفتحُهَا بعد الياء لُغَةٌ، كقوله: عَلَى أحْوذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً١٥ ٢. وقيل: لا يختص بالياء كقوله: أعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ والعَيْنَانَا١٦ ٣. وقيل: البيت مصنوع، ونونُ الجمع مفتوحةٌ، وكَسْرُهَا جائز في الشعر بعد الياء: • كقوله: وأنكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ١٧ • وقوله: وقَدْ جاوزت حَدَّ الأَرْبَعِينِ١٤(ب)

شاهد ١٠: (بالماطرون)، حيث استعمل جمع المذكر السالم المسمى به، بالواو في موضع الجر، وجعل إعرابه على النون، فجره بالكسرة، كالاسم الذي آخره واو ونون مثل: زيتون، فإنَّه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة.

شاهد ١١: الشاعر جاء بكلمة (بنين) بالياء في موضع الرفع، لأنَّ الكلمة واقعة خبرا عن المبتدأ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون، فدل على أنَّ من العرب من يجري (بنين)، وإن لم يكن علما، مجرى غسلين ويقطين ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون وقبلها ياء، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون، ولا تسقط هذه النون للإضافة.

شاهد ١٢: (سنينه) حيث نصب الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو: مسكين وغسلين، ولولا أنَّه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة.

شاهد ١٣: قوله (ضاربين القباب): حيث نصب: (ضاربين) بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل النون فيها كالنون التي من أصل الكلمة، وقبلها ياء في نحو: مساكين، ولولا أنَّه عامله هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها، وإما أن ينصب ما بعدها على أنَّه مفعول به، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين، علمنا أنَّه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء.

شاهد ١٤(أ): قوله: (الأربعين) بكسر النون، ورأي بعض النحاة: أنَّ هذه الكسرة على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل، وذهب إلى أنَّ أسماء العقود: (عشرون وتسعون وما بينهما)، يجوز فيها أن تلزم الياء، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون: ضمة للرفع، وفتحة للكسر، وكسرة للجر.

شاهد ١٥: قوله: (أحوذيينَ)، فإنَّ الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة.

شاهد ١٦: قوله: (والعينانا)، وفيها شاهدان، الأول: مجيء المثنى بالألف في حالة النصب، وهذه لغة جماعة من العرب، والثاني: فتح نون المثنى بعد الألف.

شاهد ١٧: قوله (آخرين)، حيث أعربه إعراب جمع المذكر السالم، ثم كسر النون بعدها، وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة.

شاهد (١٤ب): أنَّ (الأربعين)، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم، وكسر النون فهو إما ضرورة أو لغة من لغات العرب.

تابع علاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات

الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كـ: هندات و مسلمات:

- فإنَّ نَصْبَه بالكسرة، نحو: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)[العنكبوت ٤٤].
- وربما نُصِبَ بالفتحة، إن كان محذوفَ اللامِ، كـ: (سمعت لغُاتَهُمْ).
- فإن كانت:
  ١. التاء أصليَّة، كـ: أَبْيَاتٍ و أمْواتٍ.
  ٢. أو الألف أصلية، كـ: قُضَاة و غُزَاة.

نُصِبَ بالفتحة.

وحُمل على هذا الجمع شيئان:

★ (أولاتُ)، نحو: (وإن كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ)[الطلاق ٦].

★ وما سُمِّيَ به من ذلك، نحو:

١. (رَأيْتُ عَرَفَاتٍ).

٢. و (سَكَنْتُ أذْرِعَاتٍ)، وهي قَرْيَةٌ بالشام.

١. فبعضُهم يُعربه على ما كان عليه قبل التسمية.
٢. وبَعضُهم يترك تنوين ذلك.
٣. وبعضُهم يُعْربه إعرابَ مالا ينصرف.

ورَوَوْا بالأوجه الثلاثة قوله: تَنَوَّرْتُها مِنْ أذْرِعاتٍ وأهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالي ١٨

الباب الخامس: مالا ينصرف، وهو:

١. ما فيه عِلَّتَان من تسع، كـ: أحْسَنَ.

٢. أو واحدة منها تقوم مقامهما، كـ: مساجد و صَحْرَاءَ، فإنَّ جَرَّهُ بالفتحة، نحو: (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا)[النساء ٨٦]، إلا:

- إن أضيف، نحو: (في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)[التين ٤].
- أو دَخَلَتْه (ال):
  ١) مُعَرِّفَةً، نحو: (في المسَاجِدِ)[البقرة ١٨٧].
  ٢) أو موصولةً، نحو: (كَالأَعمى والأَصَمِّ)[هود ٢٤].
  ٣) أو زائدة كقوله: رَأَيْتُ الوليدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا ١٩

شاهد (١٨): قوله: "من أذرعات" فإنَّ التاء فيها تروى على ثلاثة أوجه:

١ – بتنوين كسر: "أذرعاتٍ"، فهو جمع مؤنث سالم، يجر بالكسرة، وينون تنوين مقابلة.

٢ – بكسرة دون تنوين: "أذرعاتِ"، وهو وجه جائز أيضًا، لأنَّ أصله علم لمؤنث، وجره بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم. ومنعوا تنوينه كما يمتنع تنوين العلم المؤنث.

٣ – بفتح التاء غير منونة: "أذرعاتَ"، وهو وجه جائز أيضًا، لأنَّه علم على مؤنث، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه ممنوع من الصرف

شاهد (١٩): قوله: "اليزيد" حيث دخلت "ال" الزائدة على "يزيد"، وهو علم مجرور على وزن الفعل، جرَّه الشاعر بالكسرة الظاهرة لدخول "ال" الزائدة عليه.

تابع علاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات

الباب السادس: الأمثلة الخمسة وهي		الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر	
تعريفه وأمثلته	بخلاف	وهو، ما آخره ألفٌ	تنبيه
كُلُّ فعلٍ مُضارِعٍ اتَّصَلَ به: ١.ألفُ اثنين نحو: ١) تَفْعَلانِ. ٢) و يَفْعَلانِ. ٢.أو واو جمع نحو: ١) تَفْعَلُونَ. ٢) و يَفْعَلُونَ. ٣.أو ياء مخاطبة، نحو: تَفعَلِينَ. ١) فإنَّ: رَفْعَها بـ: ثُبوت النون. ٢) وجَزْمَهَا ونَصْبها بـ: حَذْفها. نحو: (فإن لَمْ تفعَلُوا ولن تفعلوا)[البقرة٢٤]. وأما (إلا أن يَعْفُونَ)[البقرة٢٣٧]، فالواو لامُ الكلمةِ، والنونُ ضمير النسوة، والفعل مبني مثل: (يتربَّصْنَ)[البقرة٢٢٨] ووزنه: يَفْعُلْنَ.	بخلاف قولك: (الرِّجالُ يَعْفُونَ) فالواو ضمير المذكرين، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذف، نحو: (وأن تَعْفُوا أقْرَبُ للتَقْوى)[البقرة٢٣٧] ووزنه: تَفْعُوا، وأصله: تَعْفُوُوا.	ك: يَخْشَى. أو ياء، ك: يَرْمِي. أو واو، ك: يَدْعُو. فإنَّ جَزْمَهن بحذف الآخر، فأما قوله: أَلَم يأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ٢٠ فضرورة. وأما قوله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ)[يوسف٩٠] في قراءة قُنْبُل، فقيل: ▪ (مَنْ) موصولة. ▪ وتَسْكِيْن (يصبرْ): ١.إما لتوالي حركات: الباء و الراء و الفاء و الهمزة. ٢.أو على أنّه وصَلَ بنية الوقف. ٣.وإما على العطف على المعنى، لأنَّ مَنْ الموصولة بمعنى: الشرطية، لعمومها وإبهامها.	إذا كان حرف العلة بدلا من همزة، ك: يقرأُ و يُقرِئ و يَوْضُؤُ: • فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم، فهو إبدال قياسي، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ، لاستيفاء الجازم مُقْتَضاه. • وإن كان قبله، فهو إبدال شاذ. ويجوز مع الجازم: الإثباتُ بناء على الاعتداد بالعارض. وعدمُه وهو الأكثر

شاهد ٢٠ فيه: "ألم يأتيك". اختلف العلماء في الياء من هذه الكلمة: أ- ذهب الكثير إلى أنَّ الياء هي لام الكلمة، أي من أصل الكلمة، وتظهر عليها حركة الإعراب ضرورة، وهي تجزم بالسكون، وتعامل معاملة الفعل الصحيح.
ب- وقيل: إنَّ الياء (حرف العلة) حذفت بحذف الجازم، وهذه الياء إشباع الكسرة. ج- وقال آخرون: إنَّ الياء ضرورة تسوغ للشاعر، ولا تسوغ لغيره

فصل

وتُقَدَّر:

١. الحركاتُ الثلاثُ: في الاسم المعرب الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ:

- نحو: الفَتَى و المُصْطَفَى.
- ويسمى: معتلا مقصورا.

٢. والضمة والكسرة: في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها:

- نحو: المرتقي و القَاضِي.
- ويسمى: معتلًّا منقوصًا.

وخرج:

١) بذكر الاسم، نحو: يَخْشَى و يَرْمِي.

٢) وبذكر اللزوم، نحو: (رأيت أخَاكَ) و (مررت بأخِيكَ).

٣) وباشتراط الكسرة، نحو: ظَبْيٍ و كُرْسِيّ.

وتقدَّرُ:

١. الضمة والفتحة، في الفعل المعتلّ بالألف، نحو: (هو يَخْشَاهَا) و (لن يَخْشَاهَا).

٢. والضمة فقط، في الفعل المعتل بالواو أو الياء، نحو: (هُو يَدْعُو) و (هُو يَرْمِي).

وتظهر الفتحة في الواو والياء،نحو: إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَرْمِيَ ولَنْ يَغْزُوَ

هذا باب النَّكِرة والمعرفة

الاسم

ومعرفة، وهي: الفرع وهي عبارة عن نوعين:	نَكِرةٌ وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:
أحدهما: مالا يقبل (أل) البتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد و عمرو. والثاني ما يقبل (أل)، ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: (حارث و عبَّاس و ضحَّاك) فإنَّ (أل) الداخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها. وأقسام المعارف سبعة: ١. المضمر، ك: أنا و هُمْ. ٢. والعَلَم، ك: زيد و هند. ٣. والإشارة، ك: ذَا و ذِي. ٤. والموصول، ك: الَّذي و التي. ٥. وذو الأداة، ك: الغلام و المرأة. ٦. والمضاف لِواحِدٍ منها، ك: ابْني و غُلامِي. ٧. والمنادى، نحو: (يا رَجُلُ) لمعين.	أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، ك: رجل و فرس و دار و كتاب. والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذِي و مَنْ و مَا) في قولك: ١) مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذي مَالٍ. ٢) وَ بِمَنَ مُعْجِبٍ لك. ٣) و بِما مُعْجِب لك. فإنَّها واقعة موقع: ١) صاحب ٢) و إنسان ٣) و شيء. وكذلك، نحو: صَهٍ: منونًا: فإنَّه واقع موقع قولك: (سُكُوتًا).

مقدمة في تقسيمات الضمير، (لوحة خارج الكتاب)

- الضمير
  - بارز
    - متصل
      - خاص بمحل الرفع
        - الياء
        - الألف
        - الواو
        - النون
        - ياء المخاطبة
      - خاص: نصب وجر
        - ياء المتكلم
        - كاف المخاطب
        - هاء الغائب
      - رفع ونصب وجر
        - نا
    - منفصل
      - يختص بمحل الرفع
        - أنا
        - أنت
        - هو
      - يختص بمحل النصب
        - إياي
        - إياك
        - إياك
  - متصل
    - وجوبا
    - جوازا

فصل، في المضمر

المضمر و الضمير: اسمان لما وُضِعَ:			
لمتكلمٍ	أو لمخاطبٍ	أو لغائب	أو لمخاطَب تارةً ولغائبٍ أخرى وهو
ك: أنا.	ك: أنت.	ك: هُو.	١. الألف. ٢. و الواو. ٣. و النون. ك: ١. قُومَا. ٢. و قَامَا. ٣. و قُومُوا. ٤. و قَامُوا. ٥. و قُمْنَ.

وينقسم الضمير:

إلى بارز، وهو: ماله صورة في اللفظ، ك: تاء (قُمْتُ)	وإلى مستتر، وهو: بخلافه كالمقدر في (قُمْ)،:
وينقسم البارز إلى:	وينقسم المستتر إلى:
أ– متصل وهو: مالا يُفْتَتَحُ به النطقُ ولا يقع بعد (إلا) ك: ١. ياء (ابني). ٢. وكاف (أكرمَكَ). ٣. وهاء (سَلْنِيهِ) ويائه. ب– وإلى منفصل وهو: ما يُبْتَدَأ به ويقع بعد (إلا)، نحو: (أنا) تقول: ١. (أنا مؤمن). ٢. و (ما قام إلا أنا).	أ. مستتر وُجُوبًا، وهو: مالا يَخلُفُه ظاهر ولا ضمير منفصل. ب. وإلى مستتر جَوازًا وهو: ما يخلُفُه ذلك.

وينقسم البارز

إلى: متصل وهو: مالا يُفْتَتَحُ به النطق ولا يقع بعد (إلا) كـ:

ياء (ابني). وكاف (أكرمَكَ). وهاء (سَلنيه) ويائه.

وأمّا قوله: وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ ٢١ فضرورة.

وينقسم المتصل: بحسب مواقع الأعراب: إلى ثلاثة أقسام:

✪ ما يختصُّ بمحل الرفع وهو خمسة:

- التاء، كـ: قُمْتُ. – و الألف، كـ: قَامَا. – الواو، كـ: قَامُوا. و النون، كـ: قُمْنَ.

و ياء المخاطبة، كـ: قُومِي.

✪ وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة:

١) ياء المتكلم، نحو: (رَبِّي أَكْرَمَنِي)[الفجر ١٥].

٢) و كاف المخاطب، نحو: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ)[الضحى ٣].

٣) و هاء الغائب، نحو: (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يحاوره)[الكهف ٣٤].

✪ وما هو مشترك بين الثلاثة وهو: (نا) خاصة، نحو: (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا)[آل عمران ١٩٣].

وقال بعضهم: لا يختص ذلك: بكلمة: (نا)، بل الياء، وكلمة: (هم) كذلك، لأنَّك تقول:

(قُومِي) و (أَكْرَمَنِي) و (غُلامِي) و (هم فَعَلُوا) (وإنَّهم) و (لهم مال).

وهذا غير سَدِيدٍ، لأنَّ ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل.

وألفاظ الضمائر كلها مبنية، ويختص الاستتار بـ: ضمير الرفع.

وإلى منفصل وهو: ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد (إلا)، نحو: (أنا) تقول: (أنا مؤمن) و (ما قام إلا أنا)

وينقسم المنفصل: بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين:

ما يختصُّ بمحل الرفع	وما يختص بمحل النصب
وهو:	وهو (إِيَّا) مُرْدَفًا بما يدلُّ على المعنى المراد نحو:
١) أنا.	١. (إِيَّايَ) للمتكلم.
٢) و أنت.	٢. و (إِيَّاكَ) للمخاطب.
٣) و هُو.	٣. و (إِيَّاهُ) للغائب.
وفروعهن:	وفروعُهَا:
١. ففرع أنا: نحن.	١. إِيَّانا.
٢. وفرع أنتَ: أنتِ و أَنْتُمَا و أَنتُمْ و أَنْتُنَّ.	٢. و إِيَّاكِ.
٣. وفرع هُو: هِيَ و هُمَا و هُمْ و هُنَّ.	٣. و إِيَّاكُما.
	٤. و إِيَّاكُمْ.
	٥. و إِيَّاكُنَّ.
	٦. و إِيَّاهَا.
	٧. و إِيَّاهُمَا.
	٨. و إِيَّاهُمْ.
	٩. و إِيَّاهُنَّ.
	تنبيه: المختار أنَّ الضمير نفسُ (إِيَّا). وأنَّ اللواحق لها حروفُ تكلُّمٍ وخطابٍ وغيبةٍ.

شاهد(٢١): "إلاك"، حيث جاء الضمير بعد إلا، غير منفصل ضرورة، ليستقيم وزن البيت، والأصل أن يأتي منفصلًا: (إلا إياك).

وينقسم المستتر:

إلى مستتر وُجُوبًا	وإلى مستتر جوازًا
وهو: مالا يَخلُفُه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوعُ: ١) بأمر الواحد، كـ: (قُمْ). ٢) أو بمضارعٍ مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ: (تَقُومُ). ٣) أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ: (أَقُوم). ٤) أو بالنون، كـ: (نَقُومُ). ٥) أو بفعل استثناء، كـ: (خَلا). و (عَدَا). و (لا يَكُون) في نحو: قولك: (قَامُوا ماخَلا زيدًا). و (ما عَدَا عَمْرًا). و (لا يكون زيدًا). ٦) أو بأَفْعَلَ في التعجب. ٧) أو بأَفْعَلِ التفضيل. كـ: – (مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْن). – و (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا)[مريم ٧٤]. ٨) أو باسم فِعْلٍ غير ماضٍ، كـ: (أَوَّه و نَزَالِ).	وهو: ما يخلُفُه ذلك، وهو المرفوع: ١) بفعل الغائب، أو الغائبة، نحو: زَيْدٌ قَامَ، و هِنْدٌ قَامَتْ. ٢) أو الصفات المَحْضَة، نحو: زيد قَائِم، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ. ٣) أو اسم الفعل الماضي، نحو: هَيْهَات. ألا ترى أنَّه يجوز: (زيد قام أبوهُ)، أو (ما قام إلا هو) وكذا الباقي. تنبيه: هذا التقسيم، تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب، فإنَّه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية. وأما (زيد قامَ أبوهُ) أو (ما قامَ إلا هُو) فتركيبٌ آخر. والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى: ١) مالا يرفع إلا الضمير المستتر، كـ: أقوم. ٢) وإلى ما يرفعه وغيرَه، كـ: قَامَ.

فصل

قاعدة في اتصال الضمير وانفصاله

القاعدة: أنَّه متى تأتَّى اتِّصَالُ الضمير، لم يُعْدَل إلى انفصاله فنحو: (قُمْتُ) و (أكرمتُك)، لا يقال فيهما: (قامَ أنا) ولا (أكْرَمْتُ إياك)، فأما:

- قولهُ: إلاَّ يَزيدُهُمْ حُبًّا إلَيَّ هُمُ ٢٢
- وقولُه: إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ ٢٣

فضرورة.

ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال:

١) أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: (إيَّاكَ نَعْبُدُ)[الفاتحة ٤].

٢) أو يلي (إلاَّ)، نحو: (أَمَرَ أن لا تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاهُ)[يوسف ٤٠] ومنه قوله:

............وإنَّمَا ــــ يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنا أو مِثْلي ٢٤

لأنَّ المعنى: مَا يُدَافِعُ عن أحْسَابِهم إلا أنا.

شاهد، (٢٢): "إلا يزيدهم حبًّا إلي هم" حيث فصل الضمير المرفوع "هم"، آخر البيت، والأصل أنَّ يأتي متصلًا بالفعل "يزيد" فيقول: "إلا يزيدونهم" وقال المؤلف عن هذا أنَّه لضرورة الشعر.

شاهد، (٢٣): "ضمنت إياهم" حيث جاء بالضمير إياهم منفصلًا للضرورة الشعرية، والقياس أن يقال: قد ضمنتهم الأرض.

شاهد، (٢٤): "إنما يدافع عن أحسابهم إلا أنا" حيث جاء بالضمير أنا منفصلًا، لكونه واقعًا بعد إلا في المعنى والتأويل، والذي يقع بعد إلا هو الضمير المنفصل.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

إحداهما

أن يكون عاملُ الضمير عاملا في ضَمير آخرَ أعْرَفَ منه، مقدمٍ عليه، وليس مرفوعًا، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم:

١. إن كان العامل فعلا غير ناسخ:

- فالوصل أرْجَحُ، كـ: الهاء من (سَلنيِهِ) قال الله تعالى:
  ١) (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ)[البقرة١٣٧].
  ٢) (أنلزِمُكُموها)[هود٢٨].
  ٣) (إن يَسألكُموها)[محمد٣٧].
- ومن الفصل: (إنَّ الله مَلّكَكُمْ إيَّاهُمْ).

٢. وإن كان اسْمًا، فالفصل أرْجَحُ، نحو: (عجبت من حُبِّي إيَّاهُ)، ومن الوصل قولُه: لَقَدْ كانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينًا٢٥.

٣. وإن كان فعلا ناسخًا، نحو: (خِلتَنِيهِ):

- فالأرْجَحُ عند الجمهور: الفصل، كقوله:
  أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ٢٦
- وعند الناظم و الرُّمَّاني وابن الطراوة: الوصْلُ، كقوله:
  بُلِّغْتُ صُنعَ امرِىءٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ٢٧

الثانية

أن يكون منصوبًا بـ: كان أو إحدى أخواتها، نحو: (الصديق كنتَه) أو (كَانَهُ زيدٌ)، وفي الأرجح من الوجهين الخلافُ المذكورُ:

- ومن ورود الوصل، الحديثُ: (إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلّطَ عليه).
- ومن ورود الفصل، قولُه: لئن كان إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا٢٨

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعًا، وجب الوصْلُ، نحو: (ضربته).

ولو كان غيرَ أعْرَفَ، وجب الفصل، نحو:

- (أعطاه إياكَ).
- أو (إياي).
- أو (أعطاكَ إياي).

ومن ثَمَّ وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو:

- (مَلَّكْتَنِي إيَّايَ).
- و (مَلَّكْتُكَ إيَّاكَ).
- و (مَلَّكْتُهُ إيَّاهُ).

وقد يُبَاحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغَيْبَةِ، واختلف لفظُ الضميرين، كقوله: أنالَهُماهُ قَفْوُ أكْرَمِ والِدِ٢٩

شاهد، (٢٥): "حبيك.." حيث جاء بالضمير الثاني "ك"، متصلًا وهو أمر جائز، ويجوز الفصل أيضًا: "لقد كان حبي إياك"، والفصل أرجح عندما يكون العامل اسمًا.

شاهد،(٢٦):"حسبتك إياه" حيث أتى بالضمير الثاني "إياه": منفصلًا، وهو: مفعول ثان لفعل ناسخ "حسب"، ومجيء الضمير الثاني منفصلًا جائز، (ومتصلًا جائز)، ولو جاء متصلًا لقال: حسبتكه.

شاهد، (٢٧): "إخالكه" حيث جاء بالضمير الثاني (الهاء) متصلًا، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ (إخال)، وهو جائز أيضًا.

شاهد، (٢٨): "كان إياه" حيث أتى بالضمير "إياه" (الواقع خبرًا لكان الناسخة) منفصلًا، وهو جائز أيضًا.

شاهد، (٢٩): "أنالهماه" حيث أتى بالضمير الثاني الهاء متصلًا، وهو أمر جائز لاتحاد الضميرين: هما والهاء في الرتبة، لأنَّهما ضميرا غيبة

فصل، مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب والخفض

أولا، في محل النصب

نصبها بفعل، أو اسم فعل، أو ليت

١. فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعل أو لَيْتَ، وجب قبلها نون الوقاية:

أ فأما الفعل:

فنحو: (دَعَاني)، و (يُكْرِمُني)، و (أَعْطِني).

وتقول: (قام القوم ما خلاني)، و (ما عَداني)، و (حَاشَاني).

إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا، قال: تُمَلّ النَّدامى مَا عَدَاني فَإنَّني ٣٠

وتقول: (ما أفقرني إلى عفو الله)، و (مَا أَحْسَنَني إن اتقَيْتُ الله).

وقال بعضهم: (عليه رَجُلًا لَيْسَني)، أي: لِيلْزَمْ رجلًا غيري.

- وأما تجويز الكوفي: (ما أحْسَنِي)، فمبنيٌّ على قوله: إنَّ (أَحْسَنَ) و نحوه: اسمٌ.
- وأما قولُه: (إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي ٣١)، فضرورة.
- وأما، نحو: (تأمُرُوني)[الزمر ٦٤]، فالصحيح: أنَّ المحذوف نون الرفع.

ب وأما اسم الفعل:

فنحو: (دَرَاكِني) و (تراكِني) و (عَلَيْكَني).بمعنى: أَدْرِكْني، وبمعنى: اتركْني وبمعنى: الزَمْني.

ج وأما ليت، فنحو: (يا لَيْتَني قَدَّمْتُ لحياتي)[الفجر ٢٤].

وأما قوله: فَيَا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُم ٣٢، فضرورة عند سيبويه. وقال الفراء: يجوز (لَيْتَني) و (لَيْتِي).

نصبها بلعل

٢. وإن نَصَبَهَا (لعلَّ): فالحذْفُ، نحو: (لَعلّي أَبْلُغُ الأَسْبابَ)[غافر ٣٦]، أكثَرُ من الإثبات:

كَقَوله: أرِيني جَوادًا مَاتَ هُزْلًا لعلّني ٣٣

وهو أكثر من (لَيْتِي)، وغَلِطَ ابن الناظم فجعل: (لَيْتِي) نادرًا، و (لَعَلَّنِي) ضرورة.

نصبها بإنَّ وأنَّ و لكن و كأن

٣. وإن نصبها بقيةُ أخوات: ليت و لعل: و هي: إنَّ و أنَّ و لكنَّ و كأنَّ: فالوجهان:

كقوله: وإنِّي عَلَى لَيلى لَزَارٍ وإنَّني ٣٤

شاهد، (٣٠): "ما عداني" فإنَّ "عدا" هنا فعل ماض، بدليل تقدم "ما" المصدرية الظرفية عليه، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية، حيث اتصلت به ياء المتكلم.

شاهد، (٣١): "ليسي" حيث حذف نون الوقاية، التي يجب أن تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم، وهذا لضرورة الشعر عند سيبويه.

شاهد، (٣٢): "يا ليتي"، حيث حذف نون الوقاية عند اتصال ليت وهي حرف تمنٍ، ونصب بياء المتكلم، وهذا لضرورة الشعر عند سيبويه.

شاهد، (٣٣): "لعلني"، حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وإن كان الأشهر في العربية حذفها كما جاء في القرآن الكريم في مواضع متعددة.

شاهد، (٣٤): "إنِّي" و"إنَّني" حيث حذفت نون الوقاية من الأولى، وأثبتت في الثانية، وحذفها وإثباتها جائزان بغير شذوذ ولا ضرورة.

تابع، فصل، مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب والخفض

خفضها بمضاف	خفضها بحرف
٢. وإن خَفَضَها مضاف: • فإن كان: ١) (لَدُنْ). ٢) أو (قَطْ). ٣) أو (قَدْ). –فالغالبُ الإثباتُ. –ويجوز الحذفُ فيه قليلا، ولا يختص بالضرورة خلافًا لسيبويه، وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في (قَدْ و قَطْ) أعرَفَ من الإثبات. ومثالهما: ١) (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)[الكهف ٧٦]، وقرئ مُشَدَّدًا ومُخفَّفًا. ٢) وفي حديث النار: (قَطْنِي قَطْنِي)، و (قَطِي قَطِي). ٣) وقال: قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي٣٧ • وإن كان غَيْرَهُنَّ: امتنعت، نحو: (أبي) و (أخي).	١. وإن خَفَضَها حرفٌ: أ فإن كان:(مِنْ) أو (عَنْ)،وجبت النونُ،إلا في الضرورة كقوله: أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِنِي٣٥ ب وإن كان غيرهما امتنعت، نحو: ١) (لِي). ٢) و (بِي). ٣) و (فِيَّ). ٤) و (خَلَايَ). ٥) و (عَدَايَ). ٦) و (حَاشَايَ). قال: في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ٣٦

شاهد، (٣٥): "عني" "ومني" حيث حذف نون الوقاية من حرف الجر عند اتصالهما بياء المتكلم، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه.

شاهد، (٣٦): قوله: "حاشاي" حيث حذفت نون الوقاية منها بعد اتصالها بياء المتكلم.

شاهد، (٣٧): "قدني" و: "قدي"، حيث أثبت نون الوقاية في الأولى، دون الثانية، وذلك جائز قياسًا عند ابن مالك. أما سيبويه، فيرى أنَّ "قد" و"قط" اسمان، ونون الوقاية معهما لازمة، وسقوطها شاذ أو للضرورة الشعرية.

هذا باب العلَم

وهو نوعان	فصل، ومُسَمَّاه نوعان:
١. جنسي وسيأتي. ٢. وشَخْصِيٌّ وهو: اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه تعيينا مطلقا فخرج: – بذكر التعيين: النكراتُ. – وبذكر الإطلاق: ما عدا العَلَم من المعارف فإنَّ تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ: ١) ألا ترى أنَّ: ذا الألف و اللام، مثلا إنما تعين مُسمَّاه ما دامت فيه (أل)، فإذا فارقَتْهُ فارقَهُ التعيينُ. ٢) ونحو: (هذا) إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضرًا. وكذا الباقي.	١. أولُو العِلمِ: ١) من: المذكَّرِينَ، ك: جَعْفَر. ٢) والمؤنثاتِ، ك: خِرْنِق. ٢. وما يُؤلَفُ: ١) كالقبائل، ك: قَرَن. ٢) والبلاد، ك: عَدَن. ٣) والخيل، ك: لاحِق. ٤) والإبل، ك: شَذْقَم. ٥) والبقر، ك: عَرَار. ٦) والغنم، ك: هَيْلَة. ٧) والكلابِ، نحو: واشِق.

تقسيمات العلم وهي ثلاثة:

من حيث الارتجال والنقل	من حيث الإفراد والتركيب	من حيث كونه اسما أو كنية أو لقبا
١. مُرْتَجَل ٢. منقول.	١. إلى مُفْرَد ٢. ومُركَّب، وهو ثلاثة: • مركّب إسنادي • ومركّب مَزْجيٌّ • ومركّب إضافي.	١. كُنْيَة ٢. لقَب ٣. اسم

(التقسيم الأول)، فصل، وينقسم إلى:
١. مُرْتَجَلٍ وهو: ما استعمل من أول الأمر علمًا، ك: أُدَدٍ: لرجلٍ، و سُعَاد: لامرأة. ٢. ومنقول: وهو الغالب، وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونَقْلُه: • إما من اسم: ١) إما لحدث، ك: زَيْدٍ و فَضْل. ٢) أو لعين، ك: أسد و ثَوْر. • وإما من وصْفٍ: ١) إما لفاعل، ك: حارِثٍ و حَسَنٍ. ٢) أو لمفعول، ك: منصور و محمد. • وإما من فعل: ١) إما ماض، ك: شَمَّر. ٢) أو مُضَارِع، ك: يَشْكر. • وإما من جملة: ١) إما فعلية، ك: شَاب قَرْنَاهَا. ٢) أو اسمية، ك: زيد منطلق، وليس بمسموع ولكنهم قَاسُوهْ. وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة. وعن الزجاج: كلها مُرْتجلة.

تابع تقسيمات العلم

(التقسيم الثاني)، فصل، وينقسم أيضًا إلى: مفرد ومركب:

١. إلى مُفْرَد، ك: زَيْد و هِنْد.

٢. وإلى مُرَكَّب، وهو ثلاثة أنواع:

١) مركَّب إسنادي، ك: "بَرَقَ نَحْرُهُ". و "شَابَ قَرْنَاهَا".

وهذا حكمه: الحكاية، قال: نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ٣٨

٢) ومركَّب مَزْجِيٌّ وهو: كل كلمتين نَزَلَتْ ثانيتهما منزلَةَ تاء التأنيث مما قبلها:

فحكم الأول: أنْ يُفْتَح آخِرُهُ، ك: (بَعْلَبَكَّ) و (حَضْرَمَوْتَ)، إلا إن كان ياء فيسكن، ك: (مَعْدِيكَرِب) و (قَالِي قَلا).

وحُكْمُ الثاني: أن يُعْرَب بالضمة والفتحة، إلا إن كان كلمة: (وَيْه)، فيبنى على الكسر، ك: (سِيبَوَيْهِ) و (عَمْرَوَيْهِ).

٣) ومركَّب إضافي: وهو الغالب، وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلَةَ التنوين مما قبله، ك: (عَبد الله) و (أَبي قُحَافة)

وحكمه:

- أن يَجْري الأولُ بحسب العوامل الثلاثة،رفعًا ونصبًا وجرًا
- ويجر الثاني بالإضافة.

(التقسيم الثالث)، فصل، وينقسم أيضًا إلى اسم وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ:

١. فالكُنْيَة: كل مركَّب إضافي في صَدْرِه أبٌ أو أُمٌّ، ك: أبي بكر و أُم كلثوم.

٢. واللّقَب: كل ما أشْعَرَ بِرِفْعَة المسَمَّى أوضَعَتِه، ك: زين العابدين و أنفِ الناقة.

٣. والاسم: ما عَدَاهُمَا، وهو الغالب، ك: زيد و عمرو.

- ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم، ك: (زَيد زَيْن العابدين).
- وربما يُقَدَّم كقوله: أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي٣٩.

ولا تَرْتِيبَ بين الكنية وغيرها قال: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ٤٠.

وقال حسان: وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِن أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو٤١.

وفي نسخة من الخلاصة، ما يقتضي أنَّ اللقب يجب تأخيره عن الكُنْيَة، ك: (أَبي عبد الله أنف النَّاقة)، وليس كذلك.

- ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، ك: (عبد الله زين العابدين).
- أو كان الأول مفردًا والثاني مضافًا، ك: (زيد زين العابدين).
- أو كانا بالعكس، ك: (عبد الله كرز).

١. أَتْبَعْتَ الثاني للأول: إما بَدَلًا، أو عَطْفَ بيان.

٢. أو قَطَعْتَهُ عن التبعية: إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف.

- وإن كانا مفردين، ك: (سعيد كُرْز):

١. جاز ذلك.

٢. وَوَجْهٌ آخر، وهو: إضافة الأول إلى الثاني، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه.

ويردُّه: ١. النَّظَر ٢. وقولُهم: (هذَا يَحْيَى عَيْنَانُ).

شاهد(٣٨):"يزيدُ"، أصله: مضارع، مشتمل على ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، فهو منقول من جملة: فعل وفاعل، والعرب، إذا نقلوا عن الفعل المضارع بقي على رفعه، وحكمه حكم الحكاية.

شاهد٣٩: "مزيقيا عمرو" قدم اللقب على الاسم، والقياس تقديم الاسم اللقب كقوله في عجز البيت: أبوهُ منذرٌ ماءُ السماءِ.

شاهد، (٤٠): "أبو حفص عمر" قدم الكنية على الاسم، وجوزه النحويون.

شاهد: (٤١): "لسعد أبي عمرو" حيث قدم الاسم على الكنية، وهو جائز.

العلم الجنسي

فصل، تعريف العلم الجنسي	فصل، ومُسَمَّى عَلَم الجنس ثلاثةُ أنواع:
والعَلَمَ الجنسي: اسمٌ يُعَيِّنُ مسماه بغير قيدٍ، تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية: • تقول: (أسَامَةُ أجْرَأ مِنْ ثُعَالَةَ)، فيكُون بمنزلة قولك: (الأسد أجرأ من الثعلب)، و (أل) في هذين للجنس. • وتقول: هذَا أسَامَةُ مُقْبِلًا، فيكُون بمنزلة قولك: "هذا الأسد مقبلا"، و "أل" في هذا لتعريف الحضور. وهذَا العَلَم: ١) يُشْبه عَلَم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه: ١. يمتنع: – من (أل). – ومن الإضافة. – ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخَرَ: ١) كالتأنيث، في: (أسامة) و (ثُعَالَة). ٢) وكَوزْنِ الفعل، في: (بَنَاتِ أوبَرَ) و (ابن آوى). ٢. ويُبْتَدَأ به. ٣. ويأتي الحالُ منه كما تقدم في المثالَيْن. ٢) ويُشْبه النَّكِرَة من جهة المعنى: لأنَّه شائع في أمَّتِه، لا يختص به واحد دون آخر.	أحدها، وهو الغالب: أعْيَان لا تُؤْلَفُ، كالسِّبَاع والحشرات ك: ١. أسامة. ٢. و ثُعَالة. ٣. و أبي جَعْدَة: للذئب. ٤. و أم عِرْيَطٍ: للعقرب. والثاني: أعيان تؤلف ك: ١. هَيَّان بن بَيَّان: للمجهول العين والنسب. ٢. و أبي المَضَاء: للفرس. ٣. و أبي الدَّغْفَاء: للأحمق. والثالث: أمور معنوية ك: ١. سُبْحَان: للتسبيح. ٢. و كَيْسَان: للغَدْرِ. ٣. و يَسَارِ: للمَيْسَرَة. ٤. و فَجَارِ: للفَجْرَة. ٥. و بَرَّةُ: للمبرة.

هذا باب أسماءِ الإشارة

والمُشَار إليه:

١. إما واحد.

٢. أو اثنان.

٣. أو جماعة.

وكلُّ واحد منها:

١. إما مذكر.

٢. وإما مؤنث.

أسماء الإشارة

أ. فللمفرد المذكر (ذا).

ب. وللمفرد المؤنث عشرة وهي:

١. ذي.

٢. و تي.

٣. و ذِهِ: (بإشباع كسرة الهاء).

٤. و تِهِ: (بإشباع كسرة الهاء).

٥. و ذِهْ.

٦. و تِهْ.

٧. و ذِهِ: (باختلاس كسرة الهاء).

٨. و تِهِ: (باختلاس كسرة الهاء).

٩. و ذات.

١٠. و تا.

ج. وللمثنى:

١. ذَان و تَان: رفعًا.

٢. و ذَيْن و تَيْن: جرًّا ونصبًا.

ونحو: (إِنَّ هذان لَساحِران)[طه ٦٣]، مؤول.

د. ولجمعهما: (أولاء):

١) ممدودًا: عند الحجازيين.

٢) ومقصورًا: عند تميم.

ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء، كقوله: والعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ ٤٢

فصل

وإذا كان المشار إليه بعيدا، لحقته كافٌ حَرْفية، تتصرّف تَصَرُّفَ الكاف الاسمية غالبا، ومن غير الغالب: (ذلك خَيْرٌ لَكُمْ)[المجادلة ١٢]،

ولك أن تزيد قبلها لامًا، إلا في:

١. التثنية مطلقا.

٢. وفي الجمع، في لغة من مَدَّهُ.

٣. وفيما سَبَقَتْهُ: (ها).

وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا.

فصل

ويشار إلى المكان:

١. القريب بـ: هُنَا أو هَهُنَا، نحو: (إِنَّا هَهُنا قاعِدُون)[المائدة ٢٤].

٢. وللبعيد بـ:

١) هُنَاك.

٢) أو هَهنَاك.

٣) أو هُنَالِك.

٤) أو هَنَّا.

٥) أو هِنَّا.

٦) أو هَنَّت.

٧) أو ثَمَّ، نحو: (وأَزْلَفْنا ثَمَّ الآخَرين)[الشعراء ٦٤].

شاهد (٤٢): "أولئك الأيام" حيث أشير بأولاء إلى الأيام، وهي من غير العقلاء، مما يدل على جواز الإشارة بأولاء، لجمع غير العاقل

هذا باب الموصول وهو ضربان

حرفي:	واسمي والاسمي ضربان	
	نَصٌّ	ومشترك
فالحرفي: كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر وهو ستة ١) أنَّ، نحو: (أَو لَم يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزلنَا)[العنكبوت ٥١]. ٢) و أنْ، نحو: (وأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[البقرة ١٨٤]. ٣) و مَا، نحو: (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)[ص ٢٦]. ٤) و كي، نحو: (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)[الأحزاب ٣٧]. ٥) و لَوْ، نحو: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)[البقرة ٩٦]. ٦) و الَّذِي، نحو: (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)[التوبة ٦٩].	فالنصُّ ثمانية: ١. للمفرد المذكر: (الذي) ٢. للمفرد المؤنث: (التي) للعاقلة وغيرها. ٣. للمثنى المذكر: (اللَّذَان) رفعا، و (اللَّذَيْنِ) جرًّا ونصبًا ٤. للمثنى المؤنث:(اللَّتَان) رفعًا، و (اللَّتَيْنِ) جرًّا ونصبًا. لجمع المذكَّرِ: ٥. الأُلَى. ٦. الَّذينَ. لجمع المؤنث: ٧. اللاتي. ٨. اللائي.	والمشترك ستة: ١. مَنْ. ٢. ومَا. ٣. وأيُّ. ٤. وأَلْ. ٥. وذُو. ٦. وذا.

فالنصُّ ثمانية

الذي والتي	ولتثنيتهما: (اللّذان) و (اللّتان) رفعًا. و (اللّذيْنِ) و (اللّتيْنِ) جرًّا ونصبًا.	الألى والذين واللاتي واللائي
منها للمفرد المذكر: (الذي) للعالِم وغيره، نحو: – (الحمْدُ للهِ الذي صدقنا وعْدهُ)[الزمر٧٤]. – (هذا يوْمُكُمُ الذي كُنتُمْ توعدُون)[الأنبياء١٠٣]. وللمفرد المؤنث: (التي) للعاقلة وغيرها، نحو: – (قدْ سمع اللهُ قوْل التي تجادلك في زوْجها)[المجادلة١]. – (ما ولاّهُمْ عنْ قبْلتهمُ التي كانوا عليْها)[البقرة١٤٢].	وكان القياسُ في: تثنيتهما، وتثنية (ذا) و (تا): ★ أن يقال: اللّذِيَان و اللّتيَان و ذَيَان و تيَان. ★ كما يقال: القَاضِيَان: بإثبات الياء: وفَتَيَان: بقلب الألف ياء. ولكنهم: ● فرَّقوا بين: تثنية المبنى والمعرب، فحذفوا الآخر. ● كما فرقوا في التصغير إذ قالوا: اللّذيًّا و اللّتيًّا و ذَيًّا و تَيًّا. ١) فأبْقَوُا الأولَ على فتحه. ٢) وزادوا ألفًا في الآخر عِوضًا عن ضمة التصغير. وتميم وقيس: تُشدِّد النون فيهما، تعويضًا من المحذوف، أو تأكيدًا للفرق. ولا يختصُّ ذلك بحالة الرفع، خلافًا للبصريين، لأنَّه قد قرئ في السبع: (ربَّنا أرنا اللّذيْنِّ)[فصلت٢٩]، (إحْدى ابْنتيَّ هاتيْنِّ)[القصص٢٧]، بالتشديد. كما قرئ: (واللّذانِّ يأْتيانها منكُمْ)[النساء١٦]، (فذانِّك بُرْهانان)[القصص٣٢]. وبَلحَرِثُ بن كَعْب وبعضُ ربيعة: يحذفون نون اللذان واللتان. وقال: أبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللّذا٤٣، وقال: هُمَا اللّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ٤٤ ولا يجوز ذلك في: ذَان و تَان للإلباس. وتلَخَّص أنَّ: في نون الموصول ثلاثَ لُغَاتٍ، وفي نون الإشارة لُغَتَان	١) ولجمع المذكَّرِ كثيرًا، ولغيره قليلا: – "الأُلَى": مقصورًا، وقد يُمَدُّ. – و "الّذينَ": ١) بالياءِ مطلقًا. ٢) وقد يقال بالواو رفعًا،وهو لُغة هُذَيْل أو عُقيل: قال: نَحْنُ الّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يومَ النُّخَيْلِ غَارةً مِلْحَاحَا٤٥ ٢) ولجمع المؤنث: "اللاتي" و "اللائي"، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الأُلَى و اللائي، قال: مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا٤٦ أي: حب اللاتي. وقال: فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا٤٧ أي: الذين.

شاهد، (٤٣): "اللذا"، حذفت النون من مثنى "الذي" المرفوع، وهو خبر إن. وهذا الحذف مما يجوزه بلحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة، وهو خاص بحالة الرفع.

شاهد، (٤٤): "اللتا"، وقد حذفت النون من مثنى "التي" المرفوع، وهو خبر المبتدأ، وهذا الحذف مما يجوزه المذكوران آنفًا.

شاهد، (٤٥): "الّذُونَ" حيث جاء بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالمًا.

شاهد، (٤٦): "الأُلَى"، استعملت في جمع مؤنث عاقل.

شاهد، (٤٧): "اللاَّء"، أطلق على جمع مذكر عاقل، فجاء به وصفًا لآباء، والأصل أنَّ يطلق عليهم الأُلَى مقصورًا أو ممدودًا.

والمشترك ستة

وهي	فأما (مَنْ)	وأما (ما)
١. مَنْ. ٢. و مَا. ٣. و أيُّ. ٤. و ألْ. ٥. و ذُو. ٦. و ذا.	فإنَّها تكون: ١.للعالِم، نحو: (ومَنْ عِنْدَهُ عِلم الكِتابِ)[الرعد ٤٣]. ٢.ولغيره في ثلاث مسائل: إحداها: أن يُنَزَّلَ منزلتَهُ، نحو: (مَنْ لا يَسْتَجِيبُ له)[الأحقاف ٥]. وقوله: أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ[٤٨] وقوله: ألا عِمْ صَباحًا أيُّها الطَّلَلُ البَالِي وهَل يَعِمَنْ مَنْ كَان في العُصُرِ الخَالِي[٤٩] فدُعاء الأصنام، ونِداء القَطَا، والطَّلَل: سوغَ ذلك. الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه (مَنْ): – نحو: (كَمَنْ لا يَخْلُقُ)[النحل ١٧]، لشُمُوله الآدميينَ و الملائكةَ والأصنامَ. – ونحو: (ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمواتِ ومَنْ في الأرض)[الحج ١٨]. – ونحو: (مَنْ يَمْشي عَلى رِجْلَيْن)[النور ٤٥]، فإنَّه يشمل الآدمي والطائرَ. الثالثة: أن يقترن به في عمومٍ فُصِّلَ بـ: من، نحو: – (مَنْ يَمْشي على بَطْنِه)[النور ٤٥]. – و (مَنْ يَمْشي على أربعٍ)[النور ٤٥]. لاقترانهما بالعاقل في عموم: (كلَّ دابة)[النور ٤٥].	فإنها: ١.لما لا يَعْقِلُ وحْدَه، نحو: (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)[النحل ٦٩]. ٢.وله مع العاقل، نحو: (سَبَّحَ للهِ مَا في السَّمواتِ ومَا في الأرض)[الحشر ١]. ٣.ولأنواع مَنْ يعقل، نحو: (فانكحُوا ما طَابَ لَكُمْ)[النساء ٣]. ٤.وللمُبهمِ أمْرُهُ، كقولك وقد رأيت شبَحًا: (انظُرْ إلى مَا ظَهَرَ).

شاهد، (٤٨): "من يعير"، حيث جاءت "مَنْ" لغير العاقل، وهو القطا الذي نُزِّل منزلة العاقل في مناداته أولًا، ثم باستعمال "مَنْ" له التي لا تستعمل إلا للعقلاء.

شاهد،(٤٩): "يعمن من" حيث استعمل "من" الموصولة في معنى المفرد المذكر غير العاقل (وهو الطلل البالي)، والأصل فيها للعاقل، واستعملت هنا مجازًا، لأنَّ نداء الطلل جعله بمنزلة العقلاء

والأربعة الباقية للعاقِل وغيره.

ثانيا، وأمّا (أل):	أولا، فأما (أي):
١) فنحو: (إنَّ المصَّدِّقين والمصَّدِّقات)[الحديد١٨]. ٢) ونحو: (والسَّقْفِ المرْفُوعِ والبحْرِ المسْجُور)[الطور٥]، وليست: ١. موصولا حَرْفيًا، خلافًا للمازني ومَنْ وافقه. ٢. ولا حرف تعريف، خلافًا لأبي الحسن.	١. فخالف في موصوليتها ثعلب، ويردُّه قوله: فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ٥٠ ٢. ولا تُضَاف لنكرة، خلافًا لابن عصفور. ٣. ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقبَلٌ مُتقدِّم، نحو: (لَننْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ)[مريم٦٩]، خلافًا للبصريين. وسُئِلَ الكسائي: لم لا يجوز: (أعجبني أيُّهُمْ قَامَ)؟ فقال: (أي) كذا خُلِقَتْ. ٤. وقد تؤنث وتثنى وتجمع. ٥. وهي معربة: ١. فقيل: مطلقًا. ٢. وقال سيبويه: تُبْنَى على الضم، إذا أضيفت لفظًا، وكان صَدْرُ صلتها ضميرًا محذوفا، نحو: ١) (أيُّهُمْ أشَدُّ)[مريم٦٩]. ٢) وقوله: عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ٥٠ ٦. وقد تعرب حينئذ، كما رويت: ١. الآية بالنصب. ٢. والبيت بالجر.

شاهد، (٥٠): "أيهم أفضل"، حيث أتى بـ: "أي" مبنية على الضم، فدل على أنَّها موصولة، لأنَّ غير الموصولة معربة لا مبنية.

تابع، والأربعة الباقية للعاقل وغيره.

ثالثا، وأما (ذو) فخاصة بـ(طَيِّئ):

- والمشهور: بناؤها.
- وقد: تعرب، كقوله: فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيا٧، فيمن رواه بالياء.
- والمشهور أيضًا: إفرادُها وتذكيرها، كقوله: وبئري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ٥١
- وقد تُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَع، حكاه ابن السَّراج، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابنُ مالك.

وكلُّهم حكى:

١) (ذَاتُ) للمفردة.

٢) و (ذَواتُ) لجمعها.

مضمومتين:

١) كقوله: (بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ، والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ).

٢) وقوله: ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ٥٢

وحكي إعرابهما إعرابَ: ذات و ذوات، بمعنى صاحبة وصاحبات.

رابعا، وأما (ذا) فشرط موصوليتها ثلاثة أمور

أحدهما، أن لا تكُون للإشارة، نحو: (مَنْ ذا الذَّاهِبُ؟) و (مَاذَا التَّواني؟).

والثاني، ألا تَكُون مُلغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع (ما) في نحو: (ماذَا صَنَعْتَ)، كما قَدرها كذلك من قال: (عَمَّاذَا تَسألُ)، فأثبت الألف لتوسُّطِها،

ويجوز الإلغاء عند الكُوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تَقْدِيرها زائدةً

والثالث، أن يتقدمها استفهام:

١) بـ: ما، باتفاق.

٢) أو بـ: مَنْ، على الأصح.

ك:

١) قول لبيد: ألا تَسْألَانِ المرءَ مَاذا يحاولُ٥٣

٢) وقوله: فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الحَزِينَا٥٤

والكوفي لا يَشْتَرِط: ما، ولا: مَنْ، واحتجَّ بقوله: أَمِنْتِ وهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ٥٥، أي: والذي تحمِلينه طليق.

وعندنا:

١) أن (هذا طليق): جملة اسمية.

٢) و (تحملين): حال، أي: وهذا طليق محمولا.

شاهد، (٥١): "ذو حفرت وذو طويت"، حيث استعمل "ذو" في الجملتين اسمًا موصولًا بمعنى التي، وأجراه على غير العاقل (وهي البئر).

شاهد، (٥٢): "ذوات ينهضن"، حيث أتى بذوات بمعنى اللواتي، وبناه على الضم، وصلته جملة: "ينهضن بغير سائق".

شاهد، (٥٣): "ماذا يحاول"، حيث استعمل "ذا" موصولة بمعنى الذي، وأخبر بها عن ما الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة: يحاول، التي بعدها.

شاهد، (٥٤): "فمن ذا يعزي"، حيث أتى بذا اسمًا موصولًا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية، وجاء لذا بصلة هي: جملة "يعزي الحزين".

شاهد، (٥٥): "هذا تحملين طليق"، حيث اعتبر الكوفيون "ذا" اسمًا موصولًا مبتدأ، فلم يمنعهم اتصال هاء التنبيه، وهي لا تدخل إلا على اسم الإشارة، ولا عدم تقدم "ما" ولا "من" الاستفهاميتين، لالتزام موصوليته، وجملة "تحملين" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب

فصل، تفتقر كلُّ الموصولات إلى: صله متأخرة عنها، مشتملة على ضمير مطابق لها، يسمى العائد و، والصلة:

إما جملة	وإما شِبْهُهَا
وشرطُهَا: أن تكون: ١) خبرية. ٢) معهودة. إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها: ١) فالمعهودة، ك: (جاء الذي قامَ أبُوهُ). ٢) والمبهمة، نحو: (فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)[طه ٧٨]. ولا يجوز أن تكون: ١) إنشائية، ك: (بِعْتُكه). ٢) ولا طلبية، ك: (اضْرِبْهُ) و (لا تَضْرِبْهُ).	وهي ثلاثة: ١) الظرف المكاني. ٢) والجار والمجرور التامَّان. نحو: ١) (الذي عندك). ٢) و (الذي في الدار). وتَعَلُّقُهُمَا باستقرَّ محذوفًا. ٣) والصِّفَةُ الصَّرِيحة: أي الخالصة للوصفية: وتختص بالألف واللام: ١) ك: (ضارب). ٢) و (مضروب). ٣) و (حَسَنٍ). بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسميةُ، ك: ١) أبْطَحِ. ٢) و أجْرَعِ. ٣) و صاحب. ٤) و راكب. وقد تُوصَلُ بمضارعٍ كقوله: مَا أنت بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[٣] ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

فصل

ويجوز حَذفُ العائد المرفوع

إذا كان: مبتدأ، مخبرًا عنه بمفردٍ.

فلا يُحْذَفُ:

١. في نحو: (جَاء اللّذان قَامَا) أو (ضُربا)، لأنَّه غير مبتدأ.

٢. ولا في نحو: (جاء الذي هو يقوم) أو (هو في الدار)، لأنَّ الخبر غير مفرد، فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة.

بخلاف الخبر المفرد:

– (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[مريم ٦٩].

– ونحو: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)[الزخرف ٨٤]، أي: هو إلهٌ في السماء أي: معبود فيها.

ولا يكثر الحذفُ في صلة غير: (أي)، إلا إن طَالَتِ الصِّلَةُ، وشَذّتْ: قراءة بعضهم: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)[الأنعام ١٥٤].

وقوله: مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ٥٦

والكوفيون يَقِيسُونَ على ذلك.

ويجوز حَذفُ المنصوب:

١. إن كان متصلا.

٢. وناصبه:

- فعلٌ.
- أو وصْفٌ غيرُ صِلَة الألف واللام.

نحو: (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وما تُعْلِنُونَ)[التغابن ٤].

وقوله: مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْه بِهِ٥٧

بخلاف:

(جاء الذي إياه أكرمت).

و (جاء الذي إنَّه فاضل).

أو (كأنَّهُ أسد). أو (أنا الضاربُهُ).

وشَذَّ قوله: مَا المُسْتَفِزُّ الهوى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ٥٨

وحذفُ:

- منصوبِ الفعل: كثيرٌ.
- و منصوب الوصفِ: قليل.

ويجوز حَذفُ المجرور:

١. بالإضافة: إن كان المضافُ وصفًا غيرَ ماضٍ، نحو: (فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ)[طه ٧٢] بخلاف: (جاء الذي قَامَ أَبُوهُ) و (أنا أَمْسِ ضَارِبُهُ).

٢. والمجرور بالحرفِ: إن كان:

★ الموصول.

★ أو الموصوف بالموصول.

مجرورًا بمثل ذلك الحرف مَعْنى ومُتَعَلَقًا، نحو:

– (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)[المؤمنون ٣٣]، أي: منه.

– وقوله: لا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الذِي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ٥٩

وشذ قوله: وأيُّ الدَّهرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي ٦٠، أي: فيه

وقوله: وهُو عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلقَمُ٦١

أي: عليه، فحذَفَ العائِدَ المجرورَ مع انتفاء خَفْضِ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلَّقِ في الثاني وهما: (صَبَّ) و (عَلقَمُ).

شاهد، (٥٦): "بما سفه"، حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة، مع كون هذا العائد مرفوعًا بالابتداء، ولم تطل الصلة، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر.

شاهد، (٥٧): "ما الله موليك"، حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول من جملة الصلة، والعائد منصوب بوصف، هو: مولٍ، والتقدير: ما الله موليكه فضل...، أي الذي الله موليكه فضل.

شاهد، (٥٨): "ما المستفز"، حيث حذف العائد من الصلة إلى الموصول وأصل القول: ما المستفزه الهوى، مع كون الموصول هو "أل"، والصلة صفة متصلة به، والحذف هنا شاذ.

شاهد٥٩: "لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر" حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول والتقدير: إلى الذي ركنت إليه، لأنَّ ذلك العائد، مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذي جر الموصوف، بالموصول في اللفظ والمعنى

شاهد٦٠: "ذو لم يحسدوني" حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، والعائد ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضًا، والحذف في هذه الحالة شاذ، لأنَّ الموصول أو الموصوف به لم يجر بحرف مثل الحرف الذي جر العائد.

شاهد، (٦١): "على من صبه الله.."، حيث حذف العائد الموصول من جملة الصلة، وتقدير الكلام: "وهو علقم على من صبه الله عليه"، فالعائد ضمير مجرور محلا بحرف جر محذوف، ومتعلق الجار العائد هو "صب"، ومتعلق الجار للموصول هو "علقم". والحذف مع اختلاف المتعلقين شاذ لا يقاس عليه

هذا باب المعرفة بالأداة

حقيقتها

- وهي: (ال)، لا اللامُ وحْدَها، وفاقًا للخليل وسيبويه.
- وليست الهمزةُ زائدةً خلافا لسيبويه.

وهي:

١. إما جنسية:

أ. فإن لم تخلُفْها: (كلّ)، فهي لبيان الحقيقة، نحو: (وجَعلنا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ)[الأنبياء٣٠].

ب. وإن خَلَفتْها: (كلّ) حقيقةً، فهي لشُمُول أفراد الجنس، نحو: (وخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفًا)[النساء٢٨].

ج. وإن خلفتها مجازًا: فلشمول خصائص الجنس مبالَغَةً، نحو: (أنت الرَّجُلُ عِلمًا).

٢. وإما عَهْدِيّة والعهد:

١) إما ذِكْريٌّ، نحو: (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[المزمل١٦].

٢) أو عِلميٌّ، نحو: (بِالوادِي المقَدَّسِ)[طه١٢]، (إِذْ هُمَا فِي الغَارِ)[التوبة٤٠].

٣) أو حُضُورِيٌّ، نحو: (اليَوْمَ أَكمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[المائدة٣].

فصل، وقد تَردُ (ال) زائدة، أي غير مُعرِّفةٍ:

إما لازمة

كالتي:

١) في عَلَمٍ قَارنَتْ وضْعه:

١) ك: السَّمَوْأَلِ.

٢) و اليَسَعِ.

٣) و اللاَّتِ.

٤) و العُزَّى.

٢) أو في إشارة، وهو: (الآن)، وفاقًا للزجاج والناظم

٣) أو في موصول، وهو:

- (الذي).
- و (التي).
- وفروعهما.

لأنَّه لا يجتمع تعريفان.

وهذه معارف:

١) بـ: العَلمية.

٢) و الإشارة.

٣) و الصِّلَة .

وإما عارضة

١) إما خاصة بالضرورة:

- كقوله: وَلَقَدْ نَهَيتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوبَرِ٦٢
- وقوله: صَدَدْتَ وطِبتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو٦٣

لأنَّ:

١) (بنات أوبر)، عَلَم.

٢) و (النفس)، تمييز.

فلا يَقْبَلان التعريفَ.

ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذًا، نحو: (ادْخُلوا الأولَ فالأولَ).

٢) وإما مُجَوِّزةٌ لِلمْحِ الأصلِ، وذلك أنَّ العَلَمَ المنقول مما يقبل (أل)، قد يُلمَحُ أصْلُهُ فتدخل عليه (أل):

- وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةٍ، ك: حارثٍ و قاسمٍ و حَسَنٍ و حُسَيْنٍ و عَبَّاس و ضَحَّاك.
- وقد يَقَعُ في المنقول عن: مصدر، ك: فَضْل.
- أو اسم عَيْنٍ، ك: نُعْمان، فإنَّه في الأصل اسمٌ للدَّم.

والباب كلُّه سماعيٌّ فلا يجوز في نحو: مُحَمَّد و صالح و مَعْرُوف.

ولم تَقَعْ في نحو: (يزيد) و (يَشْكُر)، لأنَّ أصله الفعل، وهو لا يقبل أل.

وأما قوله: رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا١٩، فضرورة، سَهَّلَها تَقَدُّم ذكر الوليد.

فصل

من المعَرفِ بالإضافة أو الأداة: ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقه حتى التحقَ بالأعلام:

فالأول:

١. ك: ابن عباس.

٢. و ابن عُمَرَ بن الخطاب.

٣. و ابن عَمْرو بن العاص.

٤. و ابن مسعود.

غَلَبَتْ على: العَبَادلة دون مَنْ عداهم من إخوتهم.

والثاني:

١. ك: النَّجْم، للثُّرَيَّا.

٢. و العَقَبَة.

٣. و البيت.

٤. و المدينة.

٥. و الأعشى.

و (أل) هذه زائدة لازمة:

١. إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو:

١) (يَا أَعْشَى بَاهِلَةَ).

٢) و (أَعْشَى تَغْلِبَ).

٢. وقد يحذف في غير ذلك، سمع:

١) (هذَا عَيُّوقُ طَالِعًا).

٢) و (هذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ).

شاهد (٦٢): "بنات الأوبر"، حيث زاد "ال" للضرورة، لأنَّ بنات أوبر عَلَم لا تدخله "أل"، ولا يجتمع العلمية وأل.

شاهد (٦٣): "وطبت النفس"، حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير ضرورة.

هذا باب المبتدأ والخبر، المبتدأ: اسمٌ، أو بمنزلته، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكْتَفًى به

الاسم والذي بمنزلته	المجرد والذي بمنزلته	الوصف	الذي رفع المبتدأ والخبر
فالاسمُ: ١) نحو: (اللهُ رَبُّنَا). ٢) و (مُحَمَّدٌ نَبِيًّا) والذي بمنزلته، نحو: ١. (وأن تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ)[البقرة١٨٤]. ٢. و (سَواءٌ عليهِم أأنذرتَهُمْ أمْ لَمْ تُنذرْهُمْ)[البقرة٦]. ٣. و (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أن تَراهُ).	والمجرد: كما مثلنا. والذي بمنزلة المجرد، نحو: ١. (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)[فاطر٣]. ٢. و (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ). لأنَّ وجود الزائد كلا وُجُودٍ. ١. ومنه عند سيبويه: (بِأَيِّكُمُ المفتُونُ)[القلم٦]. ٢. وعند بعضهم: (ومَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ).	والوصف، نحو: (أقَائِمٌ هذان). وخَرَجَ نحو: ١) (نَزَالِ)، فإنَّه لا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصْفٌ. ٢) ونحوُ (أقَائِمٌ أبَواهُ زَيْدٌ)، فإنَّ المرفوع بالوصفِ غَيْرُ مُكْتَفى بِهِ، فـ: زيدٌ: مبتدأ، والوصفُ خبرٌ. ولا بُدَّ للوصف المذكور من تَقَدُّم نَفْيٍ أو استفهام: ١) نحو: خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ٦٤ ٢) ونحو: أقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا ٦٥ خلافًا للأخفش والكوفيين. ولا حُجَّةَ لهم في نحو: خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلغِيًا ٦٦، خلافًا للناظم وابنه. لجواز كون الوصف خبرًا مقدمًا، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع، لأنَّه على: فَعِيل، فهو على حد: (والملائكةُ بَعْدَ ذلك ظَهِيرٌ)[التحريم٤]. ١) وإذا لم يطابق الوصف ما بعده: تَعَيَّنَت ابتدائيتهُ، نحو: (أقَائِمٌ أخَواكَ). ٢) وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد: تَعَيَّنَتْ خبريَّتُهُ، نحو: • (أقَائِمَان أخَواكَ). • و (أقَائِمُونَ إخْوتُكَ). ٣) وإن طَابَقَهُ في الإفراد: احْتَمَلَهما، نحو: (أقَائِمٌ أخُوكَ).	١. وارتفاعُ المبتدأ: بالابتداء، وهو: التجرُّد للإسناد. ٢. وارتفاع الخبر: بالمبتدأ. لا: ١) بالابتداء. ٢) ولا بهما. وعن الكوفيين أنَّهما تَرَافَعَا

شاهد، (٦٤): "ما وافٍ...أنتما" وقع الوصف بعد ما النافية، والوصف الواقع مبتدأ، وهو وافٍ، وأنتما فاعل سد مسد الخبر.

شاهد، (٦٥): "أقاطن قوم سلمى" سبق الوصف همزة الاستفهام، لذلك فإنَّ الوصف مبتدأ، وقوم: فاعل سد مسد الخبر وقد ردَّ المؤلف هذا.

شاهد، (٦٦): "خبير بنو لهب" إذ استُغني بفاعل خبير عن خبر المبتدأ، مع أنَّه لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام.

فصل: والخبرُ الجزء الذي حَصَلتْ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج: فاعلُ الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ وفاعلُ الوصْفِ

وهو إما مفرد	وإما جملة:
والمفرد:	والجملة:

والمفرد:

١) إما جامد: فلا يتحملُ ضمير المبتدأ، نحو: (هذا زَيْدٌ)، إلا إنْ أُوِّلَ بالمشتق، نحو: (زَيْدٌ أسَدٌ) إذا أريد به شُجَاع.

٢) وإما مشتق:

- فيتحمل ضميرهُ، نحو: (زيد قائم).
- إلا إن رَفَعَ الظَّاهِرَ، نحو: (زيد قائم أبواهُ).

ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ، إذا جَرَى الوصْفُ على غيرِ مَنْ هو له:

- سواء ألبَسَ، نحو: (غُلامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُو)، إذا كانت الهاء للغلام.
- أم لم يُلبِسْ، نحو: غُلامَ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ.

والكُوفيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكا بنحو:

قوله: قَوْمِي ذُرَا المجْدِ بَانُوها٦٧.

والجملة:

١) إما نفسُ المبتدأ في المعنى: فلا تحتاج إلى رَابطٍ:

- نحو: (هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[الأخلاص١] وإذا قُدِّرَ (هو) ضميرَ شأن.
- ونحو: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)[الأنبياء٩٧].
- ومنه: (نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي)، لأنَّ المراد بالنطق: المنطوقُ به.

٢) وإما غَيْرُه: فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسُوقَة له، وذلك بأن تشتمل على:

- اسم بمعناه، وهو:

  ١) إما ضميره:

  - مذكورا، نحو: (زيد قائم أبُوهُ) .
  - أو مقَدَّرًا، نحو: (السَّمْنُ مَنَوان بِدِرْهَمٍ) أي: منه، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)[الحديد١٠] أي: وَعَدَهُ.

  ٢) أو إشارةٌ إليه، نحو: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[الأعراف٢٦] إذا قُدِّر (ذلك) مبتدأ ثانيا، لا تابعا للباس.

  ٣) قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)[الأعراف١٧٠].

- أو على اسمٍ بلفظه ومعناه، نحو: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)[الحاقة١].
- أو على اسمٍ أعَمَّ منه، نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) وقوله: فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْها فَلا صَبْرَا٦٨.

شاهد٦٧: "قومي ذرا المجد بانوها"، حيث جاء بخبر المبتدأ الثاني (ذرا) مشتقًّا (بانوها)، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقال: بانوهاهم، لأنَّ المعنى المقصود ينساق إلى ذهن السامع دون لبس، وإن "بانوها" هو وصف المبتدأ الأول وهو قومي

شاهد (٦٨): "أما الصبر عنها فلا صبرا" فالرابط بين جملة الخبر والمبتدأ هو عموم الخبر بحيث يعم المبتدأ وغيره، وذلك أنَّ جملة "فلا صبرا" في محل رفع خبر عن الصبر، والرابط بينهما العموم في اسم لا، لأنَّ النكرة، بعد "لا" تفيد العموم، وهو نفي الصبر بأنواعه.

فصل: ويقع الخبر

١. ظَرْفًا، نحو: (والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)[الأنفال ٤٢].
٢. ومجرورًا، نحو: (الحمدُ لله)[الفاتحة ١].

والصحيحُ:

١. أنَّ الخبر في الحقيقة مُتعَلَّقُهُمَا المحذوف.
٢. وأنَّ تقديره: كائنٌ أو مستقرٌ، لا: كان أو اسْتَقَرّ.
٣. وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور، كقوله: فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ ٦٩

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني، نحو: (الصَّوْمُ اليَوْمَ) و (السَّفَرُ غَدًا).

لا عن أسماء الذوات، نحو: (زيد اليَوْمَ).

فإن حصلت فائدة جاز: كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصًا، نحو: (نَحْنُ في شَهْرِ كَذَا).

وأما، نحو:

١. (الوردُ في أيَّار).
٢. و (اليَوْمَ خمْرٌ).
٣. و (اللَّيْلَةَ الهِلالُ).

فالأصل:

١. (خُروجُ الورد).
٢. و (شُرْبُ خمرٍ).
٣. و (رؤية الهِلال).

فصل، ولا يبتدأ بنكرة، إلا إن حَصَلَتْ فائدة: كأن:

١) يخبر عنها بمختص مقدم: ظرف أو مجرور، نحو:

- (ولَدَيْنَا مَزِيدٌ)[ق ٣٥].
- و (عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[البقرة ٧].

ولا يجوز: (رَجلٌ في الدَّارِ)، ولا (عِنْدَ رجلٍ مالٌ).

٢) أو تتلو:

- نفيًا، نحو: (ما رجل قائم).
- أو استفهامًا، نحو: (أَإِلهٌ مَعَ الله)[النمل ٦٠-٦٤].

٣) أو تكون موصوفة سواء:

١) ذُكِرًا، نحو: (ولَعَبْدٌ مؤمنٌ)[البقرة ٢٢١].

٢) أو حذفت الصفة.

- نحو: (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ).
- ونحو: (وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أنفسُهم)[آل عمران ١٥٤].

أي:

١. مَنَوانِ منه.
٢. وطائفة من غيركم.

٣) أو حذف الموصوف، كالحديث: (سَوْدَاءُ وَلُودٌ، خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ)، أي: امرأة سَوْدَاءُ.

٤) أو عاملة عملَ الفعلِ، كالحديث: (أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ونَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ).

ومن العاملة: المضافةُ، كالحديث: (خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ).

ويُقَاس على هذه المواضع: ما أشبهها، نحو:

١) (قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ).
٢) و (كَمْ رَجُلًا في الدَّارِ).
٣) وقوله: لَوْلا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ٧٠.
٤) وقولك (رُجَيْلٌ في الدَّارِ).

لشبه:

١) الجملة بـ: الظرف والمجرور.
٢) واسمِ الاستفهام بـ: الاسمِ المقرون بِحَرفِه.
٣) وتالي (لولا) بـ: تالي النفي.
٤) والمصغَّر بـ: الموصوف.

شاهد (٦٩): "أجمع"، فهو مرفوع، وهو توكيد: ولكن ليس توكيدًا لفؤادي، ولا لعند، ولا للدهر، لأنَّها كلها منصوبة، بل هو توكيد للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرًا، وهذا الضمير الذي كان مستكنًا في المتعلق خبرًا، قد انتقل من المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه

شاهد، (٧٠): "اصطبار" فإنَّه مبتدأ مع كونه نكرة، والمسوغ لوقوعه مبتدأ، وقوعه بعد "لولا" وهي تشبه "ما" النافية في الجملة، لأنَّها تقتضي انتفاء جوابها لانتفاء شرطها.

فصل، وللخبر ثلاثُ حالاتٍ:

الحالة الأولى: التأخُّرُ، وهو الأصل، كـ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجب في أربع مسائل

إحداها

أن يُخَاف التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا:

١) معرفتين.

٢) أو متساويين، ولا قرينة.

نحو:

١) (زيد أخوك).

٢) و (أَفْضَلُ مِنْك أفْضَلُ مِنِّي).

بخلاف:

١)(رجل صالح حاضر).

٢)و (أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ).

٣)وقوله: بَنُونَا بَنُو أبْنَائِنَا٧١، أي بنو أبنائنا مثل بنينا.

ثانيا

أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل، نحو: (زيدٌ قامَ).

بخلاف:

١) (زيدٌ قائمٌ).

٢) أو (قامَ أبوه).

٣) و (أَخَواك قَامَا).

ثالثا

أن يقترن بـ: إلاّ:

١) مَعْنًى: (إنما أنتَ نَذِيرٌ) هود١٢.

٢) أو لفظًا، نحو: (وما مُحمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ) آل عمران١١٤.

فأما قوله: وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ٧٢، فضرورة.

رابعا

أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير:

– إما بنفسه، نحو:

١) (مَا أحْسَنَ زَيْدًا).

٢) و (مَنْ في الدَّارِ).

٣) و (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ).

٤) و (كَمْ عَبِيدٍ لِزَيْدٍ).

– أو بغيره:

١) إما متقدمًا عليه، نحو: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

وأما قوله: أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ٧٣. فالتقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة، لا لام الابتداء.

٢) أو متأخرًا عنه، نحو:

١) (غُلامُ مَنْ في الدَّارِ).

٢) و (غُلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ).

٣) و (مَالُ كَمْ رجلٍ عِنْدَكَ).

٣) أو مُشَبَّهًا به، نحو: (الذي يَأْتِينِي فَلَه دِرْهَمٌ)، فإنَّ المبتدأ هنا مُشَبَّه باسم الشرط، لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببًا، ولهذا دَخَلَتِ الفاء في الخبر، كما تدخل في الجواب.

شاهد، (٧١): "بنونا بنو أبنائنا"، قدم الشاعر الخبر "بنونا" على المبتدأ "بنو أبنائنا" مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، وكل منهما مضاف إلى ضمير المتكلم. وجاز ذلك لوجود قرينه معنوية تعين المبتدأ منهما.

شاهد، (٧٢): "عليك المعول" حيث قدم الخبر المحصور بإلا شذوذًا وضرورة، والأصل أن يقول: هل النصر يرتجى إلا بك، وهل المعول إلا عليك؟

شاهد، (٧٣): "لعجوز" الظاهر أنَّ الخبر متأخر ومقترن بلام الابتداء، لكن العلماء ذهبوا إلى أنَّ اللام ليست للابتداء، بل زائدة في خبر المبتدأ، أو تعرب: "عجوز": خبرًا لمبتدأ محذوف، كانت اللام مقترنة به، والتقدير: لهي عجوز

تابع، فصل، وللخبر ثلاثُ حالاتٍ

الحالة الثانية التقدم، ويجب في أربع مسائل:

أولا وثانيا

إحداها، أن يُوقِعَ تأخِيره في لَبْسٍ ظاهرٍ نحو:

١) (في الدَّارِ رَجُلٌ).

٢) و (عِنْدك مَالٌ).

٣) و (قَصدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ).

٤) و (عِنْدِي أنَّك فَاضِلٌ)، فإنَّ تأخير الخبر في هذا المثال، يوقع في إلباس:

١) (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة.

٢) و (أنَّ) المؤكِّدَة بالتي بمعنى: لَعَلَّ.

ولهذا يجوز تأخيرهُ بعد (أما)، كقوله:

...وأمَّا أنَّني جَزِعٌ يَوْمَ النَّوى فَلِوجْدٍ كَادَ يَبْرِيني ٧٤

لأنَّ (إنَّ) المكسورة و (أنَّ) التي بمعنى: لعلَّ، لا يدخلان هنا.

وتأخيره في الأمثلة الأُوَل: يوقع في إلباس الخبر بالصفة.

وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: (وأجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ)[الأنعام ٢]، لأنَّ النكرة قد وُصِفَت بمُسَمًّى، فكان الظاهر في الظرف أنَّه: خبر لا صفة.

ثانيا، أن يقترن المبتدأ بـ: إلا:

١. لفظًا، نحو: مَا لَنَا إلاّ اتِّبَاعُ أحْمَدَا.

٢. أو مَعْنى، نحو: (إنما عِنْدَكَ زَيْدٌ).

ثالثا ورابعا

ثالثا، أن يكون:

١) لازِمَ الصَّدْرِية، نحو: (أيْنَ زَيْدٌ).

٢) أو مضافًا إلى ملازمها، نحو: (صَبِيحَةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرك).

رابعا، أن يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ، على بعض الخبر:

١. كقوله تعالى: (أمْ على قُلُوبٍ أقْفَالُهَا)[محمد ٢٤].

٢. وقول الشاعر: ولكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا ٧٥.

الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير

وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهُمَا:

كقولك (زيد قائم):

- فيترجَّحُ تأخيرهُ: على الأصل.
- ويجوز تقديمُه: لعدم المانع.

شاهد، (٧٤): "أما أنَّني جزع فلوجد" وقع المصدر المؤول مبتدأ، وتقدم على خبره الجار والمجرور، وجاز هنا تقدم المبتدأ لأمن اللبس بين أنَّ المفتوحة وأنَّ المكسورة لفظًا، ولأمن اللبس بين أنَّ المؤكدة والتي بمعنى لعلَّ.

شاهد، (٧٥): "ملء عين حبيبها" وقد قدم الشاعر الخبر وهو قوله: "ملء عين" على المبتدأ "حبيبها" لاتصال المبتدأ بضمير يعود على مُلابس الخبر، وهو المضاف إليه.

فصل: وما علم من مبتدأ أو خبر: جاز حَذْفُهُ، وقد يجب

فأما حذف المبتدأ جوازًا:	وأما حذفه وجوبًا، فإذا أخبر عنه:
فنحو: ١) (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[فصلت٤٦، الجاثية١٥]. ٢) ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دَنِفٌ. التقدير: ١) فَعَمَلُهُ لنفسه، وإساءته عليها. ٢) و هو دَنِفٌ.	١. بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ، لِمُجَرَّدِ: ١) مَدْح، نحو: (الحَمْدُ للهِ الحميدُ). ٢) أو ذم، نحو: (أعوذُ باللهِ من إبليسَ عَدُوُّ المؤمنين). ٣) أو تَرَحُّمٍ، نحو: (مَرَرْتُ بعبدك المِسْكِينُ). ٢. أو بمصدرٍ جيء به بَدَلًا من اللفظ بفعله، نحو: ١) (سَمْعٌ وطَاعَةٌ). ٢) وقوله: فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنا؟! ٧٦ التقدير: ١) أَمْرِي حَنَان. ٢) وأَمْرِي سَمْعٌ وطَاعَةٌ. ٣. أو بمخصوص بمعنى: نِعْمَ أو بِئْسَ: ١) مؤخر عنها، نحو: (نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، و (بئس الرَّجُلُ عَمْرو)، إذا قُدِّرَا خبرين. ٢) فإن كان مقدمًا: نحو: (زَيْدٌ نعمَ الرجلُ)، فمبتدأ لا غير. ومن ذلك: ١. قولهم: (مَنْ أنت زَيْدٌ؟)، أي: (مذكورك زَيْدٌ)، وهذا أولى من تقدير سيبويه: كلامُك زيد). ٢. وقولهم: (في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ)، أي: (في ذمتي ميثاقٌ أو عَهْدٌ).

شاهد، (٧٦): "حنان" على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: أمري حنان، وأصل هذا المصدر أن يقع منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا، لأنَّه مصدر جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، فجيء به أحيانًا خبرًا لمبتدأ محذوف.

حَذْفُ الخبر

وأما حَذْفُ الخبر جوازًا:

١) فنحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ)، أي: حَاضِرٌ.

٢) ونحو: (أُكُلُهَا دَائِمٌ وظِلُّهَا)[الرعد٣٥] أي: كذلك.

٣) ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

وأما حَذْفُه وجوبًا، ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا، والمبتدأ: بعد (لولا)، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ)، أي: لولا زيد موجود.

فلو كان كَوْنًا مقيدًا، وجب ذكره إن فُقِدَ دليلُه:

١) كقولك: (لولا زيد سَالَمَنَا، ما سلِم).

٢) وفي الحديث: (لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ، لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيم).

وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل:

١. نحو: (لولا أنصارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ، مَا سلِمَ).

٢. ومنه قول أبي العلاء المعري: فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا٧٧

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد: (لولا)، وأوجبُوا جَعْلَ الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالمةُ زيد إيانا، أي: موجودة، ولَحَّنُوا المعري، وقالوا: الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم:

- نحو: (لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ)، و(ايْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ).
- أي: (لعمرُك قَسَمِي)، و (ايْمُنُ الله يميني).

فإن قلت: (عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم.

وزعم ابن عصفور أنَّه يجوز في نحو: (لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ)، أن يقدر: (لَقَسَمِي عمرك)، فيكون من حَذْفِ المبتدأ.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) و (كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَع).

ولو قلت (زيد وعمرو)، وأردت الإخبار باقترانهما: جاز حَذْفُه وذكره، قال:

وكُلُّ امْرِىءٍ والموْتُ يَلْتَقِيانِ٧٨

وزَعَم الكوفيون والأخفشُ أنَّ، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)، مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر، لأنَّ معناه: مع ضيعته.

الرابعة أن يكون المبتدأ:

١. إمَّا مَصْدَرًا، عاملا في اسم مُفَسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو: (ضَرْبِي زيدًا قائمًا).

٢. أو مضافًا:

١) للمَصْدَرِ المذكور، نحو: (أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا).

٢) أو: إلى مُؤَول بالمصْدَرِ المذكور، نحو:(أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا).

وخبرُ ذلك مُقَدَّرٌ:

١) بـ: (إِذْ كَانَ)، أو: (إذا كان)، عند البصريين.

٢) وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختارهُ الناظم فيقدر في: (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا): ضَرْبُه قائمًا.

ولا يجوز: ضَرْبِي زيدًا شديدًا)، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب.

وشَذَّ قولهم: (حكمك مُسَمَّطًا) أي: حكمك لك مُثْبَتًا).

شاهد، (٧٧): "فلولا الغمد يمسكه" ذكر الخبر، وهو: جملة "يمسك" بعد لولا، لأنَّه كون خاص مقيد بالإمساك، ودل عليه الدليل، وخبر المبتدأ بعد لولا، يجوز حذفه كما يجوز ذكره، إذا كان كونًا خاصًّا، وقد دل عليه الدليل.

شاهد، (٧٨): "وكل امرئ والموت يلتقيان" ذكر الخبر، الذي هو: جملة "يلتقيان" لأنَّ الواو التي عطفت على المبتدأ في قوله: "والموت" ليست نصًّا في معنى المصاحبة والاقتران، ولو كانت كذلك، لكان حذف الخبر وجوبًا.

فصل، حكم تعدد الخبر

والأصَحُّ: جوازُ تَعَدُّدِ الخبر، نحو: (زيد شاعر كاتب).

والمانعُ يَدَّعي تقدير: (هو) للثاني، أو أنَّه جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر:

١) ما ذكره ابن الناظم من قوله: يَدَاك يَدٌ خَيْرُهَا يُرتَجَى وأُخرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةْ٧٩، لأنَّ (يَدَاكَ) في قوة مبتدأين لكل منهما خَبَرٌ.

٢) ومن نحو: قولهم: (الرُّمَّان حُلوٌ حامضٌ). لأنَّهما بمعنى خبر واحد أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما.

٣) ومن نحو: (والَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتنا صُمٌّ وبُكْمٌ)[الأنعام ٣٩]، لأنَّ الثاني تابع.

شاهد، (٧٩): ابن الناظم ذكره على أنَّه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد، والواقع: يداك مبتدأ هو واحد في اللفظ، وإن كان في المعنى متعددًا، وعلى أنَّ المعطوف والمعطوف عليه اثنان. وأراد المؤلف أن يبين خطأه في ذلك، وذلك أنَّ اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر، إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدًا في اللفظ والمعنى جميعًا، وكان الخبر متعددًا في اللفظ والمعنى، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبرًا عن ذلك المبتدأ.

(**كان وأخواتها**)، **هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر** فترفع المبتدأ، تشبيهًا بالفاعل، ويسمى: اسمَها، وتنصب خبره، تشبيهًا بالمفعول، ويسمى: خَبَرَهَا. وهي: ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدها، ما يعمل هذا العَمَلَ مطلقًا وهو ثمانية:	**الثاني**، ما يعمله بشرط: أن يتقدَّمَه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة:	**الثالث**: ما يعمل بشرط تقدم: (ما) المصدرية الظرفية
١. كان، وهي: أمُّ الباب. ٢. و أمسى. ٣. و أصبح. ٤. و أضحى. ٥. و ظَلَّ. ٦. و بات. ٧. و صار. ٨. و ليس. نحو: (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)[الفرقان ٥٤].	١. زال، ماضي: يَزَالُ. ٢. و بَرِحَ. ٣. و فَتِئَ. ٤. و انفكَ. مِثالُهَا بعد النفي: ١) (ولا يَزَالُونَ مخْتَلِفِينَ)[هود ١١٨]. ٢) (لَنْ نَبْرَحَ عليهِ عَاكِفِينَ)[طه ٩١]. ٣) ومنه: (تَاللهِ تَفْتَؤُ)[يوسف ٨٥]. ٤) وقولُه: فَقلتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا٨٠ إذ الأصل: لا تَفْتَؤُ، و لا أبرح. ومثالُهَا بعد النَّهْيِ، قولُه: صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ الموْتِ٨١ ومثالُهَا بعد الدعاء، قولُه: ولا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ القَطْرُ٨٢ وقَيَّدْتُ زال، بماضي: يَزَالُ، احترازًا: ١) من: زال، ماضي: يَزِيلُ، فإنَّه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول معناه: مَازَ، تقول: (زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْزِكَ)، ومَصْدَرُه: الزَّيْلُ. ٢) ومن ماضي: يَزُولُ، فإنَّه فعل تام قاصر، ومعناه: الانتقال، ومنه: (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَواتِ والأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زَالَتَا)[فاطر ٤١] ومصدره الزَّوالُ.	وهو: دَامَ. نحو: (مَا دمْتُ حَيًّا)[مريم ٣١]، أي: مُدَّةَ دَوامِي حَيًّا. ١) وسميت (ما) هذه مصدرية، لأنَّها تُقَدَّر بالمصْدَر، وهو الدوام. ٢) وسميت ظرفية، لنيابتها عن: الظرف، وهو: المدة.

شاهد(٨٠) قوله: "أبرح قاعدًا" حيث أنَّ أبرح فعل مضارع من: برح، وتعمل عمل كان، مع أنَّه ليس معه حرف نفي، بسبب أنَّ حرف النفي مقدر قبله،أي: لا أبرح قاعدًا.

شاهد(٨١) قوله: "ولا تزل ذاكر الموت"، حيث تعمل: تزل، مضارع زال، عمل كان، لكونها مسبوقة بحرف النهي، وهو شبه النفي.

شاهد(٨٢)قوله: "ولا زال"، حيث أجرى زال مجرى كان، لتقدم لا الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي. لأنَّ دعاءك لحصول شيء، ينفي وجوده وقت الدعاء، وهذا معنى النفي.

تابع: كان وأخواتها

فصل، وهذه الأفعال في التصرُّف ثلاثة أقسام

الثالث	الثاني	الأول
ومـا يتصـرف تصـرفا تامًـا، وهو: الباقي.	وما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو: ١) (زال) وأخواتُهـا، فإنَّهـا لا يسـتعمل منها أمر ولا مصدر. ٢) (دام) عند الأقْدَمِين، فإنَّهم أثبتوا لها مضارعًا.	مالا يَتصَرَّفُ بحالٍ، وهو: ١) ليس: باتفاق. ٢) و دام: عند الفواء وكثير من المتأخرين.

وللتصاريف في هذين القسمين، ما للماضي من العمل:

١) ف: المضارع، نحو: (ولمْ أكُ بغيًا)[مريم ٢٠].

٢) و الأمر، نحو: (كُونُوا حجارةً)[الإسراء ٥٠].

٣) و المصدر كقوله: وَكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ ٨٣

٤) و اسم الفاعل:

كقوله: ومَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أخاكَ............ ٨٤

وقوله: قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكِ.. ٨٥

فصل

وتوسُّطُ أخبارِهِنَّ جائز.

خلافًا:

١) لابن دُرُسْتُوَيْهِ، في: ليسَ.

٢) ولابن مُعْطٍ، في: دام.

قال الله تعالى: (وكان حقًّا علينا نصْرُ المؤمنين)[الروم ٤٧].

وقرأ حمزة وحفص: (ليس البرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ)[البقرة ١٧٧] بنصب البر.

وقال الشاعر: لا طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ.... ٨٦

إلا أن يَمْنَعَ مـانعٌ، نحـو: (ومـا كـان صـلاتُهُمْ عِنـدَ البَيْـتِ إلاَّ مُكاءً)[الأنفال ٣٥].

شاهد (٨٣): "كونك إياه"، حيث يعمل مصدر كان الناقصة، عملها في رفع الاسم ونصب الخبر، فالكاف المتصلة بالمصدر محلها اسم كان، وإياه: الخبر.

شاهد (٨٤): قوله: "كائنًا أخاك"، فإنَّ كائنًا اسم فاعل من مصدر كان الناقصة، وقد عمل عملها، فرفع الاسم، وهو: الضمير المستتر، ونصب الخبر، وهو قوله: أخاك.

شاهد (٨٥): "زائلًا أحبك"، حيث عمل اسم الفاعل عمل فعله، فرفع الاسم، وهو الضمير المستتر، ونصب الخبر، وهو جملة أحبك.

شاهد (٨٦): "ما دامت منغصة لذاته" حيث قدم خبر دام: "منغَّصة"، على اسمها: لذاته.

تابع: كان وأخواتها

فصل، وتقديم أخبارهن جائز

بدليل:

١) (أهؤلاءِ إيّاكُمْ كانوا يعْبُدُون)[سبأ ٤٠].

٢) (وأنفُسهُمْ كانوا يظْلِمُون)[الأعراف ١٧٧].

إلا خبر:

١) دام، اتفاقًا.

٢) و ليس، عند جمهور البصريين، قاسُوهَا على: عسى.

واحتجَّ المجيز، بنحو قوله تعالى: (ألا يَوْمَ يأْتيهم ليسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[هود ٨].

وأجيب بـ: أنَّ المعمول ظرفٌ، فيتسعُ فيه.

وإذا نفي الفعل بـ: ما:

- جاز توسُّطُ الخبر بين النافي والمنفي مطلقًا، نحو: (ما قائمًا كان زيد).
- ويمتنع التقديمُ على (ما)، عند البصريين والفرَّاء.
- وأجازه بقية الكوفيين.
- وخصَّ ابن كيسان المنعَ بغير: زالَ وأخواتها، لأنَّ نَفْيَهَا: إيجابٌ.
- وعَمَّمَ الفرَّاء المنعَ في: حروف النفي، ويردُّهُ قولُه:

عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ ٨٧

فصل، ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعالَ: معمولُ خَبَرِهَا،

إن كان:

١) ظرفًا.

٢) أو مجرورًا.

نحو: (كان:

- عندك.
- أو في المسجد زَيْدٌ مُعْتَكِفًا).

فإن لم يكن أحَدَهُمَا:

١) فجمهورُ البصريين: يمنعون مطلقًا.

٢) والكوفيون: يُجيزون مطلقًا.

٣) وفصل ابن السَّراج والفارسيُّ وابن عصفور:

١. فأجازوه: إن تقدَّمَ الخبر معه، نحو: (كَانَ طَعَامَك آكِلًا زَيْدٌ).

٢. ومَنَعُوه: إن تقدم وحده، نحو: (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلا).

واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله: بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا ٨٨

وخُرِّجَ على:

١. زيادة كان.

٢. أو إضمار الاسم: مُرَادًا به الشأن.

٣. أو راجعًا إلى ما.

وعليهنَّ فـ: عطية: مبتدأ.

٤. وقيل: ضرورة، وهذا متعين في قوله: بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الخَالِ سَالِبَةً ٨٩، لظهور نَصْبِ الخَبرِ.

شاهد، (٨٧): "خيرًا لا يزال يزيد"، حيث قدم: معمول خبر: "لا يزال"، على "لا يزال" نفسها، وخبرها هو: جملة "يزيد وفاعلها المستتر"، ومعمول الخبر وهو: "خيرًا": مفعول به، ليزيد.

شاهد، (٨٨): "بما كان إياهم عطية عودا" الظاهر فيه تقديم معمول خبر: "كان إياهم" على اسمها، وهو: عطية، مع تأخير الخبر، وهو جملة: "عود"، عن الاسم أيضًا. هذا قول الكوفيين...إلا أنَّ البصريين يأبون ذلك، ويقولون: اسم كان ضمير الشأن، وعطية مبتدأ، وجملة عودا خبر، والمبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان...أو كان زائدة، أو أنَّ اسم كان ضمير مستتر يعود على ما الموصولة.

شاهد، (٨٩): "باتت فؤادي..." حيث جاء معمول خبر الفعل الناسخ مباشرة، وهو فؤادي، وهو مفعول به لسالبة، وبه استدل الكوفيون أنَّه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعد الفعل.

فصل، قد تستعمل هذه الأفعال تامَّة أي مستغنية بمرفوعها

نحو:

١) (وإن كَانَ ذُو عسْرَةٍ)[البقرة٢٨٠]، أي: وإن حَصَلَ ذو عُسْرَة.

٢) (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصْبِحُونَ)[الروم١٧]، أي: حين تَدْخُلوُن في المسَاء، وحين تَدْخُلُونَ في الصَّبَاح.

٣) (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّموَاتُ والأَرْضُ)[هود١٠٧،١٠٨]، أي: ما بَقِيَتْ.

٤) وقوله: وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ [٩٠]

٥) وقالوا: (بَاتَ بالقَوْمِ)، أي: نزل بهم.

٦) و (ظَلَّ اليَوْمُ)، أي: دام ظِلُّهُ.

٧) و (أَضْحَيْنَا)، أي: دَخَلنا في الضُّحَى.

إلا ثلاثة أفعال، فإنَّها أُلزِمَت النَّقْصَ وهي:

١. فتئ.
٢. و زال.
٣. و ليس.

شاهد، (٩٠): "وبات وباتت له ليلة"، حيث بات، وباتت تامَّتان، بمعنى دخل في المبيت، ويقال فيه: بات يبيت ويبات بيتوتة.

فصل، تختصُ (كان) بأمُورٍ: منها:

جَواز زيادتها بشرطين:
أحدهما كونُهَا بلفظ الماضي، وشَذّ قول أم عَقيل: أنتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ٩١
والثاني: كونُهَا بين شيئين متلازمين لَيْسَا جارًّا ومجرورًا:
١) نحو: (ما كان أحْسَنَ زيدًا).
٢) وقول بعضهم: (لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ).
وشَذّ قولُه: عَلَى كَانَ المسوَّمَةِ العِرَابِ٩٢
وليس من زيادتها قولُه: وجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ٩٣
١) لرفعها الضمير.
٢) خِلافًا لسيبويه.
شاهد (٩١): "أنت تكون ماجد"، حيث زادت تكون، وهي مضارع: كان، بين المبتدأ والخبر، والثابت أن كان لا تكون زائدة إلا في الماضي، ولم تزد هنا إلا شذوذًا.
شاهد، (٩٢): "على كان المسومةِ"، حيث زاد كان بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أنَّ حذفها لا يخل بالمعنى.
شاهد، (٩٣): "وجيران لنا كانوا كرام"، عند سيبويه والنحاة، أن "كانوا" زائدة بين الصفة "كرام"، والموصوف "جيران"، إلا أنَّ المؤلف يرى أنَّها ليست زائدة، لأنَّ من شروط زيادة "كان" أن تكون وحدها، فلا تزاد مع اسمها.

تابع، فصل، تختصُّ (كان) بأمورٍ: ومنها: أنَّها تُحذَفُ، ويقع ذلك على أربعة أوجُهٍ:

أحدها: وهو الأكثر:	الثاني	الثالث	الرابع
أن تُحذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر، وكَثُرَ ذلك بعد (إن) و (لَو) الشرطيتين. مثالُ (إن): ١) قولُك: (سِرْ مُسرِعًا إن رَاكِبًا وإن مَاشِيًا). ٢) وقوله: إنْ ظَالِمًا أبَدًا وإنْ مَظْلُومَا ٩٤ ٣) وقولُهم: (النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأعْمَالِهِم إن خَيرًا فَخَيْرٌ وإن شَرًّا فَشَرٌّ). أي: ١. إن كان عملُهم خيرًا، فجزاؤهم خيرٌ. ٢. ويجوز: إن خَيْرٌ فَخَيرًا، بتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ، فَيُجْزَوْنَ خيرًا ٣. ويجوز نصبهما. ٤. ورفعهما. والأول: أرْجَحهما. والثاني: أضعفهما. والأخيران: مُتوسطان. ومثال (لو): ١. (التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) ٢. وقولُه: لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا ٩٥ ٣. وتقول: (ألَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا)، وجَوزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عندنا تَمْرٌ. وقَلَّ الحذفُ المذكور بدون: إن و لَو، كقوله: مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإلَى إتْلائِهَا ٩٦ قَدَّرَهُ سيبويه: مِنْ لَدُ أن كانت شَوْلًا.	أن تُحذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف ولهذا ضَعُفَ: ١. (ولَو تَمْرٌ). ٢. (وإن خَيْرٌ). في الوجهين	أن تُحذَفَ وحدها: وكَثُرَ ذلك بعد: (أن) المصدرية. في مثل: (أمَّا أنت مُنطَلِقًا انطلَقْتُ): ١. أصله: انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنطَلِقًا. ٢. ثم قُدِّمَت: اللامُ وما بعدها على: "انطلقت"، للاختصاص. ٣. ثم حُذِفَت: اللام، للاختصار. ٤. ثم حذفت: (كان) لذلك، فانفصل الضمير. ٥. ثم زيدت: (ما) للتعويض. ٦. ثم أُدْغمت النون في الميم للتقارب، وعليه قوله: أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ ٩٧ أي: لأن كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ، ثم حُذِف متعلّق الجارّ. وقلَّ بدونها، كقوله: أزْمَانَ قَوْمِي والجمَاعَةَ كَالَّذِي ٩٨ قال سيبويه: أراد أزْمَانَ كَانَ قَوْمِي.	أن تُحذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا، وذلك بعد: (إن)، في قولهم: (افْعَل هذَا إمَّا لا). أي: ١. إن كنت لا تفعل غيره، فما عِوضٌ. ٢. ولا النافية للخبرِ

شاهد، (٩٤): "إن ظالمًا و "إن مظلومًا"، حيث حذف "كان" مع اسمها، وأبقى خبرها في الموضعين.

شاهد، (٩٥): "ولو ملكًا"، حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها بعد لو الشرطية.

شاهد، (٩٦): "من لد شولًا"، حيث حذف كان واسمها، وأبقى خبرها: "شولًا"، بعد: "لَدُ"، وهذا شاذ.

شاهد، (٩٧): "أما أنت ذا نفر"، حذف "كان"، وعوض عنها "ما" الزائدة، وأدغمها في نون "أن" المصدرية، وأبقى اسم كان، وهو الضمير البارز المنفصل "أنت" وخبرها، وهو قوله: "ذا نفر".

شاهد، (٩٨): "أزمانَ قومي والجماعة" حيث حذف كانَ، وأبقى اسمها وخبرها، التقدير: كانَ قومي.

تابع، فصل، تختصُّ (كان) بأمورٍ:

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا، وذلك بشرط	بخلاف:
كونه: ١) مجزومًا بالسكون. ٢) غير متصل بضميرِ نَصْبٍ. ٣) ولا بساكن. نحو: (ولَمْ أَكُ بَغِيًّا)[مريم ٢٠].	١) (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ)[الأنعام ١٣٥]، (وتَكُونَ لَكُما الكِبْرِيَاء)[يونس ٧٨]، لانتفاء الجزم. ٢) (وتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِين)[يوسف ٩]، لأن جَزْمه بِحَذْفِ النون. ٣) ونحو: (إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيْهِ)، لاتصاله بالضمير. ٤) ونحو: (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)[النساء ١٣٧]، لاتصاله بالساكن. وخَالَفَ في هذا يونسُ فأجاز الحذفَ تمسكا، بنحو: قوله: فَإن لَمْ تَكِ المرآةُ أَبْدَتْ وسَامَةً[٩٩]. وحَمَله الجماعةُ على الضرورة، كقوله: ولاكِ اسقنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[١٠٠].

شاهد، (٩٩): "لم تك المرآة"، حيث حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن، وهو اللام من المرآة، لأنَّ الألف ألف وصل، وذكر المؤلف أن: جواز حذف النون هنا، للضرورة الشعرية.

شاهد، (١٠٠): "ولاك اسقني"، حيث حذف نون: لكن، مع كونها لو ذكرت لكانت متحركة بالكسر، للتخلص من التقاء الساكنين، ولكن الشاعر حذفها لإقامة الوزن.

فصل في: (ما) و (لا) و (لات) و (إن)، المُعْمَلات عَمَلَ: لَيْسَ تشبيهًا بها:

أما (ما) فأعَمَلَهَا الحجازيُّونَ، وبلِغتهم جاء التنزيل، قالَ الله تعالى: (مَا هذا بَشَرًا)[يوسف ٣١]. (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم)[المجادلة ٢]. ولإعمالهم إياها أربعةُ شروط:

١– أن لا يقترن اسمُهَا بـ: "إنْ" الزائدة	٢– أن لا ينتقض نَفيُ خبرِها بـ: إلاّ	٣– أن لا يتقدَّمَ الخبر	٤– أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها
كقوله: بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ ١٠١ وأما رواية يعقوب: (ذَهَبًا) بالنصب، فتُخَرَّجُ على أنَّ: (إن) نافيةٌ مؤكِّدَةٌ لـ: (ما)، لا زائدة.	فلذلك وجب الرفع في: – (وما أَمْرُنا إلاّ واحِدَة)[القمر ٥٠]. – (وما مُحمَّدٌ إلاّ رَسُول)[آل عمران ١٤٤]. فأما قولُه: وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا[دولاب] بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا ١٠٢ فمن باب: (مَا زَيْدٌ إلاّ سَيْرًا) أي: إلاّ يَسِير سَيْرًا، والتقدير: إلاّ يدور دَوَرانَ مَنْجَنُونٍ. و إلا يُعَذّبُ مُعَذَّبًا، أي: تعذيبًا. ولأجل هذا الشرط أيضًا وجب الرفع بعد: (بل) و (لكن)، في نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بل قاعدٌ) أو (لَكِنْ قَاعِدٌ)، على أنَّه: خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعَطْفِ، لأنَّه مُوجَبٌ.	كقولهم: (مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ). وقوله: وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَى١٠٣. فأما قوله: إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ ١٠٤. فقال سيبويه: شاذ. وقيل: غلط، وإن الفرزدق لم يعرف شَرْطَهَا عند الحجازيين. وقيل: (مِثْلَهُمْ) مبتدأ، ولكنهُ بُنِيَ لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيرهُ: (إنَّهُ لَحَقٌّ مثلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)[الذاريات ٢٣]، (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[الأنعام ٩٤]، فيمن فتحهما. وقيل: (مِثْلَهُمْ) حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلَهُمْ.	كقوله: وَمَا كُلُّ مَنْ وافَى مِنًى أَنَا عارِفُ١٠٥. إلا إن كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا فيجوز كقوله: فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُوالِيا١٠٦

شاهد، (١٠١): "ما إن أنتم ذهب" برفع ذهبٌ، وما نافية، وإن: حرف زائد، وهذا يدل على أنَّ "ما" إذا زيدت بعدها "إن" لم تعمل عمل ليس، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر.

شاهد١٠٢: "وما الدهر إلا منجنونًا"،و"وما صاحب الحاجات إلا معذبا"،فإنَّ ظاهره إعمال "ما" النافية عمل ليس،مع أنَّ الخبر انتقض بدخول "إلا" عليه. وهذا برأي يونس بن حبيب والشلوبين لا يمنع عمل "ما" عمل "ليس"، والجمهور يؤولون هذا البيت

شاهد (١٠٣): "ما خذل قومي"، أبطل الشاعر عمل "ما"، فجاء بالمبتدأ والخبر مرفوعين، لأنَّ الخبر قد تقدم على المبتدأ، وذلك يدل على أنَّ من شرط إعمال "ما" في الاسم والخبر عمل "ليس"، أن يكون الخبر واقعًا بعد المبتدأ.

شاهد، (١٠٤): "ما مثلهم بشر"، فإن بعض النحاة، ومنهم الفراء، يرون أنَّه يجوز أن تعمل "ما" عمل "ليس"، ولو تقدم خبرُها على اسمِها، ويستشهدون بهذا البيت..

شاهد، (١٠٥): "ما كلَّ من وافى" على رواية نصب كل، حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية، فرفع بعدها المبتدأ والخبر، وهي قوله: "أنا عارف"، لأنَّ معمول الخبر، وهو قوله: "كل من وافى منى" قد تقدم على المبتدأ، وهذا المعمول ليس ظرفًا ولا جارا ولا مجرورًا.

شاهد، (١٠٦): "فما كلَّ حين من توالي مواليا"، حيث أبقى الشاعر عمل ما النافية عمل ليس، فرفع بها الاسم: "مَنْ"، ونصب الخبر: "مواليًا"، مع أنَّه قد تقدم معمول الخبر كل حين على الاسم والخبر جميعًا، وذلك لأنَّه ظرف.

تابع، فصل، في (ما) و (لا) و (لات) و (إن) المعْمَلات عَمَلَ: لَيْسَ تشبيهاً بها:

وأما (لا)، فإعمالها عَمَلَ: ليس، قليلٌ، ويُشْتَرط له	وأما (لاتَ) فإنَّ أصلها: (لا) ثم زِيدَت التاءُ، وعَمَلُها واجبٌ، وله شرطان	وأما (إنْ)، فإعمالها نادِرٌ
١. الشروطُ السابقة، ماعدا الشرط الأول. ٢. وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالبُ أن يكون خبرها محذوفًا حتى قيل: بلزوم ذلك كقوله: فَأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ١٠٧ والصحيح جواز ذكره، كقوله: تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا١٠٨ وإنما لم يُشْتَرَط الشرطُ الأول، لأنَّ (إن) لا تزاد بعد (لا) أصلا.	أ. كون معموليها اسمي زمان. ب. وحَذْفُ أحدهما: – والغالبُ كونُهُ المرفوعَ، نحو: (ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ) أي: ليسَ الحين حِينَ فِرَارٍ. – ومن القليل: قراءةُ بعضهم: برفع الحين. وأما قوله: يَبْغِي جِوارك حِينَ لاتَ مُجِيرُ١٠٩ فارتفاع (مُجِير): على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقديرُ: حين لات له مُجير، أو يَحصُلُ له مجير، و (لات) مُهْمَلَة، لعدم دخولها على الزمان. ومثله قوله: لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ١١٠ إذ المبتدأ (ذِكْرَى) وليس بزَمَان.	وهو لُغة أهل العَالِيَةِ: – ك: قول بعضهم: (إن أحَدٌ خَيْرًا مِنْ أحَدٍ إلا بِالعَافِيَةِ). – وك: قراءة سعيدٍ: (إنِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادًا أمْثَالَكُمْ)الأعراف ١٩٤. – وقول الشاعر: إن هُو مُسْتَوليًا عَلَى أحَدٍ١١١

شاهد، (١٠٧): قوله: "لا براح"، حيث "لا" تعمل عمل ليس، وبراح المرفوعة: اسمها، وخبرها محذوف.

شاهد، (١٠٨): "لا شيء باقيًا، ولا وزر واقيًا" حيث أعمل "لا" في الموضعين عمل "ليس"، واسمها وخبرها نكرتان، وذكرهما جميعًا.

شاهد، (١٠٩): "لات مجير" حيث "لات" لا عمل لها لعدم دخولها على أسماء الزمان، وارتفاع الاسم الذي بعدها: "مجير"، على أنَّه فاعل لفعل محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف.

شاهد، (١١٠): "لات هنًا ذكرى جبيرة"، حيث "لات" لا عمل لها، لعدم دخولها على اسم الزمان، وهنًا: ظرف مكان متعلق بذكرى، أو بمحذوف خبر مقدم، وذكرى مبتدأ. جبيرة: مضاف إليه.

شاهد، (١١١): "إن هو مستوليًا"، حيث أعمل "إنْ" عمل: ليس، فرفع بها الاسم، وهو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: "مستوليًا".

فصل: زيادة الباء في أخبار: (ليس)، و (ما)، و (لا)، وغيرها

وتُزَاد الباء:

بكثرةٍ في خبر: (ليس) و (ما)، نحو:	وبِقِلّةٍ في خبر:	ويَنْدُرُ في غير ذلك: كخبر:	وإنما دخلت في خبر (أنَّ)، في: (أولَم يَـرَوْا أنَّ اللهَ الَّـذي خَلَـقَ السَّـموات والأرْضَ ولَـمْ يَعْـيَ بِخَلقِهِـنَّ بِقادِرٍ) الأحقاف٣٣.
١) (أليس اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) الزمر٣٦. ٢) (ومَا اللهُ بِغَافِلٍ) البقرة٧٤.	١. (لا). ٢. وكلِّ ناسخ مَنْفي: كقوله: وكُنْ لِي شَفيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمغْنٍ فَتيلًا عَنْ سَوادِ بْنِ قَارِبِ ١١٢ وقوله: وإن مُدَّتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ..١١٣ وقوله: فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ ١١٤	١. (إنَّ). ٢. و (لكنَّ). ٣. و (لَيْتَ). في قوله: فَإنَّكَ مِمَّا أحْدَثَتْ بِالمُجَرِّبِ ١١٥ وقوله: ولَكِنَّ أجْرًا لَوْ فَعَلتِ بِهَيِّنٍ ١١٦ وقوله: ألا لَيْتَ ذَا العَيْشَ اللّذِيذَ بِدَائِمِ ١١٧	• لما كان: (أو لم يروا أنَّ الله). • في معنى: (أوليس الله).

شاهد، (١١٢): "بمغن"، حيث أدخل الباء الزائدة على خبر "لا" النافية.

شاهد، (١١٣): "بأعجلهم" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر "أكن"، مضارع كان، المنفي بلم.

شاهد، (١١٤): "بقعدد"، حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد الذي أصله الخبر.

شاهد، (١١٥): "بالمجرب" حيث زاد الباء في خبر "إنَّ".

شاهد، (١١٦): "لكن أجرًا...بهيِّن"، حيث زاد الباء في خبر "لكنَّ".

شاهد، (١١٧): "ليت ذا العيش بدائم" حيث زاد الباء في خبر "ليت".

هذا باب أفعال المقاربة وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكَلامَ: كلمة، وحقيقةُ الأمر:

أنَّ أفعال الباب ثلاثة أنواع:		
١. ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر، وهو ثلاثة:	٢. وما وضع للدلالة عَلَى رَجَائِه، وهو ثلاثة:	٣. وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه:
١) كَادَ. ٢) و أوشَكَ. ٣) و كَرَبَ.	١) عَسَى. ٢) و اخْلَوْلَقَ. ٣) و حَرَى.	١) أنشأ. ٢) و طَفِقَ. ٣) وجَعَلَ. ٤) و عَلِقَ. ٥) و أخَذَ.

ويَعْمَلْنَ عمل: (كان):

إلا أنَّ: خبرَهُنَّ	وشرطُ الجملة	وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ
• يجب كونُه جملة. • وشَذّ مجيئه مفردًا، بعد: • (كاد). • و (عسى). ١) كقوله: فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبا١١٨ ٢) وقولهم: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا). وأما (فَطَفِقَ مَسْحًا)[ص٣٣]، فالخبرُ محذوفٌ أي: يَمْسَحُ مَسْحًا.	أن تكون فِعْلِيَّةً. وشَذّ مجيء الاسمية بعد (جَعَلَ) في قوله: وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ١١٩	انظر اللوحة التالية

شاهد، (١١٨): "وما كدت آئبًا"، حيث تعمل: كاد، عمل: كان، إلا أنَّه جاء بالخبر مفردًا.

شاهد، (١١٩): "جعلت قلوص...مرتعها قريب"، وقد جاء بخبر "جعل" جملة اسمية.

وشرطُ الفعلِ ثلاثَةُ أمُورٍ

أحَدُهَا	الثاني	الثالث
أن يكون رافعًا لضمير الاسم. ١) فأما قوله: وقَدْ جَعَلتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبي............١٢٠ ٢) وقوله: وأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبَثُّهُ تُكَلِّمُني أحْجَارُهُ ومَلاعِبُهْ١٢١ ف: • ثوبي و أحْجَارُه. • بَدلان من اسْمَيْ: جَعَلَ و كَادَ. ويجوزُ في (عسى) خاصة، أن ترفع السببي كقوله: ومَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ١٢٢ يروى: ١) بنصب (جهده). ٢) ورفعه.	• أن يكون مضارعًا. • وشَذّ في (جَعَلَ) قولُ ابن عباس رضي الله عنهما: (فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَستطعْ أن يَخرُجَ أرسَلَ رَسُولًا).	انظر اللوحة التالية

شاهد، (١٢٠): "جعلت يثقلني ثوبي" الظاهر أنَّ المضارع الواقع خبرًا لجعل، قد رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل، والأصل أن يكون الخبر رافعًا لضمير مستتر عائد على الاسم، إلا أنَّ المؤلف تخلص من هذا الظاهر بقوله: إن التاء اسم جعل، وثوبي بدل منه، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل، والضمير المستتر فاعل يثقل يعود على ثوبي، أصل الكلام، وقد جعلت ثوبي يثقلني.

شاهد، (١٢١): حيث أنَّ المضارع الواقع خبر كاد أخذ فاعلًا ظاهرًا، والأصل أن يكون مستترًا، وخرج العلماء من هذا الظاهر بجعل الحجارة بدلًا من الضمير المستتر في "كاد"، وتكلمني: فيه ضمير مستتر يعود إلى أحجاره.

شاهد، (١٢٢): "يبلغ جهده" على رواية الرفع، حيث رفع المضارع الواقع خبرًا لعسى: اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى اسم عسى.

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ

الثالث		
اقتران الفعل بأن، وتجرده منها	اقتران خبر عسى وأوشك، بأن	اقتران خبر كاد وكرب، بأن
١) أن يكون مقرونًا بـ: أَنْ: إن كان الفعل: حَرَى أو اخْلَوْلَقَ، نحو: ١) (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ). ٢) و (اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ). ٢) وأن يكون مُجَرَّدًا منها، إن كان الفعل دَالا على الشروع، نحو: (وطَفِقَا يَخْصِفَانِ)[الأعراف٢٢].	والغالبُ في خبر: (عسى) و (أوشك)، الاقتران بها ١) نحو: (عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ)[الإسراء٨]. ٢) وقوله: ولَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[١٢٣] والتجرُّد قليلٌ: ١) كقوله: عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[١٢٤] ٢) وقوله: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[١٢٥]	و كاد و كَرَبَ، بالعكس، فمن الغالِبِ: ١) قولُه تعالى: (وما كَادُوا يَفْعَلُونَ)[البقرة٧١]. ٢) وقول الشاعر: كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ[١٢٦] ومن القليل: ١) قوله: كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ[١٢٧] ٢) وقوله: وقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[١٢٨] ولم يذكر سيبويه في خبر: كَرَبَ، إلا التجردَ من: أَنْ.

شاهد، (١٢٣): "أن يملوا" حيث أتى الشاعر بخبر "أوشك": جملة فعلية فعلها مقترن "بأن".

شاهد، (١٢٤): "يكون وراءه" حيث وقع خبر "عسى" فعلًا مضارعًا مجردًا من "أن" المصدرية.

شاهد، (١٢٥): "يوافقها" حيث أتى بخبر "يوشك" جملة فعلية فعلها فعل مضارع مجرد من "أن".

شاهد، (١٢٦): "يذوب" حيث أتى بخبر "كرب" فعلًا مضارعًا مجردًا من "أن".

شاهد، (١٢٧): "أن تفيض" حيث أتى بخبر كاد فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن.

شاهد، (١٢٨): قوله: "أن تقطعا" حيث أتى بخبر "كرب" فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن المصدرية.

تابع، باب أفعال المقاربة، فصل: وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي، إلا:

أربعةً استُعمل لها مضارع وهي:	واستعمل: اسمُ فاعل لثلاثة، وهي:	واستُعمل مَصْدَرٌ لاثنين وهما:
١. (كاد)، نحو: (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)[النور ٣٥]. ٢. و (أوشك)، كقوله: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه١٢٥ وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها. ٣. و (طَفِقَ)، حكى الأخفش: • طَفَقَ يَطْفِقُ، ك: ضرب يضرب. • و طَفِقَ يَطْفَقُ، ك: علم يعلم. ٤. و (جَعَلَ)، حكى الكسائي: (إنَّ البَعِيرَ لَيَهْرِمُ حتى يجعَلُ إذا شَرِبَ المَاءَ مَجَّهُ).	١. (كــاد)، قالــه النــاظم، وأنشــد عليــه: ....وإنَّنِــي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذي أنا كَائِدُ١٢٩ ٢. و (كَرَبَ)، قاله جماعة، وأنشدوا عليه: أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ١٣٠ ٣. و (أوشَكَ) كقوله: فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لا تَرَاهَا١٣١ والصوابُ: أن الذي في البيت الأول: كابد: بالباء الموحدة: من المُكَابَدَة والعَمَل، وهو اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كُثَيِّر. وأنَّ: كاربًا في البيت الثاني، اسمُ فاعل كَرَبَ التامة في نحو: قولهم (كَرَبَ الشتاء)، إذا قَرُبَ، وبهذا جزم الجوهري.	١. طفق. ٢. و كاد. حكى الأخفش: ١) طُفُوقًا، عمن قال: طَفَقَ، بالفتح. ٢) و طَفَقًا، عمن قال: طَفِقَ، بالكسر. وقالوا، كَادَ: ١) كَودًا. ٢) و مَكَادًا. ٣) و مَكَادَةً.
شاهد، (١٢٥): "يوافقها" حيث أتى بخبر "يوشك" جملة فعلية فعلها فعل مضارع مجرد من "أن". شاهد، (١٢٩): "كائد" اسم فاعل من "كاد" حيث استشهد به الناظم على جواز ذلك، إلا أنَّ المؤلف وجَّه إلى أن الصواب هو كابد من المكابدة، فلا شاهد فيه. شاهد، (١٣٠): "كارب"، استشهد به جماعة على أنه اسم فاعل من كرب الناقصة، إلا أنَّ المؤلف وجماعة قالوا بأنَّ "كارب" اسم فاعل لكرب التامة، وفاعله "يومه" فليس يحتاج إلى اسم وخبر. شاهد، (١٣١): "موشك" جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة، وعمل ما يعمله فعله من رفع الاسم، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر، وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها.		

فصل: في عسى واخلولق وأوشك

وتختصُّ: عسى. و اخلولق. و أوشك. بجواز إسنادِهِنَّ إلى: (أن يَفعَلَ)، مُستَغنًى به عن الخبر، نحو: (وعَسَى أن تَكْرَهُوا شيئًا)[البقرة٢١٦] وينبني على هذا فرعان

أحدهما أنه إذا:

١) تقدَّم على إحداهن: اسمٌ، هو المسنَدُ إليه، في المعنى.

٢) وتأخَّرَ عنها: (أن) والفعلُ.

نحو: (زَيْدٌ عَسَى أن يَقومَ):

١. جاز تقديرُهَا: خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْندة إلى: (أن) و الفعلِ، مستَغْنًى بهما عن الخبر.

٢. وجاز تقديرها: مسندةً إلى الضمير، وتكون (أن) والفعلُ، في موضع: نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع:

- فتقول: على تقدير الإضمار:
  ١. (هِنْدٌ عَسَتْ أن تُفلِحَ).
  ٢. و (الزَّيْدَان عَسَيا أن يَقُومَا).
  ٣. و (الزَّيْدُونَ عَسَوْا أن يَقُومُوا).
  ٤. و (الهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ).
- وتقول: على تقدير الخلوِّ من الضمير: (عسى)، في الجميع، وهو الأفصَحُ، قال الله تعالى: (لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قوم عَسَى أن يَكُونُوا خَيرًا مِنهُم ولا نِسَاءٌ من نساءٍ عسى أن يَكُنَّ خَيرًا مِنهُنَّ)[الحجرات١١]

الثاني أنه إذا:

١) ولي إحداهن: (أن) و الفعلُ.

٢) وتأخَّرَ عنهما: اسمٌ هو المسنَدُ إليه في المعنى.

نحو: (عَسَى أن يَقُومَ زَيْدٌ)، جاز في ذلك الفعل:

١. أن يُقَدَّرَ: خاليًا من الضمير، فيكون مسندا إلى ذلك الاسم، و عسى مسندة إلى: أن و الفعلِ، مستغنى بهما عن الخبر.

٢. وأن يُقَدَّرَ: مُتَحَمِّلًا لضمير ذلك الاسم:

- فيكون الاسم مرفوعا بـ: عسى.
- وتكون (أن) و الفعلُ، في موضع نصب الخبرية.

ومنعَ الشَّلَوْبِينُ هذا الوجهَ، لضعف هذه الأفعال عن توسُّطِ الخبر.

وأجازه المبرد والسِّيرافي والفارسيّ.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في: التأنيث والتثنية والجمع:

١) فتقول: على وجه الإضمار:

١. (عَسَى أن يَقُومَا أخَواكَ).

٢. و (عَسَى أن يَقُومُوا إخوتُكَ).

٣. و (وعَسَى أن يَقُمْنَ نِسوتُكَ).

٤. و (عَسَى أن تَطْلُعَ الشَّمْسُ)، بالتأنيث لا غير.

٢) وعلى الوجه الآخر:

١. تُوحِّدُ: (يقوم).

٢. وتؤنث: (تطلع). أو تُذَكِّرُهُ.

مسألة

يجوز كسر سين: (عَسَى)، خلافًا لأبي عُبَيدة، وليس ذلك مطلقًا.

خلافًا للفارسي.

بل يتقيد بأن تُسْنَدَ إلى:

١) التاء.

٢) أو النونِ.

٣) أو نا.

نحو:

١. (هَل عَسَيْتُمْ إن كُتِبَ)[البقرة٢٤٦].

٢. (فَهَل عَسَيْتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ)[محمد٢٢].

قرأهما:

١) نافعٌ: بالكسر.

٢) وغيرُهُ بالفتح، وهو المختار.

(إن وأخواتها)، **هذا باب الأحرف الثَّمانيةَ الداخلة على المبتدأ والخبر** فتنصب: المبتدأ، ويسمى: اسمها. وترفع: خبره، ويسمى: خَبَرَهَا

إن، وأن، ولكن، وكأن، وليت	لعل	عسى، ولا النافية للجنس	من أحكامها
فالأول و الثاني: (إنَّ) و (أنَّ)، وهما: ١. لتوكيد النسبة. ٢. ونفي: الشك عنها والإنكارِ لها. والثالث: (لَكِنَّ)، وهو: للاستدراك والتوكيد: فالأول، نحو: (زَيْدٌ شُجَاعٌ، لَكِنَّهُ بَخيلٌ). والثاني، نحو: (لَوْ جَاءنِي أَكْرَمْتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يجِيء). والرابع: (كَأَنَّ)، وهو للتشبيه المؤكد، لأنه مركب من: الكاف وأنَّ. والخامس: (لَيْتَ)، وهو للتمني وهو: طَلَبُ مالا طمع فيه، أو ما فيه عُسْرٌ، نحو: ١. (لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ). ٢. وقول مُنْقَطِع الرجاء: (لَيْتَ لِي مَالًا فَأَحُجَّ مِنْهُ).	والسادس: (لَعَلَّ)، وهو: ١. للتوقُّع، وعَبَّرَ عنه قوم بـ: • الترجِّي في المحبوب، نحو: (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلك أَمْرًا)[الطلاق ١]. • أو الإشفاقِ في المكروه، نحو: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ)[الكهف ٦]. ٢. قال الأخفش: و للتعليل، نحو: (أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى) ومنه (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)[طه ٤٤]. ٣. قال الكوفيون: و للاستفهام، نحو: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)[عبس ٣]. وعُقيل: تجيز: ١. جَرَّ اسمها. ٢. وكسر لامها الأخيرة.	والسابع: (عَسَى)، في لُغَيَّة، وهي بمعنى: لعلَّ، وشرطُ اسْمها: أن يكون ضميرًا: ١. كقوله: فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وعَلَّهَا١٣٢ ٢. وقوله: أَقُولُ لهَا لَعَلِّي أو عَسَانِي١٣٣ وهو حينئذ: ١) حرفٌ وفاقًا للسيرافي، ونَقَلَه عن سيبويه. ٢) خلافًا: ١. للجمهور في: إطلاق القولِ بِفِعْلِيَّتِهِ. ٢. ولابن السَّرَّاج في: إطلاق القول بحرفيته. والثامن: (لا)، النافية للجنس، وستأتي.	١. ولا يتقدَّمُ خَبَرُهُن مطلقًا. ٢. ولا يتوسَّطُ. إلا إن كان: ١. الحرف غير: • (عسى). • و (لا). ٢. والخبرُ: • ظرفًا. • أو مجرورًا. نحو: ١. (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)[المزمل ١٢]. ٢. (إِنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[النازعات ٢٦].

شاهد، (١٣٢): "عساها نار كأس" حيث "ها" في محل نصب اسم عسى، ونارُ: خبرها، إذ أن عسى تأتي حرفًا دالة على الترجي تعمل عمل إن، وتأتي أحيانًا فعلًا تعمل عمل كان، وهذا رأي سيبويه، وخالفه المبرد، والفارسي بأنَّ عسى لا تأتي إلا فعلًا.

شاهد، (١٣٣): "عساني" فقد جاء بها حرفًا بمعنى لعلَّ، فإذا جاء بهذا الشكل فإن اسمها الضمير المتصل، وخبرها محذوف، وتقدير الكلام: عساني أن أرجع إليها.

فصل، تتعيَّنُ

(إنَّ) المكسورة، حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا، ومَسَدَّ معموليها ، في عشرة، وهي:	و (أنَّ) المفتوحة، حيث يجب ذلك: في تسعة، وهي:	ويَجُوزان
١. أن تقع في الابتداء: • نحو: (إنَّا أنزلناهُ)[القدر ١]. • ومنه: (ألا إنَّ أولياء الله لا خَوفٌ عليهِمْ ولا هُمْ يحزنُونَ)[يونس ٦٢]. ٢. أو تاليةً لـ: حيث، نحو: (جَلَسْتُ حَيْثُ إنَّ زَيْدًا جَالِسٌ). ٣. أو تالية لـ: إذ، كـ: (جِئْتُكَ إذْ إنَّ زَيْدًا أميرٌ). ٤. أو تالية لـ: موصول، نحو: (مَا إنَّ مفاتِحَهُ لتنوءُ)[القصص ٧٦]. بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصِّلَة، نحو: • (جَاءَ الذِي عِنْدِي أنَّهُ فَاضِلٌ). • وقولهم: (لا أفْعَلُهُ مَا أنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ). إذ التقدير: ما ثَبَتَ ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول. ٥. أو جوابًا لقسم، نحو: (حم والكِتابِ المبين إنَّا أنزلْناهُ)[الدخان ١–٣]. ٦. أو محكيةً بالقول، نحو: (قَالَ إنِّي عَبْدُ اللهِ)[مريم ٣٠]. ٧. أو حالًا، نحو: (كَما أخرجَك ربُّك مِنْ بَيْتِك بالحَقِّ وإنَّ فريقًا مِنَ المُؤمِنِين لَكارِهُونَ)[الأنفال ٥]. ٨. أو صفة، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنَّهُ فَاضِلٌ). ٩. أو بعد عامل عُلِّقَ باللام، نحو: (واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ واللهُ يشْهَدُ إنَّ المُنافقين لَكَاذِبُونَ)[المنافقين ١]. ١٠. أو خَبَرًا عن اسم ذَاتٍ: • نحو: (زَيْدٌ إنَّهُ فَاضِلٌ). • ومنه (إنَّ اللهَ يَفصِلُ بَيْنَهُمْ)[الحج ١٧].	١. أن تقع فاعلةً، نحو: (أوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أنَّا أنزلنا)[العنكبوت ٥١]. ٢. أو مفعولة غير محكية، نحو: (ولا تَخافُونَ أنَّكُمْ أشْرَكْتُمْ)[الأنعام ٨١]. ٣. أو نائبةً عن الفاعل، نحو: (قُلْ أُوحِيَ إليَّ أنَّهُ استَمَعَ نفرٌ)[الجن ١]. ٤. أو مبتدأ، نحو: – (ومِنْ آيَاتِهِ أنَّكَ تَرى الأرْضَ)[فصلت ٣٩]. – (فَلَوْلا أنَّهُ كَانَ مِنَ المُسَبِّحِينَ)[الصافات ١٤٣]. ٥. أو خَبَرًا عن اسم مَعْنًى غيرِ قولٍ ولا صادقٍ عليه خَبَرُها، نحو: (اعْتِقَادِي أنَّهُ فَاضِلٌ). بخلاف: • (قَوْلِي إنَّهُ فَاضِلٌ). • و (اعْتِقَادُ زَيْدٍ إنَّهُ حَقٌّ). ٦. أو مجرورةً بالحرف، نحو: (ذَلِكَ بأنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ)[الحج ٦٢]. ٧. أو مجرور بالإضافة، نحو: (إنَّهُ لحَقٌّ مِثْلَ مَا أنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)[الذاريات ٢٣]. ٨. أو معطوفةً على شيء من ذلك، نحو: (اذْكُرُوا نِعْمَتِي التي أنعمتُ عَلَيْكُمْ وأنِّي فَضَّلْتُكُمْ)[البقرة ٤٧]. ٩. أو مُبْدَلَةً من شيء من ذلك، نحو: (وإذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحْدى الطَّائِفَتَيْنِ أنَّها لَكُمْ)[الأنفال ٧].	إن صَحَّ الاعتباران يبحث هذا في اللوحة التالية، إن شاء الله تعالى

ويَجُوزان إن صحَّ الاعتباران، في تسعة

الأول والثاني والثالث

أحدها: أن تَقَعَ بعد فاء الجزاء، نحو: (مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[الأنعام ٥٤]:

١) فَالكَسْرُ، على معنى: فهو غفور رحيم.

٢) والفتحُ، على معنى:

١. فَالغُفْرَان و الرَّحْمَة: أي حَاصِلان.

٢. أو فالحاصلُ الغفران والرحمة.

كما قال الله تعالى: (وَإن مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ)[فصلت ٤٩]، أي: فهو يَؤوسٌ.

الثاني: أن تقع بعد: (إذا) الفُجَائية كقوله:

إذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ ١٣٤

١) فالكَسْرُ، على معنى: فإذا هو عبدُ القَفَا.

٢) والفَتْحُ، على معنى: فإذا العبوديَّةُ أي: حاصلة كما تقول: خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ.

الثالث: أن تقع في موضع التعليل، نحو: (إنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدعوهُ إنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ)[الطور ٢٨].

– قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح: على تقدير لام العلة.

– والباقون بالكسر: على أنَّه تعليل مستأنف:

١. ومثله: (وصَلِّ عَلَيهِم إنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لهم)[التوبة ١٠٣].

٢. ومثلُه: (لَبَّيْكَ إنَّ الحَمدَ والنِّعمَةَ لَكَ).

الرابع والخامس والسادس

الرابع: أن تقع بعد فعلِ قَسَمٍ، ولا لام بعدها كقوله:

أو تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أَنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ ١٣٥

١) فالكَسْرُ: على الجواب، والبصريون يُوجِبُونَهُ.

٢) والفتحُ: بتقدير (على).

ولو أُضمِرَ الفعل أو ذُكِرَتَ اللام تعين الكَسْرُ إجماعًا، نحو:

١. (واللهِ إنَّ زَيْدًا قائِمٌ).

٢. و (حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ).

الخامس: أن تقع خبرًا عن قولٍ، ومُخْبَرًا عنها بقول، والقائلُ واحد، نحو: (قَوْلِي: إنِّي أَحْمَدُ اللهَ).

– ولو انتفى القولُ الأول فُتِحَتْ، نحو: (عِلمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ).

– ولو انتفى القولُ الثاني، أو اختلف القائل كُسِرت، نحو:

١. (قَوْلِي إنِّي مُؤمِنٌ).

٢. و (قَوْلِي: إنَّ زيدا يَحْمَدُ اللهَ).

السادس: أن تقع بعد: واو مَسْبُوقَة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: (إنَّ لَكَ أن لا تَجُوعَ فِيهَا ولا تَعْرَى وأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها ولا تَضْحَى)[طه ١١٨].

١. قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى.

٢. والباقون بالفتح: بالعطف على: (أن لا تجوع).

السابع الثامن والتاسع

السابع: أن تقع بعد حتى:

١) ويختص الكسر: بالابتدائية، نحو: (مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إنَّهُمْ لا يَرْجُونَهُ).

٢) والفتح: بالجارَّةِ والعاطفةِ، نحو: (عَرَفْتُ أُمُورَك حتى أنَّك فاضِلٌ).

الثامن: أن تقع بعد (أمَا)، نحو: (أَمَا إنَّك فاضِلٌ):

١) فالكَسْرُ: على أنَّها: حرفُ استفتاح بمنزلة ألا.

٢) والفتح: على أنَّها: بمعنى أحَقًّا.

التاسع: أن تقع بعد: (لا جَرَمَ)، والغالبُ الفَتْحُ، نحو: (لا جَرَمَ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ)[النحل ٢٣].

١) فالفتح:

- عند سيبويه: على أنَّ: (جَرَمَ) فعلٌ ماضٍ: و (أنَّ وصِلَتَها): فاعلٌ، أي: وجَبَ أنَّ اللهَ يعلم، و (لا) صلة.
- وعند الفراء على أنَّ: (لا جَرَمَ) بمنزلة: لا رَجُلَ، ومعناهما: لا بُدَّ، و مِنْ بَعْدَهُما مُقَدَّرَة.

٢) والكسر: على ما حكاه الفراءُ، من أنَّ بعضهم ينزلها مَنْزِلَةَ: اليمين، فيقول: (لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ).

شاهد، (١٣٤): "إذا أنَّه" حيث يجوز في همزة "إن" الفتح والكسر بعد إذا الفجائية. فأما الفتح فعلى تقديرها وما بعدها بالمفرد، والكسر فعلى تقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

شاهد، (١٣٥): "أنّي"، حيث يجوز فتح وكسر همزة إن، لأنَّها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده. فالفتح على تأويلها وما بعدها بمصدر، وأما الكسر فعلى اعتبار: أن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

فصل، وتدخل لامُ الابتداء بعد: (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر	الثاني: معمول الخبر	الثالث: الاسم	الرابع: الفصل
وذلك بثلاثة شروط: ١) كونه مؤخرًا. ٢) و مُثْبَتًا. ٣) و غَيْرَ ماض. نحو: – (إنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)[إبراهيم ٣٩]. – (وإنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)[النمل ٧٤]. – (وإنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ)[القلم ٤]. – (وإنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي ونُمِيتُ)[الحجر ٢٣]. بخلاف: – (إنَّ لَدَيْنا أنْكالا)[المزمل ١٢]. – ونحو: (إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا)[يونس ٤٤]. وشذَّ قوله: وأعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا لَلا مُتَشابِهانِ ولا سَواءُ ١٣٦ وبخلاف، نحو: (إنَّ اللهَ اصْطَفَى)[آل عمران ٣٣] وأجاز الأخفشُ والفراء وتبعهما ابن مالك: ١. (إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ). ٢. و (لَعَسَى أن يَقُومَ). لأنَّ الفعل الجامد كالاسم. وأجاز الجمهور: (إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قامَ)، لِشَبهِ الماضي المقرون بـ: قَدْ بـ: المضارع، لِقُربِ زمانه من الحال، وليس جوازُ ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم، لا للابتداء. خلافًا لصاحب الترشيح. وأما نحو: (إنَّ زَيْدًا لَقَامَ): ١) ففي الغُرَّة: أنَّ البصريَّ والكوفيَّ، على منعها، إن قُدِّرت: للابتداء. ٢) والذي نحفظه، أنَّ الأخفش وهشامًا، أجازاها على إضمار: قد.	وذلك بثلاثة شروط أيضًا: ١. تَقَدُّمِهِ على الخبر. ٢. وكونِهِ غيرَ حالٍ. ٣. وكونِ الخبر صالحا للام، نحو: (إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضارِبٌ). بخلاف: ١) (إنَّ زَيْدًا جالِسٌ في الدَّارِ). ٢) و (إنَّ زَيْدًا راكِبًا مُنْطَلِقٌ). ٣) و (إنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ). خلافًا للأخفش في هذه.	بشرط واحد وهو: أن يتأخر: ١. عن الخبر، نحو: (إنَّ في ذلك لَعِبْرَةً)[النازعات ٢٦]. ٢. أو عن معموله، نحو: (إنَّ في الدَّارِ لَزَيْدًا جالِسٌ).	وذلك بلا شرط، نحو: (إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحقُّ)[آل عمران ٦٢]، إذا لم يُعْرَب (هو): مبتدأ.
شاهد، (١٣٦): "للا متشابهان"، حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.			

فصل

وتتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف.

إلا:

١) (عسى).

٢) و (لا).

ف:

١) تكفُّها عن العمل.

٢) وتهيئها للدخول على الجمل.

نحو:

١) (قُل إنما يُوحَى إلَيَّ أنَّما إلهُكُمْ إلهٌ واحِدٌ)[الأنبياء١٠٨].

٢) و (كأنما يُساقُونَ إلَى الموْتِ)[الأنفال٦].

بخلاف قوله: ولَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ١٣٧

إلا: (لَيْتَ):

١) فتبقى على اختصاصها.

٢) و يجوز: إعمالُها وإهمالها، وقد رُوِيَ بهما قولُه: قَالَتْ ألا لَيْتَما هذَا الحَمَامُ لَنَا١٣٨

ونَدَرَ الإعمالُ في: إنما.

وهل:

١) يمتنع قياسُ ذلك في البواقي مطلقًا؟

٢) أو يَسُوغُ مطلقًا؟

٣) أو في لعلَّ فقط؟

٤) أو فيها وفي كأنَّ؟

أقوالٌ.

شاهد، (١٣٧) قوله: "لكنما"، حيث دخلت "ما" الموصولة على "لكن" فلم تكفها عن العمل.

شاهد، (١٣٨) قوله: "الحمام" حيث روي برفعها على أن ليت مكفوفة عن العمل، وبنصبها على أن ليت عاملة رغم وجود ما.

فصل، يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف

بالنصب	ويعْطَفُ بالرفع
قبل مجيء الخبر وبعده، كقوله: إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخرِيفَا يَدَا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا ١٣٩	بشرطين: ١. استكمالِ الخبر. ٢. وكونِ العامل: (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لَكِنَّ): ١) نحو: (أنَّ اللهَ برِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ ورَسُولُهُ)[التوبة ٣]. ٢) وقوله: فَإنَّ لَنَا الأمَّ النَّجِيبةَ والأبُ ١٤٠ ٣) وقوله: ولكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصْلِ والخَالُ ١٤١ والمحقِّقُونَ على أنَّ رَفْعَ ذلك ونحوه على أنَّه: ١. مبتدأ حُذِفَ خبره. ٢. أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كان بينهما فاصل. لا بالعطف على محل الاسم مثل: (مَا جَاءَنِي من رَجُلٍ ولا امْرَأةٌ) بالرفع. لأنَّ الرافع في مسألتنا: الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ.

شاهد، (١٣٩): "والخريفا" الذي عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إنَّ قبل أن يجيء بالخبر الذي هو "يدا أبي العباس". وقوله: "والصيوفا" حيث عطفه على اسم "إنَّ" بالنصب بعد أن جاء بخبرها.

شاهد، (١٤٠): "والأبُ"، حيث عطف بالرفع على: محل اسم "إنَّ" المنصوب، بعد أن جاء بخبر "إن" وهو: "لنا".

شاهد، (١٤١): "والخال" حيث جاء به مرفوعًا بالعطف على محل اسم لكنَّ، وهو قوله: "عمي"، بعد أن جاء بخبر "لكنَّ" الذي هو قوله: "الطيب الأصل".

تابع للموضوع السابق: العطف على أسماء هذه الحروف رأي الكسائي والفراء في: الشرط الأول للعطف:

رأي الكسائي والفراء معًا:	رأي خاص للفراء فيما يتعلق بالشرط الأول:	رأي الفراء في الشرط الثاني للعطف:
ولم يشترط الكسائي والفراء الشرطَ الأولَ تَمسُّكًا، بـ: ١) نحو: (إِنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هادُوا والصَّابِئُونَ)[المائدة٦٩]. ٢) وبقراءة بعضهم: (إِنَّ اللهَ ومَلائِكتُهُ يُصلُّونَ على النبي)[الأحزاب٥٦]. ٣) وبقوله: فإِنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ١٤٢ ٤) وقوله: وإلاَّ فَاعْلَمُوا أنَّا وأنتُمْ بُغاةٌ.........١٤٣	ولكن اشترط الفراء، إذا لم يتقدَّمِ الخبر، خَفَاء إعراب الاسم، كما في بعض هذه الأدلة.	ولم يشترط الفراء الشَّرْطَ الثاني تمسكًا بنحو قوله: يَا لَيْتَني وأنتَ يَا لَمِيسُ في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنيسُ١٤٥

وخَرَّجَهَا المانعون على: ١. التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك. ٢. أو على الحذف من الأول كقوله: فإِنِّي وأنتُما وإن لم تَبُوحا بالهَوى دَنِفانِ١٤٤ و: ١) تَعَيُّنُ التوجيهُ الأولُ، في قوله: فإِنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ١٤٢. ٢) ولا يتأتَّى فيه التوجيه الثاني، لأجل اللام، إلا إن قُدِّرَتْ زائدةً مثلها في قوله: أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ٧٣ و: ١. يتعين التوجيه الثاني: في قوله تعالى: (ومَلائِكتُهُ)[الأحزاب٥٦]. ٢. ولا يتأتَّى فيه التوجيه الأولُ، لأجل الواو في: (يُصَلُّونَ)[الأحزاب٥٦]، إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في: (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)[المؤمنون٩٩].	وخُرِّجَ على أنَّ: ١)الأصل: (وأنتِ مَعِي). ٢)والجملة: حالية. ٣)والخبرُ قوله: (في بلدة).

شاهد، (١٤٢): "فإنِّي و قيار بها لغريب"، حيث ورد فيه ما ظاهره أنَّه عطفَ الاسم المرفوع: قيار، على اسم "إنَّ" المنصوب: "ياء المتكلم"، قبل أن يجيء بخبر: "إن"، الذي هو قوله: "لغريب"، هذا هو الظاهر الذي قال به الكسائي وغيره، وقال غيره: إنَّ الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل على خبر "إنَّ"، أو خبره المذكور، وخبر إنَّ هو المحذوف، هذه الجملة معطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها.

شاهد، (١٤٣): "أنَّا وأنتم بغاة" حيث أنَّه عطف بالرفع قوله: "وأنتم" على محل اسم أنَّ الذي هو "نا" وإن لم يكن قد جاء خبرها، وهو "بغاة". والجمهور يرى كما في الشاهد السابق أنَّ العطف من باب عطف جملة على جملة.

شاهد، (١٤٤): "فإني وأنتما دنفان" فإنَّ: "دنفان: خبر المعطوف الذي هو: "أنتما" ويكون خبر "إنَّ" محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ "أنتما" عليه، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة "إنَّ" واسمها وخبرها.

شاهد، (١٤٥): "وأنتِ"، فقد زعم الفراء أنَّه معطوف على اسم "ليت" تسوية لليت بـ"لكن، وإنَّ وأنَّ" في جواز العطف بالرفع على أسمائهن. أما عند الجمهور فقد قدَّروا "وأنت" مبتدأ حذف خبره للعلم به من المقام، والتقدير: "أنت معي" وجملة المبتدأ والخبر "حالية"، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين "ليت" واسمها وخبرها المتعلق بـ"في بلدة".

فصل

تُخفَّفُ (إنَّ) المكسورة لثقلها:

- فيكثر إهمالها، لزوال اختصاصها، نحو: (وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدَينا مُحضَرُون)[يس ٣٢].
- ويجوز إعمالُها، استصحابا للأصل، نحو: (وإنْ كُلًّا لما لَيُوفِّيَنَّهُم)[هود ١١].
- وتلتزم لامُ الابتداء بعد المهملة، فارقَةً بين الإثبات والنفي، وقد تُغني عنها قرينةٌ:
  - لفظية، نحو: (إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ).
  - أو معنويّةٌ، كقوله:

وإنْ مَالِكٌ كانتْ كِرَامَ المعَادِنِ ١٤٦

وإن ولي (إنَّ) المكسورة المخففة فعلٌ:

١) كثُرَ كونه: مضارعًا ناسخًا، نحو:

(وإن يكادُ الذين كفروا لَيُزْلِقونكَ)[القلم ٥١].

(وإن نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبين)[الشعراء ١٨٦].

٢) وأكثر منه كونه: ماضيًا ناسخًا، نحو:

(وإنْ كانت لَكبيرةً)[البقرة ١٤٣].

(وإنْ كِدْتَ لَتُرْدِين)[الصافات ٥٦].

(وإنْ وجدْنا أكثرَهُم لَفاسِقين)[الأعراف ١٠٢].

٣) ونَدَر كونُه: ماضيًا غيرَ نَاسخٍ كقوله: شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسْلِمًا ١٤٧

ولا يُقَاس عليه: (إنْ قَامَ لأنا، وإنْ قَعَدَ لزَيْدٌ)، خلافًا للأخفش والكوفيين.

٤) وأندَرُ منه كَوْنُه: لا ماضيًا ولا ناسخًا، كقوله: (إن يَزِينك لَنَفْسُك وإن يَشِينُك لَهِيَهْ).

شاهد، (١٤٦): "وإن مالك كانت" حيث ترك لام الابتداء في خبر المبتدأ الواقع بعد "إن" المخففة من الثقيلة، إذا بطل عملها تفريقًا بينها وبين "إن" النافية، وتركها الشاعر اعتمادًا على السياق والمعنى المتبادر إلى ذهن السامع.

شاهد، (١٤٧): "إنْ قتلت لمسلما" حيث جاء بعد "إنْ" المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو "قتلت"، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

فصل، وتخُفَفّ (أنَّ) المفتوحة فيبقى العمل، ولكن:

يجب في اسمها كونُهُ:	ويجب في خبرها: أن يكون:
مضمرًا محذوفًا. فأما قوله: بأنْكَ ربيعٌ وغيْثٌ مريعٌ وأنْكَ هُناكَ تَكونُ الثِّمالا١٤٨ فضرورة.	جملة، ثم: ١. إن كانت: اسميةً، أو فعليةً فعلها جامدٌ، أو دعاء، لم تَحْتَجْ لفاصل، نحو: ١) (وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين)[يونس١٠]. ٢) (وأنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاَّ مَا سَعَى)[النجم٣٩]. ٣) (والخامِسَةُ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا)[النور٩]. ٢. ويجب الفصل في غيرهن: ١) بـ: قد، نحو: (ونَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنا)[المائدة١١٣]. ٢) أو تنفيس، نحو: (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ)[المزمل٢٠]. ٣) أو نفي بـ: لا أو لن أو لم، نحو: –(وحَسِبُوا أنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ)[المائدة٧١]. –(أيَحْسَبُ أنْ لَن يَقْدِرَ عَلَيْهِ احَدٌ)[البلد٥]. –(أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ احَدٌ)[البلد٧]. ٤) أو لو، نحو: (أنْ لَوْ نَشَاءُ أصَبْنَاهُمْ)[الأعراف١٠٠]. ويندر تركُه كقوله: عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا١٤٩ ولم يذكر (لو) في الفواصل، إلا قليلٌ من النحويين. وقولُ ابن الناظم: (إنَّ الفصل بها قَليلٌ)، وهَمٌ منه على أبيه.

شاهد، (١٤٨): "بأنْك ربيع" وقوله: "وأنْك تكون الثمالا" حيث جاء الشاعر باسم أنْ المؤكدة المخففة من الثقيلة في الموضعين، ضمير المخاطب، وذكره في الكلام، والأصل في اسم "إن" هذه أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفًا، والجمهور على أنَّ ما خالف ذلك شاذ أو ضرورة.

شاهد١٤٩:"أن يُؤمّلون"حيث جاء بأن المخففة من الثقيلة،وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف،وفي الخبر الذي هو جملة "يُؤَمَّلُونَ"،ومع أنَّ جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء،لم يأت بفاصل بين"أنْ"وجملة الخبر

فصل

وتخفف (كأنَّ) فيبقى أيضًا إعمالُهَا، لكن يجوز: ثبوتُ اسمها، وإفرادُ خبرها:

كقوله: كَأنْ وريدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ ١٥٠

وقوله: كَأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ ١٥١

يروى:

- بالرفع على حذف الاسم، أي: كَأنَّها.
- وبالنصب على حذف الخبر، أي: كأن مكانهَا.
- وبالجر على أنَّ الأصل: كَظَبيةٍ، وزِيدَ: (أن) بينهما.

وإذا حُذِفَ الاسمُ، وكان الخبر جملةً اسميةً، لم يحتج لفاصِلٍ، كقوله: كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقّانِ ١٥٢

وإن كانت الجملة فعليةً، فصلتْ بـ: لَمْ أو قَدْ:

– نحو: (كَأنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ) يونس٢٤.

ونحو: قوله: لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحرْ ب فَمَحْذُورُهَا كَأنْ قَدْ ألَمَّا ١٥٣

مسألة:

وتخفف (لَكِنَّ):

١. فتهمل وجوبًا، نحو: (ولكِنِ اللهَ قَتَلَهُمْ) الأنفال١٧.

٢. وعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال.

شاهد، (١٥٠): "كأنْ وريديه رشاءُ" حيث خفف "كأنَّ" وذكر اسمها وخبرها جميعًا، وجاء بخبرها مفردًا: أي غير جملة كما هو معلوم، هذا جائز في "كأنَّ" من غير ضرورة ولا شذوذ.

شاهد، (١٥١): "كأنْ ظبيةٌ" على روايتي الرفع والنصب، فإنهما معًا يدلان على أنَّه يجوز في اسم "كأن" المخففة من الثقيلة أن يكون مذكورًا في الكلام، وهذا ما تدل عليه رواية النصب، وأن يكون محذوفًا من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن، وهذا ما تدل عليه رواية الرفع.

شاهد، (١٥٢): "كأنْ ثدياهُ حُقَّان" جاء بـ"ثدياه" بالرفع على أنَّه مبتدأ، وحقان: خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأنْ، واسم كأنْ ضمير محذوف.

شاهد:(١٥٣): "كأنْ قد ألما" حيث جاء بـ"كأنْ" المخففة من الثقيلة، ولما كان خبرها جملة فعلية مثبتة، فصل ما بينها وبين كأنْ بـ: قد، ولو كانت الجملة منفية: فصل ما بينها وبين كأنْ بـ: "لم"، ويلزم أن يكون الفعل مضارعًا

هذا باب (لا) العاملة عمل إنّ

وشَرْطُهَا:

١) أن تكون نافيةً.

٢) وأن يكون المنفي الجنسَ.

٣) وأن يكون نفيه نصًّا.

٤) وأن لا يدخل عليها جار.

٥) وأن يكون اسمها نكرة متصلا بها.

٦) وأن يكون خبرها أيضا نكرة.

نحو: (لا غُلامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ).

أحكام متنوعة تتعلق بلا العاملة عمل إن

- فإن كانت غَيْرَ نافيةٍ: لم تعمل.

وشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله: لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَهَا   إذًا لَلامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا١٥٤

- ولو كانت لِنَفيِ الوِحْدَة، عملت عمل: ليس، نحو: (لا رَجُلٌ قَائِمًا، بَل رَجُلان).
- وكذا إن أُرِيدَ بها: نَفي الجنس، لا على سبيل التنصيص.
- وإن دخل عليها الخافض: خَفَضَ النكرة.

نحو: (جِئْتُ بِلا زَادٍ)، و (غَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ).

وشَذَّ: (جِئْتُ بِلا شيءَ)، بالفتح.

- وإن كان الاسْمُ: معرفة، أو منفصلا منها، أُهمِلَت، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان: تكرارُهَا:

نحو: (لا زَيْدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرٌو) .

ونحو: (لا فِيهَا غَوْلٌ)[الصافات٤٧] .

وإنما لم تكرر في:

- قولهم: (لا نَوْلُك أن تَفْعَل).
- وقوله: أَشَاءُ مَا شِئتِ حَتَّى لا أَزَالُ لِمَا   لا أنتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأنِنَا شَانِي١٥٥

للضرورة في هذا.

ولتأول (لا نَوْلُكَ) بـ: لا يَنْبَغِي لك.

فصل

وإذا كان اسمها:

١) مفردًا، أي: غير مضاف ولا شَبِيهٍ به، بُنِيَ:

١. على الفتح، إن كان مفردًا، أو جمعَ تكسير، نحو: (لا رَجُلَ ولا رِجَالَ).

٢. وعليه، أو على الكسر، إن كان جمعًا بألف وتاء، كقوله:

إنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ١٥٦

رُوِيَ بهما.

وفي الخصائص: أنَّه لا يجيزُ فَتْحَهُ بصريٌّ، إلا أبا عثمان.

٣. وعلى الياء، إن كان مُثَنًّى، أو مجموعًا على حَدِّه:

كقوله: تَعَزَّ فَلا إِلْفَيْنِ بِالعَيْشِ مُتِّعا١٥٧

وقوله: يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ ولا آ   بَاءَ إلاَّ وقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ١٥٨

قيل، وعلة البناء: تَضَمُّنُ معنى: (مِنْ)، بدليل: ظهورها في قوله:

وقَالَ أَلا لا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ١٥٩

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف، كـ: خمسة عشر.

٢) وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: (لا قبيحًا فِعْلُهُ محمود، ولا طالعًا جَبَلًا حاضر، ولا خيرًا من زيد عندنا).

شاهد، (١٥٤): "لا ذنوب لها"، فإنَّ "لا" زائدة، وليست نافية، والأصل أن تأتي كلمة ذنوب مبتدأ مرفوعًا، ومع ذلك عملت "لا" في الاسم، فبني على الفتح.

شاهد، (١٥٥): "لا أنت شائية"، حيث دخلت "لا" النافية على معرفة، وهي الضمير المنفصل المرفوع، ولم تكرر "لا".

شاهد، (١٥٦): "ولا لذات للشيب"، حيث جاء اسم "لا" وهو "لذات" جمع مؤنث سالم بني على الكسرة نيابة عن الفتحة، ووردت رواية أخرى ببنائه على الفتح، فدل ذلك على جواز الوجهين.

شاهد، (١٥٧): "لا إلفين" حيث جاء اسم "لا" النافية للجنس مثنى مبنيا على الياء التي ينصب بها حين يكون معربًا.

شاهد، (١٥٨): "لا بنين"، حيث جاء اسم لا: جمع مذكر سالم، مبنيًا على الياء التي ينصب بها لو كان معربًا.

شاهد، (١٥٩): "ألا لا من سبيل" حيث ظهرت "من"، فدل على أنَّ الاسم إذا لم تذكر "من" فهو متضمن إياها.

فصل، ولك في نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ): خَمْسَةُ أوجُهٍ:

أحدها، فَتْحُهُما، وهو الأصل، نحو: (لا بَيْعٌ فيهِ ولا خُلَّةٌ)[البقرة ٢٥٤]، في قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

الثاني، رَفْعُهُما، إما بالابتداء أو على إعمال (لا) عَمَلَ (ليس):

- ك: الآية في قراءة الباقين.
- وقوله: لا نَاقَةٌ لِيَ في هذَا ولا جَمَلُ ١٦٠

الثالث، فَتْحُ الأول ورَفْعُ الثاني، كقوله: لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ ١٦١

وقوله: وأَنْتُمْ ذُنَابَى لا يَدَيْنِ ولا صَدْرُ ١٦٢

الرابع، عكس الثالث، كقوله: فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيهَا ١٦٣

الخامس، فَتْحُ الأول ونَصْبُ الثاني، كقوله: لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً ١٦٤

وهو أضْعَفُهَا، حتى خَصَّهُ يُونُسُ وجماعةٌ بالضرورة، كتنوين المنادى.

وهو عند غيرهم: على تقدير (لا) زائدةً مُؤَكِّدَةً، وأنَّ الاسم منتصب بالعطف.

فإن عطفت ولم تكرر (لا):

١. وجَبَ فتح الأول.
٢. وجاز في الثاني النصبُ والرفعُ: فَلا أبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ ١٦٥.
٣. ويجوز: (وابْنٌ) بالرفع.

وأما حكاية الأخفش (لا رَجُلَ وامْرَأَةَ): بالفتح: فشاذة.

فصل

وإذا وُصِفت النكرةُ المبْنِيَّةُ، بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز:

١. فَتْحُهُ على أنَّه رُكِّبَ معها قبل مجيء (لا) مثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ).
٢. ونَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة.
٣. ورَفْعُهُ مراعاةً لمحلها مع: لا، نحو:

- (لا رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا).
- ومنه: (ألا مَاءَ مَاءً بَارِدًا عندنا)، لأنَّه يُوصَفُ بالاسم إذا وصف، والقول بأنَّه توكيد خطأ.

١. فإن فُقِدَ: الإفرادُ، نحو: (لا رَجُلَ قَبِيحًا فِعْلُه عندنا)، أو (لا غُلامَ سَفَرٍ ظَرِيفًا عندنا).
٢. أو الاتصالُ، نحو: (لا رَجُلَ في الدَّارِ ظَرِيفٌ)، أو (لا مَاءَ عندنا ماءً بَارِدًا).

١) امتَنعَ الفتحُ.
٢) وجاز الرفعُ والنصبُ.

- كما في المعطوف بدون تكرار: (لا).
- وكما في البدل الصالح لعمل: (لا).

- فالعَطْفُ، نحو: (لا رَجُلَ وامْرَأَةً فيها).
- والبدل، نحو: لا أحَدَ رَجُلٌ وامْرَأَةٌ فيها، فإن لم يصلح له: فالرَّفْعُ، نحو: (لا أحَدَ زَيْدٌ وعَمْرٌو فيها).

وكذا في المعطوف الذي لا يَصْلُحُ لعمل (لا)، نحو: (لا امْرَأَةَ فيها ولا زَيْدٌ).

شاهد، (١٦٠): "لا ناقة، ولا جملُ" حيث تكررت "لا" وجاء الاسمان بعدها مرفوعين: ورفع الأول "ناقة": إما لأنَّها مبتدأ، و"لا": مهملة لا عمل لها. وإما لأنَّها اسم، "لا": التي عملت عمل "ليس". ورفع الثاني "جمل": لا الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الأول أو لا الثانية نافية مهملة، والاسم بعدها مبتدأ خبره محذوف. أو لا الثانية عاملة عمل ليس، والاسم بعدها اسمها، وخبرها محذوف. والجملة معطوفة.

شاهد، (١٦١): "ولا أبُ"، حيث جاء الاسم مرفوعًا، ورفعه له ثلاثة أوجه، ١) أن يكون معطوفًا على محل "لا" مع اسمها، فإنَّهما في موضع رفع بالابتداء. ٢) "لا" الثانية تعمل عمل "ليس" و"أب": اسمها، وخبرها محذوف. ٣) "لا" زائدة، ويكون "أب" مبتدأ، وخبره محذوف.

شاهد، (١٦٢): "لا يدين ولا صدر"، حيث جاءت "لا" مكررة، وجاء الاسم الأول مفتوحًا، والاسم الثاني مرفوعًا، الأول: اسم لا النافية للجنس، وفتحت الياء لأنَّه مثنى. والثاني: رفع لأوجه ثلاثة كما في شاهد (١٦١).

شاهد، (١٦٣): "فلا لغو ولا تأثيم"، حيث أهمل "لا"، أو أعملها عمل ليس، والثانية نافية للجنس تعمل عمل إنَّ.

شاهد، (١٦٤): "ولا خلة"، حيث نصب خلة على تقدير "لا" زائدة للتأكيد، وخلة معطوفة بالواو على محل اسم "لا" وهو نسب، وهو رأي الجمهور

شاهد، (١٦٥): "لا أب وابنًا"، حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، ولم يكرر "لا"، وجاء بالمعطوف منصوبًا لأنَّه معطوف على اسم "لا".

مسألة:	فصل
• وإذا جُهِلَ الخبر، وجَبَ ذكره، نحو: (لا أحَدَ أغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ). • وإذا عُلِمَ: ١) فحذفُهُ كثيرٌ، نحو: • (فَلا فَوْتَ)سبأ٥١. • (قَالُوا لا ضَيْرَ)الشعراء٥٠. ٢) ويلتزمُه التميميون والطائيون.	وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم. ١. ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على معنييهما ،كقوله: ألا اصْطِبَارَ لِسلمى أمْ لَهَا جَلَدُ١٦٦، وهو قليل حتى توهَّمَ الشَّلَوْبينُ أنَّه غير واقع. ٢. وتارةً يُرَادُ بهما التوبيخُ كقوله: ألا ارْعِواءَ لِمَنْ ولَّتْ شَبِيبَتُهُ١٦٧، وهو الغالبُ. ٣. وتارةً يُرَادُ بهما التَّمَنِّي كقوله: ألا عُمْرَ ولَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ١٦٨، وهو كثير. • وعند سيبويه والخليل أنَّ (ألا) هذه: ١) بمنزلة: أتَمَنَّى، فلا خبر لها. ٢) وبمنزلة: (لَيتَ) فلا يجوز مُرَاعَاةُ مَحَلِّهَا مع اسمها، ولا إلغاؤهَا إذا تكررت. • وخَالَفَهُمَا المازنيُّ والمبرد. ولا دليل لهما في البيت: ١) إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: مستطاع: خبرًا أو صفة. و رجوعه: فاعلا. ٢) بل يجوز كون، (مستطاعٌ): خَبَرًا مقدمًا. و (رُجُوعُهُ): مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية. وترد ألا: ١. للتنبيه فتدخل على الجملتين، نحو: • (ألا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)يونس٦٢. • (ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)هود٨. ٢. وعَرْضِيَّةً، وتَحْضِيضِيَّةً، فَتَخْتَصَّان بالفعلية، نحو: • (ألا تُحِبُّونَ أنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ)النور٢٢. • (ألا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أيْمَانَهُمْ)التوبة١٣.

شاهد، (١٦٦): "ألا اصطبار" حيث تعمل "لا" كما كانت تعمل قبل دخول همزة الاستفهام عليها، فيكون معنى الحرفين الاستفهام والنفي.

شاهد، (١٦٧): "ألا ارعواء" حيث أبقى للا النافية للجنس عملها، بعد همزة الاستفهام عليها، على الرغم أنَّه قصد بالحرفين: التوبيخ.

شاهد، (١٦٨): "ألا عمر" حيث "ألا": للتمني، واستدل به المازني والمبرد على جواز ذكر خبر لا، وجواز مراعاة محلها مع اسمها، فيعطف بالرفع بعدها. وخالفهما سيبويه والخليل.

(ظن وأخواتها)

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها، على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين أفعال هذا الباب نوعان:

أحدهما أفعال القلوب:

وإنما قيل لها ذلك: لأنَّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كلُّ قلبي يَنْصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام:

مالا يَتَعَدَّى بنفسه، نحو: فكَّر و تفكَّر	وما يَتَعَدَّى لِواحِدٍ، نحو: عَرَف و فَهِمَ.	وما يَتَعَدَّى لاثنين، وهو: المراد: وينقسم أرْبَعَةَ أقْسَامٍ تبحث إن شاء الله تعالى في اللوحة التالية

النوع الثاني، أفعال التصيير:

ك:

١. جَعَلَ.

٢. و رَدَّ.

٣. و تَرَك.

٤. و اتَّخَذَ.

٥. و تَخِذَ.

٦. و صَيَّرَ.

٧. و وَهَبَ.

النوع الأول، أفعال القلوب، وتنقسم أرْبَعَة أقْسَام

أحدها، ما يفيدُ في الخبر يقينًا وهو أربعة:

١. وجَدَ.

٢. و ألفى.

٣. و تَعَلَّمْ، بمعنى اعْلَمْ.

٤. و دَرَى.

- قال الله تعالى:
  - (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُو خَيْرًا)[المزمل ٢٠].
  - (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ)[الصافات ٦٩].
- وقال الشاعر: تَعَلّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا١٦٩

والأَكْثَرُ وقوعُ هذا على (أنَّ) وصلتها:

١. كقوله: فَقُلْتُ تَعَلّمْ أنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً١٧٠

٢. وقوله: دُرِيتَ الوفيَّ العَهْدَ○○ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ١٧١

والأَكْثَرُ في هذا:

١) أن يَتَعَدَّى بـ: الباء.

٢) فإذا دخلت عليه: الهمزة، تَعَدَّى لآخَرَ بنفسه، نحو: (ولا أدْرَاكُمْ بِهِ)[يونس ١٦].

والثاني، ما يُفيد في الخبر رُجْحَانًا وهو خمسة

١. جَعَلَ.

٢. و حَجَا.

٣. و عَدَّ.

٤. و هَبْ.

٥. و زَعَمَ.

نحو:

١. (وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمنِ إناثًا)[الزخرف ١٩].

٢. وقوله: قَدْ كُنْتُ أحْجُو أبَا عَمْرٍو أخَا ثِقَةٍ١٧٢

٣. وقوله: فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنى١٧٣

٤. وقوله: وإلاّ فَهَبْنِي امْرًا هَالِكا١٧٤

٥. وقوله: زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ١٧٥

والأَكْثَرُ في هذا وُقُوعُه على: أنْ و أنَّ و صلتهما:

١) نحو: (زَعَمَ الّذِينَ كَفَرُوا أن لَنْ يُبْعَثُوا)[التغابن ٧].

٢) وقال: وقَدْ زَعَمَتْ أنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا١٧٦

شاهد، (١٦٩): قوله: "تعلم شفاء النفس قهر عدوها" حيث جاءت تعلم بمعنى اعلم، ونصبت مفعولين.

شاهد، (١٧٠): "تعلم أنَّ للصيد غرة" حيث جاء بتعلم بمعنى: اعلم، وتعدت إلى مفعولين بواسطة أنَّ المؤكدة المفتوحة وصلتها.

شاهد، (١٧١): "دريت الوفي العهد" حيث جاء من الأفعال التي تنصب مفعولين، من أفعال اليقين، وتعدت إلى مفعولين: التاء التي جاءت نائب فاعل، والوفي مفعول ثان.

شاهد، (١٧٢): "أحجو أبا عمرو أخا" حيث جاءت بمعنى أظن، ونصبت مفعولين: أبا عمرو، وأخا ثقة.

شاهد، (١٧٣): "فلا تعدد المولى شريكك"، حيث جاءت: "تعدد" من: عدَّ، بمعنى: الظن، ونصبت مفعولين: (المولى، شريكك).

شاهد، (١٧٤): "فهبني امرأ"، فإنَّ: هب، بمعنى: ظن، وقد نصبت مفعولين: المتكلم، وامرأ.

شاهد، (١٧٥): "زعمتني شيخًا" حيث جاءت زعم بمعنى ظن، ونصبت مفعولين: (ياء المتكلم، وشيخًا).

شاهد، (١٧٦): "زعمت أنِّي تغيرت" حيث جاءت "زعم" بمعنى: ظن، وأخذت مفعولين بواسطة أنَّ المؤكدة.

تابع، وما يَتَعَدَّى لاثنين، ينقسم أرْبَعَةَ أقْسام

والرابع، ما يرد بهما، والغالبُ كونُه للرُّجحان	والثالث، ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ: كونُه لليقين
وهو ثلاثة: ١) ظَنَّ. ٢) و حَسِبَ. ٣) و خَالَ. ك: ١. قوله: ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالِيًا ١٧٧ ٢. وكقوله تعالى: (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ)[البقرة٤٦]. ٣. وكقول الشاعر: وكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ١٧٨ ٤. وقوله: حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجارةٍ ١٧٩ ٥. وكقوله: إخالُك إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى ١٨٠ ٦. وقوله: مَا خِلتُنِي زِلتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا ١٨١	وهو اثنان: ١) رَأَى. ٢) و عَلِمَ. ك: ١) قوله جَلَّ ثناؤه: (إنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ونَرَاهُ قَرِيبًا)[المعارج٧]. ٢) وقوله تعالى: (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إلهَ إلاَّ اللهُ)[محمد١٩]. ٣) وقوله تعالى: (فَإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)[الممتحنة١٠].

شاهد، (١٧٧): "ظننتك صاليًا" حيث جاءت ظن بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين: أحدهما: ضمير المخاطب (الكاف)، والثاني: (صاليا).

شاهد، (١٧٨): "حسبنا كل بيضاء شحمة" حيث جاء "حسب" بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين: "كل بيضاء، وشحمة".

شاهد، (١٧٩): "حسبت التقى خير" حيث جاءت "حسب" بمعنى: علم، ونصبت مفعولين: "التقى، وخير تجارة".

شاهد، (١٨٠): "إخالك ذا هوى" حيث جاء بمضارع خال بمعنى: الرجحان، ونصب مفعولين: (كاف الخطاب، وقوله: ذا هوى).

شاهد، (١٨١): "خلتني ضمنًا" حيث جاءت بمعنى: الرجحان، ونصبت مفعولين: (ياء المتكلم، وضمنًا)، أو جملة "أشكو" المفعول الثاني.

تنبيهان

الأول

ترد:

١. عَلِمَ بمعنى: عَرَفَ.

٢. و ظَنَّ بمعنى: اتَّهَمَ.

٣. و رأى بمعنى: الرأي، أي المذهب.

٤. و حَجَا بمعنى: قَصَدَ.

فيتعدَّيْنَ إلى واحدٍ، نحو:

١) (واللهُ أخرجكُمْ مِنْ بُطُونِ أمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شيئًا)[النحل ٧٨].

٢) (وما هُو على الغَيْبِ بظنين)[التكوير ٢٤].

٣) وتقول: (رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ.

٤) و (حَجَوْتُ بَيْتَ اللهِ).

٥. وترد: وجَدَ، بمعنى: حَزِنَ، أو حَقَدَ، فلا يتعدَّيَان.

وتأتي هذه الأفعال، وبقيةُ أفعال الباب: لِمعَان أُخَرَ غير قلبية، فلا تتعدَّى لمفعولين، وإنما لم يحترز عنها، لأنَّها لم يشملها قولنا: (أفعال القلوب).

الثاني

ألحقوا رأى الحُلُمية، برأى العِلْمِيَّة في التعدِّي لاثنين، كقوله:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا[١٨٢]

ومَصْدَرُهَا الرؤيا، نحو: (هذا تأويلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)[يوسف ١٠٠].

- ولا تختصُّ الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدرًا للبصرية.
- خلافًا للحريري وابن مالك بدليل: (ومَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ)[الإسراء ٦٠]، قال ابن عباس: هي رُؤْيَا عَيْنٍ.

شاهد(١٨٢): "أراهم رفقتي" حيث جاءت "أرى" تنصب مفعولين: أحدهما الضمير المتصل، والثاني قوله: "رفقتي". و"رأى" هنا بمعنى حلم من الرؤيا، وعملت مثل علم لتشابههما في المعنى.

النوع الثاني، أفعال التصيير

أفعال التصيير: ك:

١. جَعَل.
٢. و رَدَّ.
٣. و تَرَك.
٤. و اتَّخَذَ.
٥. و تَخِذَ.
٦. و صَيَّرَ.
٧. و وَهَبَ.

قال الله تعالى:

(فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)[الفرقان٢٣].

(لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)[البقرة١٠٩].

(وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)[الكهف٩٩].

(واتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)[النساء١٢٥].

وقال الشاعر: تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلا١٨٣

وقال: فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ١٨٤

وقالوا (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)، وهذا مُلازِمٌ للمُضِيِّ.

فصل، لهذه الأفعال ثلاثة أحكام

أحدها: الإعمالُ

وهو الأَصْلُ وهو واقعٌ في الجميع.

الثاني: الإلْغاءُ

وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا لضعف العامل بتوسُّطِهِ أو تأخُّرِهِ، ك:

– (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ).

– و (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ).

قال:

وفي الأَرَاجِيزِ خِلتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ١٨٥

وقال:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وإنَّما١٨٦

١) وإلغـاء المتـأخِّرِ أقْـوى مـن إعمالـه، والمتوسِّطِ بالعكس.

٢) وقيل: هُمَا في المتوسِّطِ بين المفعولين سَواءٌ.

الثالثُ: التعليقُ

وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا لمجيء ماله صَدْرُ الكلام بعده وهو:

١.لام الابتداء، نحو: (ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)[البقرة١٠٢].

٢.و لامُ القَسَمِ، كقوله: ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي١٨٧

٣.و مَا النافيةُ، نحو: (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ)[الأنبياء٦٥].

٤.و لا و أنَّ، النافيتان في جواب قَسَمٍ ملفوظٍ به، أو مُقَدَّرٍ، نحو: (عَلِمْتُ واللهِ لا زَيْدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرٌو) و (عَلِمْتُ إن زَيْدٌ قَائِمٌ).

٥.و الاستفهام، وله صورتان:

إحداهما: أن يعترض حَرْفُ الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: (وإنْ أدْرِي أقَرِيبٌ أمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)[الأنبياء١٠٩].

والثانية: أن يكون في الجملة اسْمُ استفهامٍ:

١) عمدةً كان، نحو: (لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى)[الكهف١٢].

٢) أو فضـلةً، نحـو: (وسَـيَعْلَمُ الَّـذِينَ ظَلَمُـوا أيَّ مُنْقَلَـبٍ يَنْقَلِبُونَ)[الشعراء٢٢٧].

شاهد، (١٨٣): "تخذت غراز دليلًا" حيث جاء بـ: "تخذت"، وهو من أفعال التصيير، ونصب مفعولين: أحدهما: غراز، وثانيهما: دليلًا.

شاهد، (١٨٤): "فصيروا مثل" حيث استعمل صيّر بمعنى حول من حالة إلى حالة، ونصب مفعولين: أولهما: واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل، وثانيهما: قوله: مثل.

شاهد، (١٨٥): "في الأراجيز خلت اللؤم" حيث "خال" متوسطة بين المبتدأ "اللؤم"، وبين الخبر "في الأراجيز" لذلك ألغي عملها، ولولا توسطها بينهما لنصبت المبتدأ والخبر.

شاهد، (١٨٦): "هما سيدانا يزعمان" حيث جاءت "يزعم" متأخرة عن مفعوليها، فألغي عملها لفظًا ومحلًا، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر "هما سيدان".

شاهد، (١٨٧): "علمت لتأتين منيتي" حيث جاءت علمت قبل لام جواب القسم، فعلقت عن العمل، ولولا ذلك لنصبت مفعولين: "منيتي وآتية"، ولكن وجود اللام منع من وجود النصب في اللفظ وجعله موجودًا في المحل.

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليقُ:	وقد تبين مما قدمناه أنّ الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:	
	أحدهما:	والثاني:
١) في شيء من أفعال التَّصْيير. ٢) ولا في قلبيٍّ جَامِدٍ، وهو اثنان: – هَبْ – و تَعَلَّمْ. فإنّهما يلزمان الأمْرَ. وما عداهما من أفعال الباب متصرف. إلا وهَبَ كما مر. ولتصاريفهنَّ ما لهنَّ تقول: ١) في الإعمال: • (أظُنُّ زيدًا قائمًا). • و (أنا ظَانٌّ زيدًا قائما). ٢) وفي الإلغاء: • (زَيْدٌ أظنُّ قَائمٌ). • و(زَيْدٌ قَائمٌ أظُنُّ). • و(زَيْدٌ أنا ظَانٌّ قَائمٌ). • و(زَيْدٌ قَائمٌ أنا ظَانٌّ). ٣) وفي التعليق: • (أظن ما زَيْدٌ قَائمٌ). • و (أنا ظَانٌّ ما زيدٌ قائمٌ).	١) أن العامل المُلغَى لا عَمَلَ له البَتَّةَ. ٢) والعامل المعلّقَ له عَمَلٌ في المحل، فيجوز: (علمت لَزَيْدٌ قائم وغَيْرَ ذلك من أموره)، بالنصب عَطْفًا على المحل. قال: وما كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكى ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تولّتِ١٨٨	أنَّ سبب التعليق مُوجِبٌ فلا يجوز: (ظَنَنْتُ ما زيدًا قائمًا) وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ فيجوز: ١. (زَيْدًا ظننتُ قائمًا). ٢. و (زيدًا قائمًا ظننتُ). • ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم • خلافًا للكوفيين والأخفش، واستدلُّوا: ١) بقوله: أنّي وجدتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ١٨٩ ٢) وقوله: وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ١٩٠ وأجيب بأنَّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه: أحدُها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة، والأصل: (لَمِلاكُ) و (لَلَدَيْنا)، ثم حُذِفت وبقي التعليقُ. والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأنَّ التوسُّطَ المُبيحَ للإلغاء، ليس التوسُّطَ بين المعمولين فقط، بل توسُّط العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضًا، نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين أقْوى، والعامل هنا قد سُبِقَ بـ: أنّي وبـ: ما النافية، ونظيره: (مَتى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائمًا) فيجوز فيه الإلغاء. والثالث: أن يكون من الإعمال، على أنَّ المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: (وجَدْته) و (إخَالُه)، كما حُذِفَ في قولهم: (إنَّ بِك زَيْدٌ مأخُوذٌ).

شاهد، (١٨٨): "أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات" فإن أدري في الأصل تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولكنها هنا لم تنصب لفظًا لأنَّ المبتدأ اسم استفهام وله الصدارة، ولكنها نصبت المبتدأ والخبر محلًا، والدليل على ذلك أنَّ المعطوف عليها "موجعات" منصوب بالكسرة بدلًا من الفتحة، لأنَّه جمع مؤنث سالم.

شاهد، (١٨٩): "وجدت ملاك الشيمة الأدب" فإن وجدت ألغي عملها مع تقدمها، لأنَّ ملاك والأدب جاءتا مرفوعتين، والأصل أن يأتيا مفعولين لوجدت. واختلف العلماء في رفع المبتدأ والخبر بعد وجدت، وهي من أفعال القلوب. والأرجح قول الكوفيين: أنَّ الإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر، لأنَّ أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية.

شاهد، (١٩٠): "وما إخال لدينا منك تنويل" الظاهر أنَّه ألغى عمل "إخال" مع كونه متقدمًا، وهذا جائز عند نحاة الكوفة. إلا أنَّ البصريين قالوا: أنَّه من باب التعليق، وأنَّ لام الابتداء مقدرة بين إخال وما بعدها. أنَّه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطًا. أنَّ إخال عاملة في مفعولين: الأول محذوف: ضمير الشأن والثاني جملة "منك تنويل".

فصل

حذف المفعولين اختصارا واقتصارا	حذف أحد المفعولين اختصارا واقتصارا
• ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصارًا، أي: لدليل: ١) نحو: (أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)[القصص٧٤]. ٢) وقوله: بأيِّ كِتَابٍ أمْ بِأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وتَحْسِبُ١٩١ أي: ١)تزعمونهم شركائي. ٢)وتحسب حُبَّهُمْ عارًا عَلَيَّ. • وأما حذفهما اقتصارًا، أي لغير دليل: ١. فعن سيبويه والأخفش: المنعُ مطلقًا واختاره الناظم. ٢. وعن الأكثرين: الإجازة مطلقًا: • لقوله تعالى: ١) (واللهُ يَعْلَمُ وأنتمْ لا تَعْلَمُونَ)[البقرة٢١٦-٢٣٢]. ٢) (فَهُوَ يَرَى)[النجم٣٥]. ٣) (وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)[الفتح١٢]. • وقولهم: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ). ٣. وعن الأعلم، يجوز في: أفعال الظن، دون: أفعال العلم.	• ويمتنع بالإجماع: حذفُ أحدهما اقتصارًا. • وأما اختصارًا: ١. فمنعه ابن مَلْكُونَ. ٢. وأجازهُ الجمهور كقوله: ولَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ١٩٢

شاهد، (١٩١) فيه: قوله: "تحسب" حيث حذف المفعولين لدلالة السابق عليهما.

شاهد، (١٩٢): "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني لـ"ظن" اختصارًا وهو جائز عند جميع النحاة إلا ابن ملكون. والتقدير: فلا تظني غيره حاصلًا.

فصل، تُحكى الجملة الفعلية بعد القَوْل وكذا الاسمية:

عمل سُلَيمٍ

وسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عَمَلَ ظَنَّ مطلقًا، وعليه يُرْوى:

١) قولُه: تقول هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ١٩٣، بالنصب.

٢) وقولُه: إذَا قُلتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ١٩٤، بالفتح.

(عمل غير سُلَيمٍ)، وغَيْرُهُم يشترط شروطًا وهي

الشرط الأول والثاني والثالث

١. كونُه مضارعًا، وسَوى به:

- السيرافيُّ: (قُلتَ)، بالخطاب.
- والكوفي: (قُل)، وإسنادُهُ للمخاطَبِ.

٢. وكونُه حالًا، قاله الناظم، ورُدَّ بقوله: فَمَتَى تقولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا١٩٥

والحقُّ أنَّ متى ظرف لـ: تجمعنا، لا لـ: تقول.

٣. وكونُه بعد استفهام بـ: حَرْفٍ أو بـ: اسْمٍ:

- سمع الكسائي: (أتقول: لِلعِمْيانِ عَقْلًا).
- وقال: عَلامَ تقول الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي١٩٦

الشرط الرابع والخامس

٤. قال سيبويه والأخفش: وكونُهما متصلين، فلو قلت: (أأنت تقول) فالحكاية.

وخُولِفَا.

فإن:

- قَدَّرت الضمير فاعلا بمحذوفٍ.
- والنصبَ بذلك المحذوف.

جاز اتفاقًا.

واغتفر الجميع الفصل بـ:

١) ظرف.

٢) أو مجرور.

٣) أو معمولِ القَوْلِ.

كـ:

١) قوله: أَبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدَّارَ جَامِعَةً١٩٧

٢) وقوله: أَجُهَّالًا تقول بَنِي لُؤَيٍّ١٩٨

٥. قال السُّهَيلي: وأن لا يتعدَّى باللام، كـ: (تقول: لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ).

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو:

- (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)[البقرة ١٤٠]، الآيَةَ، في قراءة الخطاب.
- ورُوِيَ: (عَلامَ تقول: الرُّمْحُ)، بالرفع.

شاهد، (١٩٣): "تقول" حيث جاءت بمعنى ظنَّ من غير أن يتقدمه استفهام، ونصبت مفعولين، وهما: "هزيز الريح:، و "مرت بأثأب"، وهذا عند بني سُليم.

شاهد، (١٩٤): "قلت أنِّي آئب" حيث جاءت "قلت" بمعنى: ظنَّ، والدليل فتح "أنّي" ولو أنَّه قصد الحكاية لكسر همزة أنِّي بعد: القول، والهمزة تفتح بعد ظن، فدل على أنَّ "قلت" بمعنى "ظن".

شاهد، (١٩٥): "تقول: الدار تجمعنا" حيث جاءت تقول: بمعنى تظن، ونصبت مفعولين، (الدار، وجملة تجمعنا)، مع أنها ليست للحال، بل للمستقبل، لأنه لم يستفهم عن وقوع ظنه، وهذا يقتضي ألا يكون واقعا في الحال.

شاهد، (١٩٦): "تقول: الرمح يثقل عاتقي" حيث جاءت بمعنى تظن، ونصبت مفعولين: (الرمح، وجملة: يثقل عاتقي). (التعليل في الشاهد السابق).

شاهد، (١٩٧): "تقول: الدار جامعة"، حيث جاءت تقول بمعنى: تظن، فنصبت مفعولين: الدار، وجامعة.

شاهد، ١٩٨: "أجهالًا تقول:بني لؤي"عملت تقول:عمل تظن،فنصبت مفعولين مع أنَّه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل، وهو جهالًا، وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنَّ الفاصل معمول للفعل، أو هو مفعول ثان للفعل تقول

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي:	حكم حذف المفاعيل الثلاثة	حكم أرى و أعلم، المنقولَتَيْنِ من المتعدي لواحد
١. أَعْلَمَ. ٢. و أَرَى. اللّذَان أصْلُهما: ١) علم. ٢) و رأى. المتعديان لاثنين. وما ضُمِّنَ معناهما من: ٣. نَبَّأ. ٤. و أنبأ. ٥. و خَبَّرَ. ٦. و أخْبَرَ. ٧. و حَدَّثَ. نحو: ١) (كذلك يُرِيهِمُ اللهُ أعمالَهُم حسراتٍ عليهم)البقرة١٦٧. ٢) (إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في منامك قليلًا ولو أراكَهُم كثيرًا)الأنفال٤٣.	ويجوز عند الأكثرين: ١) حذفُ الأول، كـ: (أعلَمْتُ كَبْشَك سَمِينا). ٢) والاقتصار عليه، كـ: (زَيْدًا). وللثاني وللثالث من: ١) جواز حذف أحدهما اختصارًا. ٢) ومَنْعِهِ اقتصارًا. ٣) ومن الإلغاء. ٤) والتعليق. ما كان لهما. خلافًا: ١) لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقًا. ٢) ولمن منعهما في المبني للفاعل. ولنا: على الإلغاء: ١) قولُ بعضهم: (البَرَكَةُ أعْلَمَنا اللهُ مَعَ الأكابِرِ). ٢) وقولُه: وأنتَ أراني اللهُ أمْنَعُ عاصِمٍ١٩٩. وعلى التعليق: ١) (يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفي خَلْقٍ جَديدٍ)سبأ٧. ٢) وقوله: حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إنَّك لَلَّذي سَتُجْزى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أو تَشْقَى٢٠٠.	قال ابن مالك: وإذا كانت: أرى و أعلم، منقولَتَيْنِ من المتعدي لواحد: تعدَّتا لاثنين، نحو: (مِنْ بَعْدِ مَا أراكُم مَا تُحِبُّونَ)آل عمران١٥٢. وحكمهما، حكم مفعولَيْ: (كَسَا)، في: – الحذف لدليلٍ وغيره. – وفي منع الإلغاء والتعليق. قيل: وفيه نظر في موضعين: أحدهما: أنَّ (علم) بمعنى: عرف، إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة. والثاني: أنَّ (أرى) البصرية، سُمِع تعليقها بالاستفهام، نحو: (ربِّ أرِني كيف تُحيي الموتى)البقرة٢٦٠. وقد يُجاب: ١) بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسًا، نحو: (ألبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً). ٢) وبادعاء أنَّ الرؤية هنا علمية.

شاهد، (١٩٩): "أنت أراني الله أمنع عاصم"، حيث ألغى "أرى" عن العمل في المفعولين الثاني والثالث، وهما قوله: "أنت أمنع عاصم" لكون فعل "أرى" توسط بين هذين المفعولين، ولو رتبها لقال: أراني الله إياك أمنع عاصم.

شاهد، (٢٠٠): "نبئت إنَّك للذي" حيث جاءت نبَّأ، وهي فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل، ونصبت مفعولًا واحدًا، وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل، وعلق عن العمل في المفعول الثاني والثالث منها باللام الواقعة خبر إن، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إلغاء عمل العامل لفظًا، وإبقاؤه محلًّا، لذلك كانت إن واسمها وخبرها في محل نصب بـ:نبئت.

هذا باب الفاعل

الفاعل: اسْمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة.

١) فالاسم، نحو: (تَبَارَكَ اللَّهُ).

٢) والمُؤَول به، نحو: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا)[العنكبوت ٥١].

٣) والفِعْلُ، كما مثلنا، ومنه:

١) (أتى زَيْدٌ).

٢) و (نِعْمَ الفَتَى).

ولا فرق بين:

١) المتصرف.

٢) والجامد.

٤) والمُؤَول بالفعل:

نحو: (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)[النحل ٦٩].

ونحو: (وجْهُه) في قوله: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وجْهُهُ).

٥) ومُقَدَّم، رافع لتوهم دخول، نحو: (زَيْدٌ قَامَ).

٦) وأَصْلِيُّ المحلِّ، مخرج لنحو: (قَائِمٌ زيد) فإن المسند، وهو قائم: أَصْلُه التأخيرُ، لأَنَّه خبر.

٧) وذِكر: الصيغة، مخرج لنحو: (ضُرِبَ زيْدٌ) بضم أول الفعل، وكسر ثانيه، فإنها مُفَرَّعَة عن صيغة: ضَرَبَ بفتحهما.

وله (الفاعل)، أحكام:

الثالث	الثاني	أحدها
أنَّه لا بُدَّ منه: ١) فإن ظهر في اللفظ، نحو: "قَامَ زَيْدٌ و الزيدان قامَا" فَذَاك. ٢) وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع: ١) إما لمذكور، كـ: "زَيْدٌ قَامَ" كما مَرَّ. ٢) أو لما دَلَّ عليه الفعل، كالحديث: "لا يَزْنِي الزَّانِي حين يَزْنِي وهُو مُؤْمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وهُو مُؤْمِنٌ"، أي: ولا يشرب هو، أي الشاربُ. ٣) أو لما دَلَّ عليه: الكلامُ أو الحالُ المُشَاهَدَةُ: – نحو: (كَلاَّ إذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[القيامة٢٦]، أي: إذا بلغتِ الرُّوحُ. – ونحو: قولهم: (إذا كَانَ غدًا فَأْتِنِي). – وقوله: فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ٢٠٢ أي: ١) إذا كان هو، أي: ما نحن الآن عليه من سَلامة. ٢) أو فإن كان هو: أي: ما تُشَاهده مِنِّي. وعن الكسائي: إجازة حَذْفِهِ تمسُّكًا، بنحو: ما أَوَّلْنَاه.	وقوعُه بعد المُسْنَدِ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنَّه فاعل تَقَدَّم، وجَبَ تقديرُ الفاعل ضميرًا مستترًا، وكونُ المُقَدَّم: • إما مُبْتَدَأً في نحو: "زَيْدٌ قَامَ". • وإمَّا فاعِلًا محذوفَ الفعلِ في نحو: (وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[التوبة٦]. لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية. • وجاز الأمران في نحو: – (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)[التغابن٦]. – و (أأنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)[الواقعة٥٩]. والأرْجَحُ الفاعلية. وعن الكوفي، جوازُ تقديم الفاعل تَمَسُّكًا، بنحو: قول الزَّبَّاء: مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وئِيدَا ٢٠١ وهو عندنا: ١) ضرورة. ٢) أو "مَشْيُهَا": مبتدأ حُذِف خبره، أي يَظْهر وئِيدًا، كقولهم: "حُكْمُكَ مُسَمَّطًا"، أي: حكمك لك مُثْبَتًا. ٣) قيل: أو "مَشْيُهَا": بدلٌ من ضمير الظرف.	الرفع، وقد يُجرُّ لفظًا: ١) بإضافة: • المصدر، نحو: (ولَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[البقرة٢٥١]. • أو اسْمِهِ، نحو: (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأتَهُ الوُضُوء). ٢) أو بـ: مِنْ أو بـ: الباء الزائدتين، نحو: ▪ (أنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)[المائدة١٩]. ▪ (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا)[الفتح٢٨].

شاهد، (٢٠١): "مشيها وئيدًا" حيث جاءت مشيها بالرفع، وأعربه الكوفيون فاعلًا مقدمًا لوئيدًا، وعندهم أنَّ الفاعل يجوز أنَّ يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده.

شاهد، (٢٠٢): "فإن كان لا يرضيك" حيث حذف اسم كان إن كانت ناقصة، أو الفاعل إن كانت تامة، حيث أجاز الكسائي حذف الفاعل، أو اسم الأفعال الناسخة.

تابع أحكام الفاعل

الرابع أنَّه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ إن أجيب به

- نَفْيٌ:

١) كقولك "بَلَى زَيْدٌ"، لمن قال: ما قام أحَدٌ، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ.

٢) ومنه قوله:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ
مِنَ الوجدِ شَيءٌ قُلتُ: بَلْ أَعْظَمُ الوجدِ٢٠٣

- أو استفهامٌ:

١) محقّقٌ:

– نحو: "نَعَمْ زَيْدٌ"، جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد؟

– ومنه: (ولَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ)[الزخرف ٨٧].

٢) أو مُقَدَّرٌ:

– كقراءة الشاميِّ وأبي بكر: (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ و الآصَالِ رِجَالٌ)[النور ٣٦].

– وقوله: لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ٢٠٤

أي:

١. يُسَبِّحُهُ رجال.

٢. و يَبْكِيه ضارع.

وهو قياسي، وِفَاقًا للجرْمي وابن جني.

ولا يجوز في نحو: "يُوعَظُ في المسجد رَجُلٌ"، لاحتماله للمفعولية.

بخلاف: "يُوعظ في المسجد رجالٌ زيد".

- أو:

١) استلزمه ما قبله كقوله:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ٢٠٥

أي: "وحَلّت له الخمر"، لأنَّ "أَحَلّتْ" يستلزم: "حَلّتْ".

٢) أو فَسَّرَهُ ما بعده، نحو: (وإن أحَدٌ من المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[التوبة ٦]، والحذفُ في هذه واجب.

شاهد، ٢٠٣): "بل أعظم الوجد" حيث ارتفع أعظم على أنَّه فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام السابق، وهو: "لم يعر قلبه من الوجد شيء".

شاهد ٢٠٤: "ضارع لخصومة" حيث ارتفع "ضارع" على أنَّه فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله، والذي سوغ الحذف أنَّ الكلام يقع في جواب استفهام مقدر حين قال: ليبك يزيد، قيل: من يبكيك؟ قال: يبكيه ضارع لخصومة.

شاهد، (٢٠٥): "طعنةٌ" بالرفع، و"عبيطات" بالنصب، و"الخمرُ" بالرفع على أنَّ طعنة: فاعل أحلت مرفوع، وعبيطات:مفعول به، والخمر: فاعل بفعل محذوف يدل عليه فعل أحلت.

تابع أحكام الفاعل

الخامس

أَنَّ فِعْلَه يُوحَّد مع:

١. تثنيته.

٢. وجَمْعه.

كما يُوحَّد مع إفراده.

فكما تقول: "قَامَ أخوكَ".

كذلك تقول:

١. "قَامَ أخواكَ".

٢. و "قَامَ إخوتُكَ".

٣. و "قَامَ نِسوتُكَ".

قال الله تعالى:

١. (قَالَ رَجُلَان) [المائدة٢٣].

٢. (وقَالَ الظَّالِمُون) [الفرقان٨].

٣. (وقَالَ نِسوةٌ) [يوسف٣٠].

وحكى البصريون عن طيئ، وبعضُهُمْ عن أزد شَنُوءة، نحو:

- "ضَرَبُوني قَوْمُكَ".
- و "ضَرَبْنَنِي نِسوتُكَ".
- و "ضرباني أخَوَاكَ".

قال: أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا٢٠٦

وقال: يَلُومُونَني في اشْتِراءِ النَّخيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُم ألومُ٢٠٧

وقال: نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبُ٢٠٨

والصَّحِيحُ:

١) أنَّ الألف و الواو و النون، في ذلك: أحْرُفٌ دَلُّوا بها على: التثنية و الجمع، كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو: "قَامَتْ" على التأنيث، لا أنَّها ضمائرُ الفاعلين.

٢) وما بعدها:

- مبتدأ على التقديم والتأخير.
- أو تابعٌ على الإبدال من الضمير.

٣) وأنَّ هذه اللغة لا تمتنع مع المُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة، خلافًا لزاعمي ذلك لقول الأئمة:

١. إنَّ ذلك لغة لقوم معينين، وتقديمُ الخَبرِ والإبدالُ لا يختصَّان بلغة قوم بأعيانهم.

٢. ولمجيء:

- قوله: وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ٢٠٩.
- وقوله: وإنْ كَانا لَهُ نَسَبٌ وخيرُ٢١٠.

شاهد، (٢٠٦): "ألفيتا عيناك"، حيث ألحقت ألف الاثنين بالفعل مع كونه مسندًا إلى اسم ظاهر مثنى "عيناك"، وهذه لغة جماعة من العرب.

شاهد، (٢٠٧): "يلومونني ...أهلي" حيث ألحق واو الجماعة بالفعل مع أنَّ لهذا الفعل فاعلًا، وهو "أهلي" مذكورًا بعد الفعل، وهي لغة جماعة من العرب.

شاهد، (٢٠٨) فيه: قوله: "ألقحنها غر السحائب" حيث ألحق نون النسوة بالفعل ألقح، مع أنَّ للفعل فاعلًا، وهو قوله: "غر السحائب"، وهي لغة جماعة من العرب، ومنهم طيئ.

شاهد، (٢٠٩) فيه: قوله: "قد أسلماه مبعد وحميم" حيث ألحقت ألف التثنية بالفعل، مع العلم أنَّ له فاعلًا، وهو "مبعد"، مع أنَّ لغة جمهور العرب: "قد أسلمه مبعد وحميم".

شاهد، (٢١٠): "كانا له نسب وخير" حيث ألحق علامة المثنى بالفعل كان، مع أنَّ الفعل أسند إلى اسمين عطف أحدهما على الآخر، وهذا يدل على أنَّ من يلحق علامة التثنية والجمع لا يفرق أنَّ يكون الفاعل مثنى، أو يكون اسمين منفردين عطف أحدهما على الآخر.

تابع أحكام الفاعل

السادس: – أنَّه إن كان مؤنثًا أُنِّثَ فِعْلُه: بتاء ساكنةٍ، في آخرِ الماضي. – وبتاء المضارَعَةِ، في أول المضارع، ويجب ذلك في مسألتين	
إحداهما	والثانية
أن يكون ضميرًا متصلا، كـ: – "هِنْدٌ قَامَتْ" أو "تَقُومُ". – و "الشَّمْسُ طَلَعَتْ" أو "تَطْلُعُ". بخلاف المنفصل، نحو: "مَا قَامَ" أو "يَقُومُ إلاّ هِيَ". ويجوز تركُهَا في الشعر، إن كان التأنيث مجازيًا: ١) كقوله: ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا ٢١١ ٢) وقوله: فَإِنَّ الحوادِثَ أودَى بِهَا ٢١٢	أن يكون متصلا حقيقيَّ التأنيث، نحو: (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) [آل عمران ٣٥]. وشَذَّ قولُ بعضهم: "قَالَ فُلانةُ"، وهو رديءٌ لا ينقاس. وإنما جاز في الفصيح، نحو: ١) "نِعْمَ المرأة". ٢) و "بِئْسَ المرْأَةُ". لأنَّ المراد الجنسُ، وسيأتي أنَّ الجنس يجوز فيه ذلك.

شاهد، (٢١١): "ولا أرض أبقل" حيث حذفت تاء التأنيث في الفعل "أبقل" المسند إلى ضمير المؤنث المستتر العائد إلى السحابة المؤنثة، وهذا جائز.

شاهد، (٢١٢): "الحوادث أودى بها" حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل "أودى"، مع كون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إلى اسم مؤنث، وهو "الحوادث"، وترك التأنيث للفعل في هذه الحال لا يجوز عند الجمهور إلا لضرورة الشعر.

تابع الحكم السادس من أحكام الفاعل

ويجوز الوجهان في مسألتين:

إحداهما

المنفصل:

كقوله:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ٢١٣

وقولهم: "حضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ".

والتأنيث أكْثَرُ، إلاّ إن كان الفَاصِلُ: "إلاّ"، فالتأنيث خاصٌّ بالشعر، نصَّ عليه الأخفشُ، وأنشد على التأنيث:

مَا برئتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمِّ

في حَرْبِنا إلاّ بَنَاتُ العَمِّ٢١٤

وجوزه ابنُ مالك في النثر وقرئ:

- (إن كانت إلاّ صَيْحَةٌ)[يس ٢٩].
- (فَأصْبَحُوا لا تُرى إلاّ مَساكِنُهُم)[الأحقاف ٢٥].

الثانية

المجازي التأنيث، نحو: (وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ)[القيامة ٩]، ومنه:

١. اسمُ الجنسِ.
٢. واسم الجمعِ.
٣. والجمع.

لأنَّهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنَّثٌ مجازيٌّ، فلذلك جاز: التأنيث، نحو:

- (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)[الشعراء ١٠٥].
- و (قَالَتِ الأَعْرَابُ)[الحجرات ١٤].
- و (أورقَت الشَّجَرُ).

والتذكيرُ، نحو:

- (أورقَ الشَّجَرُ).
- (وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)[الأنعام ٦٦].
- (وقَالَ نِسْوَةٌ)[يوسف ٣٠].
- و (قَامَ الرِّجَالُ).
- و (جاء الهُنودُ).

إلا أنَّ سَلامَةَ نَظْمِ الواحد في جَمْعي التصحيح أوجَبَتْ:

- التذكيرَ في نحو: "قَامَ الزَّيْدُونَ".
- والتأنيث في نحو: "قَامَتِ الهِنْدَاتُ".

خِلافًا:

١. للكوفيين فيهما.
٢. وللفارسيِّ في المؤنث.

واحتجُّوا: بنحو:

١. (إلاّ الذي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرَائِيلَ)[يونس ٩٠].
٢. (إذا جَاءكَ المُؤْمِنَاتُ)[الممتحنة ١٢].
٣. وقوله: فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي٢١٥

وأجِيبَ:

١. بأنَّ البنين والبنات، لم يَسْلَم فيهما لفظُ الواحِدِ.
٢. وبأنَّ التذكير في: (جاءك)، للفصل، أو لأنَّ الأصل: النساء المؤمنات، لأنَّ "أل" مقدرة باللاتي وهي اسم جمع.

شاهد، (٢١٣): "ولد الأخيطل أم سوء" حيث لم يصل بـ"ولد" تاء التأنيث، مع أنَّ فاعله "أم سوء" مؤنث حقيقي، وذلك لأنَّ الشاعر فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول، وصار الفعل كالعوض من تاء التأنيث.

شاهد، (٢١٤): "ما برئت إلا بنات العم" حيث وصل تاء التأنيث بالفعل "برئ" لأنَّ فاعله مؤنث حقيقي "بنات العم"، ولم يؤثر الفصل بين الفعل وفاعله بإلا.

شاهد ٢١٥: "بكى بناتي" حيث لم يصل بالفعل "بكى" تاء التأنيث مع أنَّ الفاعل: (بنات)،مؤنث حقيقي، وهذا جائز في الشعر وغيره عند الكوفيين، وقد وردت في القرآن الكريم: "إذا جاءك المؤمنات"، ولم يجوز البصريون ذلك.

أما الآية: فعدم وصل تاء التأنيث بالفعل هو بسبب الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول...وهذا الفصل يبيح ترك التاء.

. تابع أحكام الفاعل

السابع
١) أنَّ الأصل فيه: أن يتصل بفعله، ثم يجيء المفعول. ٢) وقد يُعْكَس. ٣) وقد يتقدمهما المفعولُ. وكلٌّ من ذلك: ١) جائز. ٢) و واجب

. تابع الحكم السابع من أحكام الفاعل

أولًا، اتصال الفاعل بفعله، ثم يجيء المفعول

فأما جواز الأصل	وأما وُجُوبه: ففي مسألتين:	
فنحو: (وورث سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)[النمل ١٦] .	إحداهما: أنْ يُخْشَى اللّبْسُ، كـ: "ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى" قاله: أبو بَكْر والمتأخرون كالجُزوليِّ وابن عصفور وابن مالك. وخالفهم ابنُ الحاجّ محتجًّا: ١. بأنَّ العرب تُجيز تصغير عُمَرَ وعَمْرو. ٢. وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء. ٣. وبأنَّه يجوز: "ضَرَبَ أحَدُهُمَا الآخَرَ". ٤. وبأنَّ تأخير البيان لوقت الحاجة جائز: أ عقلًا: باتفاق. ب وشَرْعًا: على الأصَحِّ. ٥. وبأنَّ الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنَّه لا خلاف في أنَّه يجوز في نحو: (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)[الأنبياء ١٥] ، كونُ: "تلك": اسْمَهَا، و"دَعْوَاهُمْ" الخبر، والعكس.	الثانية: أن يُحْصَرَ المفعولُ: ١. بـ: "إنما"، نحو: "إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا". ٢. وكذا الحصر بـ: "إلا"، عند الجزوليّ وجماعة. وأجاز البصريون والكسائي والفَرَّاء وابن الأنباري تقديمَه على الفاعل: كقوله: ولَمَّا أبَى إلاّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ ٢١٦ وقوله: فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا ٢١٧ وقوله: وتُغْرَسُ إلاّ في مَنَابِتِهَا النَّخلُ ٢١٨

شاهد، (٢١٦): "أبى إلا جماحًا فؤاده" حيث قدم المفعول "جماحًا" على الفاعل "فؤاده"، واستدل البصريون بهذا البيت على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل.

شاهد، (٢١٧): "فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها" حيث قدم المفعول "ضِعْف" على الفاعل "كلامُها" مع كون المفعول منحصرًا بإلا، وهذا جائز عند الكسائي وجمهور البصريين.

شاهد، (٢١٨): "تغرس إلا في منابتها النخل" حيث قدم الجار والمجرور "في منابتها" على نائب الفاعل "النخل"، والجار والمجرور بمنزلة المفعول به، إذ هو قدم المفعول به المحصور بإلا على نائب الفاعل، أو الفاعل. وفيه جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفعل.

. تابع الحكم السابع من أحكام الفاعل

ثانيا: توسط المفعول

وأما تَوسُّطُ المفعولِ جوازًا:

فنحو: (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ)[القمر ٤١].

وقولك: "خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ".

وقال: كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسى عَلَى قَدَرِ ٢١٩

وأما وُجُوبه ففي مسألتين:

إحداهما: أنَّ يَتَّصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ، نحو:

- (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[البقرة ١٢٤].
- (يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ)[غافر ٥٢].

- ولا يُجِيزُ أَكْثَرُ النحويين، نحو: "زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ"، لا في نثرٍ ولا في شعرٍ.
- وأجازه فيهما الأخفشُ وابنُ جِنّي والطُّوالُ وابنُ مالك احتجاجًا، بنحو: قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمِ ٢٢٠

- والصحيحُ: جَوازُه في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحْصَرَ الفاعلُ:

- بـ: إنما، نحو: (إنما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ)[فاطر ٢٨].
- وكذا الحَصْرُ بـ: إلا، عند غير الكسائي، واحتجَّ:

بقوله:

مَا عَابَ إِلاّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ

وَلا جَفَا قَطُّ إِلاّ جُبَّأٌ بَطَلا ٢٢١

وقوله: وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاّ اللهُ بِالنَّارِ ٢٢٢

وقوله: فَلَمْ يَدْرِ إِلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ٢٢٣

شاهد، (٢١٩): "أتى ربه موسى" حيث قدم المفعول على الفاعل، وأعاد الضمير المتصل، وهو الهاء في "ربه" على الفاعل المتأخر "موسى" وهذا جائز عند جميع النحاة.

شاهد، (٢٢٠): "جزى ربُّه...عديَّ" حيث أخر المفعول، وقدم الفاعل واتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

شاهد، (٢٢١): "ما عاب إلا لئيم"، و "لا جفا إلا جبأ" حيث قدم فيهما: الفاعل المحصور بإلا "لئيم، و جبأ" على المفعول به "فعل، وبطلا"، وهذا ما استدل به الكسائي على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلًا.

شاهد، (٢٢٢): "هل يعذب إلا الله بالنار" حيث قدم الفاعل المحصور بإلا "الله" على المفعول، أو ما بمنزلته، هو الجار والمجرور "بالنار"، وهذا التقديم يجيزه الكسائي.

شاهد، (٢٢٣): "فلم يدر إلا الله ما"، حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول، وهذا جائز عند الكسائي، ممنوع عند الجمهور.

ثالثا، تقدم المفعول

وأما تقدُّم المفعول: جوازًا	وأما وجوبًا: ففي مسألتين:	
فنحو: (فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ)[البقرة٨٧].	إحداهما: أن يكون مما له الصَّدْرُ، نحو: – (فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ)[غافر٨١]. – (أَيًّا ما تَدْعُوا)[الإسراء١١٠].	الثانية: أن يقع عاملُه بعد: الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها: – نحو: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)[المدثر٣]. – ونحو: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)[الضحى٩]. بخلاف: "أَمَّا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْدًا".

تنبيه

- إذا كان: الفاعل و المفعول، ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما وجَبَ تقديمُ الفاعل، ك: ضَرَبْتُه.
- وإذا كان المضمر أحدهما:

١) فإن كان: مفعولا، وجب:
- وصْلُه.
- وتأخير الفاعل.

ك: ضَرَبَني زَيْدٌ.

٢) وإن كان: فاعلا، وجب:
- وصْلُه.
- وتأخيرُ المفعولِ.
- أو تقديمُه على الفعل.

ك: ضَرَبْتُ زَيْدًا و زَيْدًا ضَرَبْتُ.

وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ، لأنَّه سَوى بين:

١) هذه المسألة.

٢) ومسألة: "ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى".

والصوابُ ما ذكرنا.

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذَفُ الفاعل:

١. للجهل به، كـ: "سُرِقَ المتاعُ".

٢. أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النَّظْمِ في قوله:

عُلِّقْتُها عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا

غَيْري وعُلِّقَ أخرى ذلك الرَّجُلُ ٢٢٤

٣. أو معنويٍّ كأن لا يتعلق بذكره غَرَضٌ، نحو:

– (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ)[البقرة١٩٦].

– (وإذا حُيِّيتُمْ)[النساء٨٦].

– (إذا قيل: لَكُمْ تفسَّحُوا)[المجادلة١١].

فينوب عنه في:

١. رَفْعِهِ.

٢. و عُمْدِيته.

٣. و وجوبِ التأخير عن فعله.

٤. و استحقاقِه للاتِّصَال به.

٥. وتأنيث الفعل لتأنيثه.

واحدٌ من أربعة.

١. المفعول به.

٢. المجرور.

٣. مصدر مُختصٌّ.

٤. ظرف مُتصرِّفٌ مُختصٌّ.

ما ينوب عن الفاعل

الأول: المفعول به

نحو: (وغِيضَ المَاء وقُضِيَ الأمْرُ)[هود٤٤].

الثاني: المجرور

١. نحو: (ولَمَّا سُقِطَ في أيْدِيهِمْ)[الأعراف١٤٩].

٢. وقولك: "سِيرَ بزَيْدٍ".

وقال ابن دُرُسْتُويْهِ والسُّهَيْلي وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ: النائب ضميرُ المصدرِ، لا المجرور:

١. لأنَّه لا يُتْبَع على المحل بالرفع.

٢. ولأنَّه يُقَدَّمُ، نحو: (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا)[الإسراء٣٦].

٣. ولأنَّه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل، فإنه إذا تقدم كان مبتدأ.

٤. ولأنَّ الفعل لا يؤنث له في نحو: "مُرَّ بهند".

ولنا:

١. قولهم: "سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرًا".

٢. وأنَّه إنما يُرَاعى محل يظهر في الفصيح، نحو: "لَسْتُ بِقَائِمٍ ولا قَاعِدًا".

١) بخلاف: نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلَ"، بالنصب.

٢) أو "مُرَّ بزَيْدٍ الفاضِلُ"، بالرفع.

فلا يجوزان، لأنَّه لا يجوز:

١. "مَرَرْتُ زيدًا".

٢. ولا: "مُرَّ زَيْدٌ".

والنائب في الآية: ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو: المُكَلَّفُ.

وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ.

وقد أجازوا النيابة في: "لم يُضْرَبْ مِنْ أحَدٍ"، مع امتناع: "مِنْ أحَدٍ لم يُضْرَبْ".

وقالوا في: (وكَفَى باللهِ شَهِيدًا)[النساء٧٦]: إنَّ المجرور فاعل، مع امتناع: "كَفَتْ بِهِنْدٍ".

شاهد، (٢٢٤) في البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول: "علقتها" و "علقت رجلًا" و "علق أخرى"، وحذف نائب الفاعل للعلم به، وهو: الله تعالى، وذلك لقصد تصحيح النظم.

ما ينوب عن الفاعل

ما ينوب عن الفاعل		مسألة
الثالث: مصدر مُختَصٌّ	الرابع: ظرف مُتصرِّفٌ مُختَصٌّ	
نحو: (فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ)[الحاقة ١٣]. ويمتنع، نحو: "سِيرَ سَيْرٌ"، لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار: السيرُ أحقُّ، خلافًا لمن أجازه. وأما قوله: وقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ ويُعْتَلَلْ٢٢٥ فالمعنى، ويُعْتَلل: ١. الاعتلالُ المعهودُ. ٢. أو اعتلالٌ. ثم خصَّصه بـ: عَلَيْكَ أخرى، محذوفة للدليل، كما تحذف الصفاتُ المُخصِّصَةُ. وبذلك يُوجَّه: ١) (وحِيلَ بَيْنَهُمْ)[سبأ ٥٤]. ٢) وقوله: فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا٢٢٦ ٣) وقوله: يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ٢٢٧ ولا يقال النَّائبُ المجرورُ، لكونه مفعولا له.	١. نحو: "صِيمَ رَمَضَانُ". ٢. و "جُلِسَ أَمَامَ الأَمِيرِ". ويمتنع نيابة: • نحو: عِنْدَكَ و مَعَكَ و ثَمَّ، لامتناع رفعهن. • ونحو: مكانًا و زمانًا، إذا لم يُقَيَّدا. ١. ولا يَنُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده. ٢. وأجازه: • الكوفيون مطلقًا، لقراءة أبي جعفر: (لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يَكْسِبُونَ)[الجاثية ١٤]. • والأخفشُ، بشرط تَقَدُّمِ النائِبِ: ١) كقوله: مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ٢٢٨ ٢) وقوله: لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّدًا٢٢٩	وغَيْرُ النائب ممَّا معناه متعلِّق بالرافع واجبٌ نصبُه: ١) لفظًا، إن كان غيرَ جار ومجرور، كـ: "ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الخميس أمامَك ضَرْبًا شديدًا". ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعولُ الذي لم يُنَبْ في نحو: • "أُعْطِيَ زَيْدٌ دينارًا". • و "أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا". ٢) أو محلًّا إن كان جارًّا ومجرورًا، نحو: (فَإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ)[الحاقة ١٣]. وعِلَّة ذلك: أنَّ الفاعل لا يكون إلا واحدًا، فكذلك نائبه.

شاهد، (٢٢٥): "ويعتلل" فإنَّ ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أنَّ نائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا، وتقديره "هو"، وأنَّه عائد على مصدر هذا الفعل، والتقدير: ويعتلل هو، أي ويعتلل اعتلال، ولذلك هم يقولون بجواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك.

شاهد، (٢٢٦): "حيل دونها" فقد كان هناك خلاف نحو نائب فاعل حيل، إلا أنَّ الجمهور قالوا بأنَّ نائب فاعل "حيل" ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بـ: ال العهدية: "حيل الحول المعهود" أو يعود إلى مصدر موصوف بدون كأنه قال:حيل حول واقع دونها.

شاهد، (٢٢٧): "يغضى من مهابته" يذهب الجمهور إلى أنَّ نائب فاعل "يُغضي"، ضمير مستتر جوازًا، وتقديره: هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به، ويغضى إغضاء حادث عن مهابته.

شاهد، (٢٢٨): "معنيًا بذكر قلبه"، حيث أناب الشاعر: الجار والمجرور، "بذكر" عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو "قلبه"، والدليل على ذلك إتيانه به منصوبًا. ولو أنابه عن الفاعل لرفعه.

شاهد، (٢٢٩): "لم يعن بالعلياء إلا سيدًا" حيث أناب الجار والمجرور "بالعلياء"، عن الفاعل، مع وجود المفعول به: "سيدًا". والبيتان (٢٢٨,٢٢٩) حجة لدى الكوفيين، والبصريون يرونها من الضرورة الشعرية.

فصل، وإذا تَعَدَّى الفعل لأكثر من مفعول:

فنيابة الأول	ونيابة الثالث	وأما الثاني: ففي باب، "كَسَا":	وفي باب: "ظن":	وفي باب: "أَعْلَمَ":
جائزة اتفاقًا.	ممتنعة اتفاقًا. نَقَلَهُ الخضراوي وابن الناظم. والصوابُ: أنَّ بعضهم أجازهُ إن لم يُلبِس، نحو: "أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبْشَكَ سَمِينًا".	١) إن: • أَلبَسَ، نحو: "أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا": امتنع اتفاقًا. • وإن لم يُلبِس، نحو: "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا"، جاز مطلقًا. ٢) وقيل: يمتنع مطلقًا. ٣) وقيل: إن لم يُعْتَقَد القلبُ. ٤) وقيل: إن كان نكرة، والأول معرفة. وحيث قيل: بالجواز: ١) فقال البصريون، إقامة الأول: أولى. ٢) وقيل: • إن كان نكرة: فإقامته قبيحة. • وإن كانا معرفتين: استويا في الحسن.	١) قال قوم: يمتنع مطلقًا: • للإلباس في النكرتين والمعرفتين. • ولعَوْدِ الضمير على المؤخرِ إن كان الثاني نكرة، لأنَّ الغالب كونه مشتقًا، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل، لأنَّه مسند إليه، فرتبته التقديم، واختاره الجزولي والخضراوي. ٢) وقيل: يجوز إن لم يلبس، ولم يكن جملة، واختاره ابن طَلحَة وابن عُصْفور وابن مالك. ٣) وقيل: يشترط: أن لا يكون: نكرة، والأول: معرفة، فيمتنع: "ظُنَّ قائِمٌ زَيْدًا".	أجازه قوم إذا لم يُلبس. ومَنَعَه قوم منهم الخضراوي والأُبَّدِيُّ وابن عُصْفور: ١) لأنَّ الأول مفعول صحيح. ٢) والأخيران مبتدأ وخبر، شُبِّهَا بمفعول: "أَعْطَى". ٣) ولأنَّ السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال: ونُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ ٢٣٠

وقد تَبَيَّنَ أنَّ في النظم أمورًا وهي:

- حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني، من باب: "كَسَا"، حيث لا لَبْسَ.
- وعدم اشتراط كون الثاني من باب: "ظن"، ليس جملة.
- وإيهام أنَّ إقامة الثالث غير جائزةٍ باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده، حتى حكى الإجماع على الامتناع.

شاهد، (٢٣٠): "نبئت" حيث أناب المفعول الأول (تاء المتكلم)، ولم ينب المفعول الثاني أو الثالث، وهذا هو الوارد في شعر العرب ونثرهم.

فصل: (تابع نائب الفاعل)

		وأصل المسألة
١) يُضَم: ١. أولُ فعلِ المفعولِ مطلقًا. ويَشْرِكُه: ٢. ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة، ك: • تُضُورِبَ. • و تُعُلِّمَ. ٣. وثالث المبدوء بهمزةِ الوصل: • ك: انطُلِقَ. • و استُخْرِجَ. • و استُحْلِيَ. ٢) ويُكْسَر ما قبل الآخر من الماضي. ٣) ويُفْتَح من المضارع.	وإذا اعتلَّتِ: ١) عينُ الماضي وهو ثلاثي، ك: قَالَ و بَاعَ. ٢) أو عين: افْتَعَلَ أو انفَعَلَ، ك: اخْتَارَ و انقَادَ. فلك: ١) كَسْرُ ما قبلها بإخلاص. ٢) أو إشمامُ الضمِّ. فَتُقْلَبُ ياء فيهما. ٣) ولك إخْلاصُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ واوًا: قال: لَيْتَ وهَل يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ ٢٣١ وقال: حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ٢٣٢ وهي قليلة، وتُعْزَى لِفَقْعَسٍ ودَبِير. ٤) وادَّعَى ابن عذرة امتناعَهَا في: افْتُعِلَ و انفُعِلَ. والأول: قول ابن عُصْفور والأُبَّدِيِّ وابن مالك. ٥) وادَّعَى ابن مالك: امتناعَ ما ألْبَسَ: ★ من كَسْرٍ، ك: خِفتُ و بِعْتُ. ★ أو ضم، ك: عُقْتُ.	١) "خَافَنِي زَيْدٌ". ٢) و "بَاعَنِي لِعَمْرٍو". ٣) و "عَاقَنِي عَنْ كَذَا". ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول. فلو قلت: ١) خِفْتُ و بِعْتُ: بالكسر. ٢) و عُقْتُ: بالضم. لَتُوُهِّمَ أنَّهن: فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين: – أن لا يجوز فيهن إلا: • الإشمام أو الضم في الأولَيْن. • والكَسْرُ في الثالث. – وأن يمتنع الوجه الُملبِس. وجَعَلَتْهُ المغاربةُ مرجوحًا لا ممنوعًا. ولم يلتفت سيبويه للإلباس، لحصوله في نحو: مُخْتَار و تُضَارّ. وأوجب الجمهور: ضمَّ فاء الثلاثي المضعَّف، نحو: شُدَّ و مُدَّ. والحقُّ: قولُ بعض الكوفيين: أنَّ الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ عَلْقَمَة: (رِدَّتْ إِلَيْنَا)[يوسف ٦٥]، (وَلَوْ رِدُّوا)[الأنعام ٢٨]، بالكسر. وجَوَّزَ ابنُ مالك الإشمامَ أيضًا. وقال المهاباذي: مَنْ أشم في: "قيل:" و "بِيعَ"، أشمَّ هُنا.

شاهد، (٢٣١): "بوع" وهو فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب.

شاهد، (٢٣٢): "حوكت" وهذا شاهد على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق.

هذا باب الاشتغال

من أحكام الاشتغال

إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر، بنصبه لمحلّ ضميرِ اسمٍ متقدِّم، عن نَصْبه:

١) للفظ ذلك الاسم، كـ: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ".

٢) أو لمحله، كـ: "هذَا ضَرَبْتُهُ".

فالأصْلُ أنَّ ذلك الاسْمَ يجوز فيه وجهان:

أحَدُهُما: راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية وجملةُ الكلامِ حينئذٍ اسميةٌ.

والثاني: مَرْجُوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوبًا، فما بعده لا محل له، لأنَّه مُفسِّر، وجملة الكلام حينئذٍ فعليةٌ.

ثم قد يَعْرِض لهذا الاسم:

١) ما يوجب نَصْبَه.

٢) وما يُرَجِّحه.

٣) وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب.

ولم نَذْكُر من الأقسام: ما يجب رفعه، كما ذكر الناظم، لأنَّ حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه، وسَيَتَّضِحُ ذلك.

فيجب النصب

إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كـ:

١. أدَواتِ التَّحْضِيض، نحو: "هَلاَّ زَيْدًا أكْرَمْتَهُ".

٢. وأدواتِ الاستفهام، غير الهمزة، نحو:

- "هَل زَيْدًا رَأيتَهُ".
- و "مَتَى عَمْرًا لَقِيتَهُ".

٣. وأدواتِ الشرط، نحو: "حَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيتَهُ فأكْرِمْهُ".

إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما: إلا: في الشعر.

وأما في الكلام، فلا يليهما إلا: صريحُ الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط:

١) "إذا" مطلقًا.

٢) أو: "إن"، والفعلُ ماضٍ.

فيقع في الكلام، نحو:

١) "إذَا زَيْدًا لَقِيتَهُ".

٢) أو تَلقَاهُ فَأكْرِمْهُ".

٣) و "إن زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأكْرِمْهُ".

ويمتنع في الكلام: "إن زَيْدًا تَلقَهُ فَأكْرِمْهُ".

ويجوز في الشعر.

وتسويةُ الناظمِ بين: "إن" و "حَيْثُمَا"، مَرْدودة.

ويترجّحُ النصب في: ستِّ مسَائِل

إحداها	الثانية	الثالثة
أن يكون الفِعلُ طلبًا، وهو، الأمر والدعاء، ولو بصيغة الخَبَرِ: ١) نحو:"زَيْدًا اضْرِبْهُ". ٢) و "اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ". ٣) و "زَيْدًا غَفَرَ اللّهُ لَهُ". وإنما وجب الرفع في نحو: "زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ"، لأنَّ الضمير في محل رفع. وإنما اتّفقَ السبعةُ عليه في نحو: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)[النور ٢]: ١) لأنَّ تقديره عند سيبويه: "مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزاني والزانية". ٢) ثم استُؤْنِفَ الحكم، وذلك لأنَّ الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله: وقَائِلَةٍ خَوْلانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ٢٣٣، إنَّ التقدير: هذهِ خَوْلان. وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجوابُ في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملا فالرفع عندهما واجب. وقال ابن السِّيدِ وابن بابشاذ: يُخْتَارُ: ١) الرفعُ في العموم كالآية. ٢) والنصبُ في الخصوص، كـ: "زَيْدًا اضْرِبْهُ".	أن يكون الفعل مَقْرُونًا: ١) بـ: اللام. ٢) أو بـ: لا الطلبيتين. نحو: ١) "عَمْرًا لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ". ٢) و "خَالِدًا لا تُهِنْهُ". ومنه: "زَيْدًا لا يُعَذِّبْهُ اللهُ"، لأنَّه نفي بمعنى الطلب. ويجمع المسألتين قولُ الناظم: "قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ" فإنَّ ذلك صادقٌ على: ١) الفعل الذي هو طلب. ٢) وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب.	أن يكون الاسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: ١) منها همزة الاستفهام، نحو: (أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)[القمر ٢٤]. فإن فصلت الهمزة: ● فالمختارُ الرفعُ، نحو: "أأنت زَيْدٌ تَضْرِبُهُ". ● إلا في نحو: "أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ"، لأنَّ الفصل بالظرف كَلا فصل. وقال ابن الطَّرَاوة: إن كان الاستفهام عن الاسم: فالرَّفعُ، نحو: "أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو؟". وحُكِمَ بشذوذ النصب في قوله: أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أَمْ رِيَاحًا ... عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا ٢٣٤ وقال الأخفش: أخَواتُ الهمزة كالهمزة، نحو: ● "أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ". ● "وَمَنْ أَمَةَ اللّهِ ضَرَبَهَا". ٢) ومنها النفي بـ: ● "ما". ● أو لا. ● أو إنْ". نحو: "مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ". ١) وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه: اختيارُ الرفع. ٢) وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان. ٣) ومنها "حَيْثُ"، نحو: "حَيْثُ زَيْدًا تَلْقَاهُ أَكْرِمْهُ"، كذا قال الناظم وفيه نظر.

شاهد، (٢٣٣): "خولان فانكح فتاتهم" وقد اختلف العلماء في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ: فأما سيبويه فقال: إنَّه لا يجوز، وخولان: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه خولان، وجملة فانكح جملة أخرى. وقال الأخفش: يجوز، وهذا يردُ في كلام العرب، وخولان مبتدأ، وجملة فانكح خبره.

شاهد، (٢٣٤): "أثعلبة الفوارس" حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام، مع أنَّ الاستفهام عن الاسم، ونصبت ثعلبة بفعل محذوف، وليس المحذوف من لفظ المذكور، بل من معناه، والتقدير: أأهنت ثعلبة؟. أو أظلمت ثعلبة؟

تابع ويترجّحُ النصب في: ستِّ مسائلَ

الرابعة	الخامسة	السادسة
أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بـ: أمّا، مسبوق بفعل غير مبني، على اسم: ١) ك: "قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ". ٢) ونحو: (والأنعامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)[النحل ٥]. ٣) بعد (خَلَقَ الإنسانَ مِنْ نُطْفَةٍ)[النحل ٤]. بخلاف نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا، وأمَّا عمرٌو فأهنتُهُ): ١) فالمختار: الرفع، لأنَّ (أمَّا) تقطع ما بعدها عما قبلها. ٢) وقرئ: (وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) بالنصب على حد: (زَيْدًا ضَرَبْتُه). ١) و حتى. ٢) و لكن. ٣) و بَل. كالعاطف، نحو: (ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ).	أن يُتَوهم في الرفع أنَّ الفعل صفة، نحو: (إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ)[القمر ٤٩]. وإنما لم يُتَوهَّم ذلك مع النصب، لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ: ١) صفةً، نحو: (وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)[القمر ٥٢]. ٢) أو صِلَةً، نحو: (زَيْدٌ الذي ضَرَبْتُهُ). ٣) أو مضافًا إليه، نحو: (زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ). ٤) أو وقع الاسم: – بعد ما يختصُّ بالابتداء كـ: إذا الفُجَائية على الأصح، نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو). – أو قبل ما لا يَرِدُ ما قبله معمولا لما بعده، نحو: ١. (زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!). ٢. أو (إن رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ). ٣. أو (هَلْ رَأَيْتَهُ). ٤. أو (هلاّ رأيتَهُ). تنبيهان: الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة: إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلامُ الناظم يوهم ذلك. الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهامَ الصفة مُرَجِّحًا للنصب، بل جعل النصب في الآية مثلَه في (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، قال: وهو عربي كثير	أن يكون الاسم جوابًا لاستفهام منصوب: • ك: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ). • جوابًا لمن قال: (أَيَّهُم ضَرَبْتَ؟) أو (مَنْ ضَرَبْتَ؟).

ويستويان في مثل الصورة الرابعة

١. إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير (ما) التعجبية.

٢. وتَضَمَّنت الجملةُ الثانيةُ ضميره.

٣. أو كانت معطوفة بـ: الفاء، لحصول المشاكلة:

١. رَفَعْتَ.

٢. أو نَصَبْتَ.

وذلك نحو:

١. (زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لأجْلِهِ).

٢. أو (فَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ).

بخلاف: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ)، فلا أثَر للعطف.

فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول، ولم يعطف بالفاء:

١. فالأخفش والسِّيرَافي: يمنعان النصب، وهو المختار.

٢. والفارسيُّ وجماعة: يُجِيزُونه.

٣. وقال هشام: الواو، كـ: الفاء.

وهذه أمور مُتَمِّمَات لما تقدم

أحدها	الثاني	الثالث	الرابع
أنَّ المُشْتَغِلَ عن الاسم السابق، كما يكون فعلا، كذلك يكون اسمًا، لكن بشروط ثلاثة: أحدها، أن يكون: وصفًا. الثاني، أن يكون: عاملا. الثالث، أن يكون: صالحًا للعمل فيما قبله. وذلك، نحو: "زَيْدٌ أنا ضارِبُهُ الآنَ أو غدًا". بخلاف، نحو: "زَيْدٌ عَلَيْكَهُ" و "زَيْدٌ ضَرْبًا إيّاهُ"، لأنَّهما غير صفة. نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَّزَ تقديمَ: ١. معمول اسم الفعل، وهو: الكسائي. ٢. ومعمولِ المصدر الذي لا ينحلّ بحرف مصدري، وهو: المبرد والسِّيرافي. وبخلاف، نحو: ١. "زَيْدٌ أنا ضارِبُهُ أمْسِ"، لأنَّه غير عامل على الأصحِّ. ٢. و "زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ". ٣. و "وجهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ". لأنَّ الصِّلَةَ والصِّفَةَ المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.	لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين: العاملِ والاسمِ السابِقِ، وكما تحصل العُلْقَة: ١. بضميره المتصل بالعامل، كـ: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ". ٢. كذلك تحصل: - بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: "زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ". - أو باسم مضاف، نحو: "زَيْدًا ضَرَبْتُ أخاهُ". - أو باسم أجنبي، أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم، بشرط أن: يكون التابع: ١) نعتًا له، نحو: "زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ". ٢) أو عطفًا بالواو، نحو: "زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وأخاهُ". ٣) أو عطفَ بيان، كـ: "زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أخاهُ". فإن قَدَّرت الأخ بدلا، بطلت المسألة: رفعتَ أو نصبتَ. إلا إذا قلنا: عاملُ البدلِ والمبدل منه واحد، صَحَّ الوجهان.	يجب كون المُقَدَّر: ١. في نحو: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"، من معنى العامل المذكور ولَفْظِهِ. ٢. وفي بقية الصُّوَرِ: من معناه دون لفظه، فيقدر: - جاوزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ. - و أهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أخاهُ.	إذا رفع فعلٌ: ١) ضميرَ اسمٍ سابق، نحو: "زَيْدٌ قامَ"، أو "غُضِبَ عَلَيْهِ". ٢) أو ملابسًا لضميره، نحو: "زَيْدٌ قامَ أبُوهُ". فقد يكون ذلك الاسم: واجبَ الرفع: ١. بالابتداء: ● كـ: "خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ قامَ". ● و "لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَدَ"، إذا قدرت "ما" كافة. ٢. أو بالفاعلية، نحو: (وإن أحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ)[التوبة٦]، و "هَلا زَيْدٌ قامَ". وقد يكون: ١. رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية، نحو: "زَيْدٌ قامَ"، عند المبرد ومُتَابِعِيهِ. ٢. وغَيْرُهُم: يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل. ٣. وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية: - نحو: "زَيْدٌ لِيَقُمْ". - ونحو: "قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قَعَدَ". - ونحو: (أبَشَرٌ يَهْدُونَنا)[التغابن٦]. - و (أأنتم تَخْلُقُونَهُ)[الواقعة٥٩]. ٤. وقد يستويان، نحو: "زَيْدٌ قامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ".

هذا باب التَّعَدِّي واللُّزُوم

الفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُوم	الثاني: المتَعدِّي، وله علامتان:	الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرةَ علامة، وهي:
وهو: "كان" وأخواتها، وقد تقدمت.	إحداهما: أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء ضميرِ غيرِ المصدرِ. الثانية: أن يُبْنَى منه: اسمُ مفعولٍ تام. وذلك، ك: "ضَرَبَ". ألا ترى أنَّك: ١. تقول: "زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو"، فتَتَصِلَ به: هاءَ ضميرِ غيرِ المصدرِ، وهو: "زيد". ٢. وتقول: "هُو مَضْرُوبٌ"، فيكون تامًّا. وحكمه: أن ينصب المفعولَ به: ١) ك: "ضَرَبْتُ زَيْدًا". ٢) و "تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ". إلا إن ناب عن الفاعل: ١. ك: ضُرِبَ زَيْدٌ. ٢. و: تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ.	١. أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر. ٢. وأن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعول تام وذلك، ك: "خَرَجَ". • ألا ترى أنَّه لا يقال: "زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو". ولا "هُو مَخْرُوج". • وإنما يقال: "الخُروج خَرَجَهُ عَمْرٌو"، و "هُو مَخْرُوج بِهِ"، أو "إِلَيْهِ". وأن يدل: ٣. على سَجِيَّةٍ، وهي: ما لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ من وصف ملازم، نحو: جَبُنَ. و شَجُعَ. ٤. أو على عَرَض:وهو:ما لَيْسَ حركَةَ جسمٍ من وصف غير ثابت،ك:مَرِضَ،و كَسِلَ،و نَهِمَ إذا شبع ٥. أو على نظافة، ك: نَظُفَ. و: طَهُرَ. و: وَضُؤَ. ٦. أو على دَنَس، نحو: نَجُسَ و قَذُرَ. ٧. أو على مُطَاوعَة فاعِلِه لفاعِلِ فعل مُتَعَدٍّ لواحد: • نحو: كَسَرْتُهُ فانكسر و مَدَدْتُهُ فامْتَدَّ. • فلو طَاوعَ ما يتعدى فعلُه لاثنين، تعدَّى لواحدٍ، ك: عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فتَعَلَّمَهُ. أو يكون موازنًا لـ: ٨. افْعَلَلَّ، ك: اقْشَعَرَّ و اشْمَأَزَّ، أو لما أُلحِق به: وهو: افْوَعَلَّ، ك: اكْوَهَدَّ الفَرْخُ، إذا ارْتَعَدَ. ٩. أو لـ: افْعَنْلَلَ، ك: احْرَنْجَمَ. أو لما أُلحِق به: وهو: • افْعَنْلَلَ، بزيادة إحدى اللامين، ك: اقْعَنْسَسَ الجملُ، إذا أبى ينقاد. • و افْعَنْلَى، ك: احْرَنْبَى الديك، إذا انتفش للقتال.

تابع: باب التَّعَدِّي واللُّزوم، وحُكْمُ اللازم:

أن يَتَعدَّى بالجار، كـ:	وقد يُحذَف، ويبقى الجر شذوذًا	وقد يُحذَفُ ويُنْصَبُ المجرور، وهو ثلاثة أقسام:		
		١. سماعي جائز في الكلام	٢. سماعي خاص بالشعر	٣. قياسي
١. "عَجِبْتُ مِنْهُ". ٢. و "مَرَرْتُ بِهِ". ٣. و "غَضِبْتُ عَلَيْهِ".	كقوله: أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ ٢٣٥ أي: إلى كُلَيْبٍ.	سماعي جائز في الكلام المنثور: نحو: ١. "نَصَحْتُهُ". ٢. و "شَكَرْتُهُ". والأكثر: ذِكْر اللام. نحو: ١. (ونَصَحْتُ لَكُمْ)[الأعراف ٧٩]. ٢. (أنِ اشْكُرْ لِي)[لقمان ١٤].	وسَمَاعِيّ، خاصّ بالشعر: كقوله: كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ ٢٣٦ وقوله: آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ ٢٣٧ أي: ١. في الطريق. ٢. وعلى حَبِّ العراق.	وقياسيّ، وذلك في: ١) أنَّ. ٢) و أنْ. ٣) و كَيْ: نحو: ١. (شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلهَ إلاّ هُوَ)[آل عمران ١٨]. ٢. ونحو: (أوَعَجِبْتُمْ أنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)[الأعراف ٦٣]. ٣. ونحو: (كَيْلا يَكُونَ دُولَةً)[الحشر ٧]. أي: ١. بأنَّه. ٢. و مِنْ أنْ جاءكم. ٣. و لكيلا، وذلك إذا قَدَّرْتَ: "كي" مصدرية. وأهمل النحويون هنا ذكر "كي". واشترط ابنُ مالك في: أنَّ و أنْ، أمْنَ اللَّبْس، فَمَنَعَ الحذف في نحو: "رَغِبْتُ فِي أنْ تَفْعَلَ" أو "عَنْ أنْ تَفْعَلَ"، لإشكال المراد بعد الحذف. ويُشْكِل عليه: (وتَرْغَبُونَ أنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[النساء ١٢٧]، فحذف الحرف، مع أنَّ المُفَسِّرين اختلفوا في المراد.

شاهد، (٢٣٥): "كليبٍ" بالجر.. وقد حذف حرف الجر، وأبقى عمله، والتقدير: إلى كليب.

شاهد، (٢٣٦): "عسل الطريق"، حيث حذف حرف الجر، وهو: "في"، ونصب الاسم الذي كان مجرورًا "الطريق"، والتقدير: "كما عسل في الطريق".

شاهد، (٢٣٧): "آليت حَبَّ العراق" حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل "آلى"، ونصب الاسم المجرور، وذلك للضرورة الشعرية.

فصل

لبعض المفاعيل الأصَالَةُ في التقدم على بعض، إما بكونه:

١. مبتدأ في الأصل.

٢. أو فاعلا في المعنى.

٣. أو مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا، والآخر مقيد لفظًا أو تقديرًا.

وذلك، كـ: "زَيْدًا" في:

١) "ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائمًا".

٢) و "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا".

٣) و "اخْتَرْتُ زَيْدًا القَوْمَ" أو "مِنَ القَوْمِ".

ثم قد يجب الأصلُ كما:

١. إذا خِيفَ اللَّبسُ، كـ: "أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا".

٢. أو كان الثاني محصورًا، كـ: "مَا أَعطَيْتُ زيدًا إلاّ دِرْهَمًا".

٣. أو ظاهرًا، والأولُ ضميرٌ، نحو: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)[الكوثر ١]،

وقد يمتنع كما:

١. إذا اتَّصلَ الأولُ بضمير الثاني، كـ: "أَعْطَيْتُ المَالَ مَالِكَهُ".

٢. أو كان محصورًا، كـ: "ما أعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلاّ زَيْدًا".

٣. أو مضمرًا، والأولُ ظاهر، كـ: "الدِّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا).

فصل

يجوز حَذْفُ المفعول لغرض:

١. إما لفظي:

– كتَنَاسُبِ الفواصل في:

١) نحو: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)[الضحى ٣].

٢) ونحو: (إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى)[طه ٣].

– وكالإيجاز في نحو: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا)[البقرة ٢٤].

٢. وإما معنوي:

– كاحتقاره في نحو: (كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ)[المجادلة ٢١]، أي: الكافرين.

– أو لاستهجانه،كقول عائشة رضي الله عنها:"ما رَأى مِنِّي ولا رَأَيْتُ مِنْهُ" أي:العَوْرَةَ.

وقد يمتنع حَذْفُه:

١.كأن يكون محصورًا، نحو: "إنما ضَرَبْتُ زَيْدًا".

٢.أو جوابًا، كـ: "ضَرَبْتُ زيدًا"، جوابًا لمن قال: "مَنْ ضَرَبْتَ؟".

فصل

وقد يُحْذَفُ ناصبُه إن عُلِمَ، كقولك:

- لمن سَدَّدَ سهمًا: "القِرْطَاسَ".
- ولمن تَأَهَّبَ لسفرٍ: "مَكَّةَ".
- ولمن قال: مَنْ أضْرِبُ؟: "شَرَّ الناس".

بإضمار: تُصِيب و تُرِيد و اضْرِب.

وقد يجب ذلك كما في:

١. الاشتغال، كـ: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ".

٢. والنداء، كـ: "يَا عَبْدَ اللهِ".

٣. وفي الأمثال، نحو: "الكِلابَ عَلَى البَقَرِ" أي: أرْسِل.

٤. وفيما جرى مجرى الأمثال، نحو: (انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[النساء ١٧١]، أي: وأتُوا.

٥. وفي التحذير بـ: إيَّاك، وأخواتها نحو: "إِيَّاكَ والأَسَدَ" أي: إيَّاك بَاعِدْ واحْذَرِ الأَسَدَ.

٦. وفي التحذير بغيرها بشرط:

أ عَطْفٍ.

ب أو تكرار.

نحو: "رَأْسَكَ والسَّيْفَ"، أي: باعد واحذر، ونحو: "الأَسَدَ الأَسَدَ".

٧. في الإغراء بشرط أحدهما: (العطف أو التكرار):

– نحو: "المُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ".

– ونحو: "السِّلاحَ السِّلاحَ".

بتقدير: الزم.

هذا باب التنازع في العمل، يُسَمَّى أيضًا باب الإعمال

وحقيقته

أن يتقدم:

١) فعلان متصرفان.

٢) أو اسمان يُشْبهانهما.

٣) أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشْبهه.

ويتأخّر عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

١. مثالُ الفعلين: (آتوني أفرِغْ عليْهِ قِطرًا)[الكهف ٩٦].

٢. ومثال الاسمين قوله:

عُهِدْتَ مُغيثًا مُغنيًا مَنْ أجَرْتَهُ ٢٣٨

٣. ومثالُ المُخْتلفَيْن (هَاؤمُ اقْرَؤُوا كِتابيَه)[الحاقة ١٩].

وقد تَتَنازَعُ ثلاثةٌ، وقد يكون المتنازَعُ فيه متعددًا، وفي الحديث: "تُسَبِّحُون وتُكَبِّرون وتُحَمِّدون دُبُرَ كل صلاةٍ ثلاثًا وثَلاثِين"، فتنازع ثلاثة، في اثنين: ظرفٍ ومصدرٍ.

وقد عُلم مما ذكرتُه أنَّ التنازع لا يقع:

١. بين حرفين.

٢. ولا بين حرف وغيره.

٣. ولا بين جامدين.

٤. ولا بين جامد وغيره.

وعن المبرد إجازتُه في فِعْلَي التعجب، نحو:

- "مَا أحْسَنَ وأجْمَلَ زَيْدًا".
- و "أَحْسِنْ بِهِ وأَجْمِلْ بِعَمْرٍو".

٥. ولا في معمول متقدِّم، نحو: "أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ وأكْرَمْتَ" أو "شتمته"، خلافًا لبعضهم.

٦. ولا في معمول متوسِّطٍ، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا وأكْرَمْتُ" خلافًا للفارسي.

٧. ولا في معمول متوسِّطٍ، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا وأكْرَمْتُ" خلافًا للفارسي.

٨. ولا في نحو: فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ ومَنْ بِهِ...٢٣٩، خلافًا له و للجُرْجَاني:

- لأنَّ الطالب للمعمول إنما هو الأول.
- وأما الثاني فلم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرَّد التقوية، فلا فاعل له.
- ولهذا قال: أَتَاكِ أَتَاكِ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ٢٤٠
- ولو كان من التنازع لقال: "أَتَاكِ أَتَوْكِ" أو: "أَتَوْكِ أَتَاكِ".

٩. ولا في نحو: وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا ٢٤١

١) بل "غَرِيمُهَا": مبتدأ.

٢) و "ممطولٌ" و "مُعَنى": خَبَرَان.

٣) أو "ممطولٌ": خبر، و "مُعَنًّى": صفة له أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: "زَيْدٌ ضَرَبَ وأَكْرَمَ أَخَاهُ"، لأنَّ السببي منصوب.

شاهد، (٢٣٨) فيه: قوله: "مغيثًا مغنيًا من أجرته" حيث تقدم العاملان مغيثًا ومغنيًا، وكل منهما اسم فاعل، وتأخر عنهما معمول واحد: "من أجرته"، وكل من العاملين يطلب المعمول المتأخر مفعولًا به، لأنَّ فاعل كل منهما ضمير مستتر، وأعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف هذا الضمير.

شاهد، (٢٣٩): "هَيهات هيهات العقيقُ" فقد تقدم عاملان وتأخر عنهما معمول واحد (العقيق)، والمتبادر أن العاملين يتنازعان العمل في ذلك العمل، ولكن العمل للأول منهما فقط، لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوبًا لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى، ولكن هذا لا يستقيم في هذا المثال.

شاهد، (٢٤٠): "أتاكِ أتاكِ اللاحقون" حيث أنَّ هذا التركيب ليس من باب التنازع، وأنَّ العامل الثاني جاء به لتقوية العامل الأول وتأكيده، ولو كان من باب التنازع فلا بد أنَّ يعمل العاملين في المعمول، ويعمل الآخر في ضميره، فلو عمل الأول في لفظه لقال: أتاكِ أتاكِ اللاحقون، ولو عمل الثاني في لفظه لقال: أتوك أتاك اللاحقون.

شاهد، (٢٤١): "وعزة ممطول معنى غريمها" ففي ظاهر الكلام أنَّه تقدم عاملان: ممطول ومعنى، وتأخر معمول وهو: غريمها، وكل واحد من العاملين يطلب المعمول على أنَّه نائب فاعل له، إلا أنَّ ابن مالك يرى أنَّ هذا ليس من باب التنازع، لأنَّه من شرط التنازع ألا أن يكون المتنازع فيه سببيًّا (مرفوعًا أو غير مرفوع)، وغريمها هنا سببي مرفوع لكونه اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضميره.

فصل، إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق: واختار الكوفيون: الأولَ لسَبْقِهِ. والبصريون: الأخيرَ لقُرْبِه.

فإن أعملنا الأولَ:	وإن أعملنا الثاني:	
	فإن احتاج الأولُ لمرفوع	وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ: لفظًا أو مَحَلًّا
في المتنازَعِ فيه، أعملنا الأخيرَ في ضميره، نحو: – (قَامَ وقَعَدَا). – أو (وضَرَبْتُهُمَا). – أو (ومَرَرْتُ بهما: أخواكَ). وبعضهم يُجيز حذف غير المرفوع لأنَّه فضلة، كقوله: بِعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ ٢٤٢ ولنا أنَّ في حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ العامِلِ للعملِ وقَطْعَه عنه، والبيت ضرورة.	١. فالبصريون يُضْمِرُونه: • لامتناع حذف العُمْدَة. • ولأنَّ الإضمار قبل الذكر قد جاء في: غير هذا الباب، نحو: "رُبَّهُ رَجُلًا" و "نِعْمَ رَجُلًا". وفي الباب، نحو: "ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ"، حكاه سيبويه، وقال الشاعر: جَفَوْنِي ولَمْ أجْفُ الأخِلَّاءَ إنَّنِي ٢٤٣ ٢. والكسائيُّ وهشامٌ والسُّهَيْلِيُّ يُوجِبُون الحذفَ تَمَسُّكًا بظاهر قوله: تَعَفَّقَ بالأرْطَى لَهَا وأرَادَهَا رِجَالٌ...... ٢٤٤ إذ لم يقل: "تَعَفَّقُوا" ولا "أرَادُوا". ٣. والفَرَّاء يقول: • إن استوى العاملان في طلب المرفوع، فالعملُ لهما، نحو: "قَامَ وقَعَدَ أخواكَ". • وإن اختلفا: أضمرته مُؤَخَّرًا، ك: "ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا هُو".	١) فإن أوقعَ حَذْفُهُ في لَبْسٍ. ٢) أو كان العاملُ: من باب: "كان". أو من باب: "ظَنَّ". ★ وجب إضمار المعمول مُؤَخَّرًا، نحو: ١. "اسْتَعَنْتُ واسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ". ٢. و "كُنْتُ وكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا إيَّاهُ". ٣. و "ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إيَّاهُ". ★ وقيل في باب "ظن" و "كان": يضمر مقدمًا. ★ وقيل: يظهر. ★ وقيل: يحذف، وهو الصحيح، لأنَّه حَذْفٌ لدليل. ٣) وإن كان العامل من غير بَابَيْ: "كان". و "ظن": • وجب حذفُ المنصوبِ، ك: "ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيد". • وقيل: يجوز إضماره كقوله: إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ ٢٤٥ • وهذا ضرورة عند الجمهور.

شاهد، (٢٤٢): "يعشي ...لمحوا شعاعه" حيث يطلب كل من العاملين "يعشي ولمحوا"، المعمول المتأخر: "شعاعه"، ليعمل فيه، الأول يطلبه لأنَّه فاعل له، والثاني أعمل في ضميره على أنَّه مفعول به، ثم حذفه ولو ذكره لقال: يعشي الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه، وهذا الحذف لا يجوّزه البصريون إلا لضرورة الشعر.

شاهد، (٢٤٣): "جفوني ولم أجف الأخلاء" أعمل الفعل الثاني: "أجف"، في المعمول المتأخر "الأخلاء"، فنصبه على أنَّه مفعول به، وأعمل الأول "جفوني" في ضميره، وهو: واو الجماعة، وفيه يعود الضمير على متأخر.

شاهد، (٢٤٤): "تعفق ...وأرادها رجال"، استشهد به النحاة أنَّه إذا أعمل ثاني العاملين في لفظ المعمول، وأعمل الأول في ضميره، وجب حذف الضمير ولو كان مرفوعًا لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر.

شاهد،(٢٤٥): "ترضيه ويرضيك صاحب" أعمل العامل الثاني "يرضيك" في المعمول "صاحب"، وأعمل الأول في ضميره "ترضيه" مع أنَّه يطلبه مفعولًا. وذكر الضمير هنا للضرورة، لأنَّ فيه عود الضمير على متأخر بلا ضرورة

مسألة

إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضمير	
١. وكان ذلك الضمير: خبرًا عن اسم. ٢. وكان ذلك الاسم، مخالفًا في: ● الإفراد. ● والتذكير. ● أو غيرهما. للاسم المُفَسّر له، وهو المتنازَع فيه. وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: "أَظُنُّ ويَظُنَّاني أَخًا الزَّيْدَيْنِ أخويْنِ". وذلك لأنَّ الأصل: "أظن ويظنني الزيدين أخوين". ★ ف: أظن، يطلب: "الزيدين أخوين": مفعولين. ★ و يظنني، يطلب "الزيدين" فاعلا، و "أخوين" مفعولا. ★ فأعْمَلنَا الأولَ فَنَصَبْنَا الاسمين: "الزيدين أخوين". ★ وأضمرنا في الثاني ضمير: "الزيدين"، وهو: الألف. ★ وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، و الياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسِّر للضمير الذي يُؤتَى به، فإنَّ الياء للمفرد و"الأخوين" تثنية، فَدَارَ الأَمْرُ: ١) بين إضماره مُفْرَدًا لِيُوافق المخبَرَ عنه. ٢) وبين إضماره مُثَنًى ليوافق المفَسِّرَ. وفي كل منهما محذور، فوجب العدولُ إلى الإظهار فقلنا: "أخًا". ★ فَوافَقَ المخبَرَ عنه. ★ ولم يَضُرَّهُ مخالَفَتُه لـ: "أخوَيْنِ"، لأنَّهُ اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره.	هذا تقرير ما قالوا، ولمَ يَظْهر لي فَسَادُ دَعْوى التنازعِ في الأخوين، لأنَّ "يَظُنُّنِي" لا يطلبه لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد. وعن الكوفيين أنَّهم أجازوا فيه وجهين: ١) حَذْفَهُ. ٢) وإضْمارَهُ على وفْقِ المخبَرِ عنه.

هذا باب المفعول المطلق

أي: الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنا: "مفعول"، صِدْقًا غير مُقَيَّد بالجارِّ.

وهو: اسم يُؤَكِّد عامِلَه أو يُبَيِّنُ نوعه أو عَدَدَه، وليس خبرًا ولا حالًا، نحو:

١. "ضَرَبْتُ ضَرْبًا".

٢. أو "ضَرْبَ الأمير".

٣. أو "ضَرْبَتَيْنِ".

بخلاف:

١) نحو: "ضَرْبُك ضَرْبُ اليم".

٢) ونحو: (وَلَّى مُدْبِرًا)[النمل١٠].

وأكثر ما يكون المفعول المطلق: مَصْدَرًا.

والمصدر: اسمُ الحدث الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد، نحو:

١) "اغْتَسَلَ غُسْلًا".

٢) و "وَتَوَضَّأ وُضُوءًا".

٣) و "أعْطَى عطاءً".

فإنَّ هذه أسماءُ مصادر.

وعامِلُه:

١. إما مصدرٌ مثلُه، نحو: (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)[الإسراء٦٣].

٢. أو ما اشتق منه:

١) من فعل، نحو: (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيمًا)[النساء١٦٤].

٢) أو وصفٍ، نحو: (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا)[الصافات١].

- وزعم بعضُ البصريين أنَّ: الفعل أصل للوصف.
- وزعم الكوفيون أنَّ: الفعل أصل لهما.

فصل، ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، ما يدل على المصدر مِنْ:

الأول والثاني والثالث والرابع

١) صِفَةٍ، كـ:

- "سِرْتُ أحسَنَ السَّيْرِ".
- و "اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ".
- و "ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ" إذ الأصل: "ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الأميرِ اللِّصَّ"، فحذف الموصوف ثم المضاف.

٢) أو ضميره:

- نحو: "عَبْدَ الله أظُنُّهُ جالِسًا".
- و نحو: (لا أعَذِّبُهُ أحَدًا).

٣) أو إشارةٍ إليه، كـ: "ضَرَبْتُهُ ذلك الضَّرْب".

٤) أو مُرَادِفٍ له:

- نحو: "شَنِئْتُهُ بُغْضًا".
- و "أحْبَبْتُهُ مِقَةً".
- و "فَرِحْتُ جذَلًا"، وهو بالذال المعجمة: مصدر جَذِل بالكسر.

الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع

٥) أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام:

- اسْمُ مصدرٍ، كما تقدم.
- واسْمُ عَيْنٍ.
- ومصدرٌ لفعل آخر، نحو:

١) (وَاللهُ أنْبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نَبَاتًا)[نوح١٧].

٢) (وَتَبَتَّلْ إلَيْهِ تَبْتِيلًا)[المزمل٨].

و الأصل:

- إنْبَاتًا.
- و تَبَتُّلًا.

٦) أو دالٍّ على نوع منه:

- كـ: "قَعَدَ القُرْفُصاءَ".
- و "رَجَعَ القَهْقَرَى".

٧) أو دال على عدده:

- كـ: "ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ".
- (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)[النور٤].

٨) أو دال على آلته، كـ: "ضَرَبْتُهُ سَوْطًا" أو "عَصًا".

٩) أو "كل":

- نحو: (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ)[النساء١٢٩].
- وقوله: يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أنْ لا تَلاقِيا ٢٤٦

١٠) أو "بعض"، كـ: "ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ".

شاهد، ٢٤٦: "يظنان كل الظن" حيث نصب "كلّ" على أنَّه مفعول مطلق نائب عن المصدر.

مسألة

المصدرُ:

١. المؤكَّد لا يُثَنَّى ولا يُجمع باتفاقٍ:

- فلا يقال: (ضَرْبَيْن).
- ولا (ضُرُوبًا).

لأنّه:

- ك: ماءٍ.
- و عَسَلٍ.

٢. والمختومُ بتاءِ الوحْدَة، كـ: ضَرْبَة، بعكسه باتفاقٍ.

فيقال:

- (ضَرْبَتَيْن).
- و (ضَرَبَات).

لأنّه:

- ك: تَمْرَة.
- و كلمة.

٣. واخْتُلِفَ في النَّوْعِيِّ:

فالمشهورُ: الجواز.

وظاهِرُ مذهب سيبويه: المنعُ، واختارهُ الشَّلَوْبِين

١. اتفقوا على أنّه يجوز لدليل:

- مقالي.
- أو حالي.

حَذْفُ عامل المصدر غير المؤكد:

١) كأن يقال: "مَا جَلَسْتَ"، فتقول: "بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا" أو "بَلَى جلسَتَيْن".

٢) وكقولك لمن قَدِمَ من سفر: "قُدُومًا مُبَارَكًا".

٢. وأما المؤكِّدُ، فزعَمَ ابنُ مالك أنّه لا يُحْذَفُ عاملُه، لأنّه إنما جِيءَ به لتقويته وتَقْرِير معناه، والحذفُ مُنَافٍ لهما.

ورَدَّهُ ابْنُه بأنّه قد حُذِفَ:

١) جوازًا في نحو: "أنت سَيْرًا".

٢) ووجوبًا:

- في "أنت سَيْرًا سَيْرًا".
- وفي نحو: "سَقْيًا ورَعْيًا".

فصل

وقد يُقَام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِه، فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

١. مالا فِعْلَ له، نحو:

- "وَيْلَ زَيْدٍ".
- و "وَيْحَهُ".
- و وبَلْهَ الأَكُفِّ..........٢٤٧.

فيُقَدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ: "قَعَدْتُ جُلُوسًا".

٢. وما له فِعْلٌ، وهو نوعان:

١) واقع في الطَّلَب وهو الوارد:

- دُعَاء، ك: "سَقْيًا و رعيا، و جَدْعًا".
- أو أمرًا، أو نهيًا:

١. نحو"قِيَامًا لا قُعُودًا".

٢. ونحو: (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[محمد٤].

٣. وقوله: فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ٢٤٨

١) كذا أطلق ابنُ مالك.

٢) وخصَّ ابنُ عصفورٍ الوُجُوبَ بالتكرار، كقوله: فَصَبْرًا في مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا٢٤٩

- أو مقرونًا باستفهام تَوْبِيخِيٍّ:

١. نحو: أتوانيًا وقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ.

٢. وقوله: أَلُؤْمًا لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابا؟٢٥٠

٢) وواقع في الخَبَر، وذلك في مسائل. (تبحث بمشيئة الله تعالى تاليا)

شاهد، (٢٤٧): "بله الأكف" بجر "الأكف" على أنَّ "بله" مصدر لا فعل له من لفظه، و"الأكف": مجرورة مضافة للمصدر.

شاهد، (٢٤٨): "ندلًا زريق المال" فندلًا مصدر يقوم مقام فعله، وهو واقع موقع الأمر، لأنَّ المقصود منه معنى اندل، أي اخطف.

شاهد، (٢٤٩): "صبرًا في مجال الموت صبرًا" فإنَّ صبرًا مصدر قائم مقام فعل الأمر المحذوف، لأنَّ المقصود منه معنى "اصبري"، وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة.

شاهد، (٢٥٠): "ألؤمًا واغترابًا" حيث المصدر واقع بعد همزة الاستفهام الدالة على التوبيخ، والفعل محذوف وجوبًا عند جميع العلماء.

تابع للصفحة السابقة، الحالات الخمس:

الأولى والثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
إحداها: مصادرُ مَسْمُوعَة، كَثُرَ استعمالُهَا، ودَلّتِ القرائنُ على عاملها، كقولهم: ١) عند تذكر نعمة وشدة: ١) "حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا". ٢) و "صَبْرًا لا جَزَعًا". ٢) وعند ظهور أمر مُعْجب: "عَجَبًا". ٣) وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مغضوب عليه: ١) "أَفْعَلُهُ وكَرَامَةً ومَسَرَّةً". ٢) و "لا أَفْعَلُهُ ولا كَيْدًا ولا هَمًّا". الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله، نحو: (فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً) محمد٤.	أن يكون: ١. مكررًا. ٢. أو محصورًا. ٣. أو مُسْتَفْهَمًا عنه. وعاملُه خَبَرٌ عن اسمِ عينٍ، نحو: ١. "أنت سَيْرًا سَيْرًا". ٢. و "مَا أنت إلاَّ سَيْرًا". ٣. و "إنما أنت سَيْرَ البَرِيدِ". ٤. و "أأنت سَيْرًا".	أن يكون مؤكدًا لنفسه أو لغيره: فالأول: الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، نحو: "لَهُ عَلَيَّ ألفٌ عُرْفًا" أي: اعترافًا. والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغَيْرَهُ، نحو: ١) "زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا". ٢) و"هذا زَيْدٌ الحقَّ لا البَاطِلَ". ٣) و"لا أفعَلُ كَذَا البَتَّةَ".	أن يكون: ١) فعلا عِلاجِيًا تشبيهيًا. ٢) بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه. كـ: "مَرَرْتُ بزَيْدٍ فإذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ". ويجب الرفع: ١. في نحو: (لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحُكَمَاءِ)، لأنَّه معنوي لا عِلاجِيٌّ. ٢. وفي نحو: (صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ)، لعدم تَقَدُّمِ جملةٍ. ٣. وفي نحو: (فإذا في الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ). ٤. ونحو: (فإذا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الحمَامِ)، لعدم تَقَدُّمِ صاحبه. وربما نصب نحو هذين، لكن على الحال. تنبيه: مثلُ: (لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ). قولُه: مَا إن يَمَسُّ الأرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ٢٥١. لأنَّ ما قبله بمنزلة: (لَهُ طَيٌّ)، قالهُ سيبويه.

شاهد، (٢٥١): "طي المحمل" نُصِبَ "طيَّ" على أنه مصدر تشبيهي منصوب بفعل محذوف وجوبًا.

هذا باب المفعول له

اسمه، ومثاله، وشروطه

ويُسَمَّى المفعولَ لأجلِهِ، ومن أجله، ومِثَالُه: (جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ).

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمُور:

١. كونه مَصْدَرًا، فلا يجوز: (جِئْتُكَ السَّمْنَ والعَسَلَ)، قاله الجمهور.

وأجاز يونسُ (أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ) بمعنى: مهما يُذْكَر شخصٌ لأجل العبيد، فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه.

٢. وكونه قلبيًّا، كـ: الرَّغْبَة، فلا يجوز: (جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلعِلْمِ)، ولا (قَتْلًا للكافرِ)، قاله ابنُ الخَبَّاز وغيرُه،

وأجاز الفارسيُّ: (جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ) أي: لتضرب زيدًا.

٣. وكونه عِلَّةً:

١) عَرَضًا كان، كـ: رَغْبَة.

٢) أو غير عَرَضٍ، كـ: (قَعَدَ عَنِ الحرْبِ جُبْنًا).

٤. واتحادُه بالمعلَّلِ به وقْتًا، فلا يجوز: (تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ)، قاله الأعلم والمتأخرون.

٥. واتحادُه بالمعلّل به فاعلًا، فلا يجوز: (جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيَّاي)، قاله المتأخرون أيضًا، وخالفهم ابنُ خروف.

العمل عند فقد شرط من شروطه

ومتى فَقَدَ المعلّلُ شرطًا منها، وجَبَ عند من اعتبر ذلك الشرط: أن يُجَرّ بحرف التعليل، ففاقد:

الأول، نحو: (والأَرْضَ وضَعَهَا لِلأنامِ)[الرحمن ١٠].

والثاني، نحو: (ولا تَقْتُلُوا أولادَكُمْ مِنْ إمْلاقٍ)[الأنعام ١٥١].

بخلاف (خَشْيَةَ إمْلاقٍ)[الإسراء ٣١].

والرَّابِع، نحو: فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا٢٥٢

والخَامِس، نحو: وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ٢٥٣

وقد انتفى الاتحادان في: (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[الإسراء ٧٨].

جر المستوفي للشروط

ويجوز جَرُّ المستوفي للشروط:

١. بكثرة إن كان بـ: أل.

٢. وبقلة إن كان مجردًا.

وشاهِدُ القليلِ فيهما:

- قولُه: لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ٢٥٤
- وقوله: مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ٢٥٥

٣. ويَسْتَوِيَان في المضاف:

١) نحو: (يُنْفِقُونَ أمْوالَهُمُ ابْتِغاءَ مَرْضَاتِ اللهِ)[البقرة ٢٦٥].

٢) ونحو: (وإنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ)[البقرة ٧٤].

٣) قيل: ومثلُه: (لإيلافِ قُرَيْشٍ)[قريش ١]، أي: فليعبدوا ربَّ هذا البيت، لإيلافهم الرحلتين، والحَرْفُ في هذه الآية: واجِبٌ عند من اشترط اتحاد الزمان.

شاهد(٢٥٢): "لنوم" فإنَّ النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه فلذلك جره بالحرف.

شاهد(٢٥٣): "لذكراك"، جاء بها علة للهزة والعرو، ولكن فاعل العرو هو الهِزّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، فلاختلاف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام.

شاهد(٢٥٤): "الجبن" فهو مصدر مفعول لأجله، وقد نصبه مع كونه مقرونًا بـ: ال، وهذا قليل، والكثير فيه أن يأتي مجرورًا بحرف جر دال على التعليل.

شاهد(٢٥٥): "لرغبة" مصدر قلبي واقع مفعول لأجله، وقد جره بحرف التعليل "اللام" مع كونه مجردًا من ال ومن الإضافة، وهذا قليل، والكثير أن يكون منصوبًا.

هذا باب المفعول فيه وهو المسمى ظَرْفًا

تعريف الظرف، ما ضُمِّنَ معنى: (في) باطِّرَادٍ من: اسمِ وقتٍ. أو اسم مكان. أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُه على أحدهما. أو جارٍ مَجْرَاه.

فالمكان والزمان	والذي عَرَضَتْ دلالتُه على أحدهما، أربعة:	والجاري مجرى أحدهما:	وخرج عن الحد ثلاثة أمور
كـ، (امْكُثْ: ١. هُنَا. ٢. أَزْمُنًا).	١. أسماءُ العددِ المميزة بهما، كـ: (سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلاثِينَ فَرْسَخًا). ٢. وما أفيد به كلية أحدهما أو جُزْئيته: – كـ: (سِرْتُ جميعَ اليَوْمِ جمِيعَ الفَرْسَخِ). – أو: (كُلَّ اليَوْمِ كُلَّ الفَرْسَخِ). – أو: (بَعْضَ اليَوْمِ بَعْضَ الفَرْسَخِ). – أو (نِصْفَ اليَوْمِ نِصْفَ الفَرْسَخِ). ٣. وما كان صفة لأحدهما، كـ: (جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ). ٤. وما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثم أُنيبَ عنه بعد حَذْفه، والغالبُ: ١) في هذا النائب أن يكون: مَصْدَرًا. ٢) وفي المَنُوبِ عنه أن يكون: زمانًا. ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا: لوقتٍ. أو لمقدارٍ. نحو: – (جِئْتُك صَلاةَ العَصْرِ) أو (قُدُومَ الحَاجِّ). – و (أَنتظِرُك حَلَبَ نَاقَةٍ) أو (نَحْرَ جَزُورٍ). ١) وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ. نحو: (لا أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ)، والأصلُ: مُدَّةَ غَيْبَةِ القَارِظَيْنِ. ٢) وقد يكون المنوبُ عنه مكانًا. نحو: (جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ)، أي: مكان قُرْبه.	ألفاظٌ مسموعةٌ توسَّعوا فيها، فنصبوها على تضمين معنى، (في): ١) كقولهم: (أَحَقًّا أَنَّك ذَاهِبٌ)، والأصل: "أَفي حَقٍّ"، وقد نطقوا بذلك، قال: أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمُ ٢٥٦ وهي جارية مَجْرَى ظرف الزمان، دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الجُثَث. ومثله: ٢) (غَيْرَ شَكٍّ). ٣) أو: (جَهْدَ رَأْيِي). ٤) أو: (ظَنًّا مِنِّي أَنَّك قائِمٌ).	أحدها، نحو: (وتَرْغَبُونَ أن تَنْكِحُوهُنَّ)[النساء ١٢٧]، إذا قدر بـ: في، فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا. والثاني: ١) نحو: (يَخَافُونَ يَوْمًا)[الإنسان ٧]. ٢) ونحو: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[الأنعام ١٢٤]. فإنَّهما ليسا على معنى: (في)، فانتصابهما على المفعول به، وناصبُ: (حيث)، يَعْلَم محذوفًا، لأنَّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا. والثالث: ١) نحو: (دَخَلْتُ الدَّارَ). ٢) و (سَكَنْتُ البَيْتَ). فانتصابهما إنما هو على التوسُّعِ بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنَّه لا يطرد تَعَدِّي الأفعال إلى: الدار و البيت، على معنى (في) لا تقول: صَلَّيْتُ الدَّارَ) ولا (نِمْتُ البَيْتَ).

الشاهد ٢٥٦: قوله: "أفي الحق" حيث صرح الشاعر بـ"في" الظرفية بدل قوله: حقًّا المنصوبة على الظرفية عند سيبويه وجمهور الكوفيين وابن مالك.

تابع موضوع المفعول فيه، الظرف

فصل

وحكمه: النَّصْبُ.

وناصبه: اللفظُ الدال على المعنى الواقع فيه.

ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أنَّ يكون مذكورًا، كـ: (امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا)، وهذا هو الأصل.

والثانية: أن يكون محذوفًا جوازًا، وذلك كقولك: (فَرْسَخَيْنِ)، أو (يَوْمَ الجُمْعَةِ)، جوابًا لمن قال: (كَمْ سِرْتَ؟) أو (مَتَى صُمْتَ؟).

والثالثة: أن يكون محذوفًا وجوبًا، وذلك في ست مسائل، وهي أن يقع:

١) صفةً، كـ: (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ).
٢) أو صلةً، كـ: (رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ).
٣) أو حالًا، كـ: (رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ).
٤) أو خبرًا، كـ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ).
٥) أو مُشْتَغَلًا عنه، كـ: (يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ).
٦) أو مسموعًا بالحذف لا غَيْرُ كقولهم: (حِينَئِذٍ الآنَ) أي: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن.

فصل، أسماء الزمان كلُّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك

١. مُبْهَمُهَا، كـ: حِينٍ و مُدَّة.
٢. ومُخْتَصُّها، كـ: يوم الخميس.
٣. ومَعْدُودُها، كـ: يومين و أسبوعين.

والصَّالحُ لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما المبهم وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ:

١- كـ: أسماء الجهات، نحو: أَمَامَ و وراء و يَمين و شِمَال و فَوْق و تَحْتَ.
٢- وشبهها في الشِّيَاع، كـ: ناحية و جانب و مكان.
٣- وكأسماء المقادير، كـ: مِيلٍ و فَرْسَخٍ و بَرِيدٍ.

والثاني ما اتَّحدَتْ مادته ومادة عامله:

- كـ: (ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ).
- و (رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو).
- وقوله تعالى: (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)[الجن ٩].

وأما قولهم:

١. (هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ).
٢. و (مَزْجَرَ الكَلْبِ).
٣. و (مَنَاطَ الثُّرَيَّا).

فشاذ، إذ التقدير: هو مني مُسْتَقِرٌّ في مقعد القابلة، فعامِلُه الاستقرارُ، ولو أُعمل:

١) في المقعد: قعد.
٢) وفي المزجر: زَجَرَ.
٣) وفي المَنَاط: ناط.

لم يكن شاذًا.

فصل، الظرف نوعان:

١. متصرف، وهو ما يُفَارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُسْتَعْمَل:

١) مبتدأ.
٢) أو خبرًا.
٣) أو فاعلًا.
٤) أو مفعولًا.
٥) أو مضافًا إليه.

كاليوم، تقول:

(اليَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَك). و (أَعْجَبَنِي اليَوْمُ).
و (أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ). و (سِرْتُ نِصْفَ اليَوْمِ).

٢. وغير متصرف، وهو نوعان:

١) ما لا يُفَارق الظرفية أصلًا:

- كـ: (قَطُّ).
- و (عَوْضُ).

تقول:

- مَا فَعَلْتُه قَطُّ.
- و لا أَفْعَلُه عَوْضُ.

٢) ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو:

١) قَبْلُ.
٢) و بَعْدُ.
٣) و لَدُنْ.
٤) و عِنْدَ.

فيحكم عليهن بعدم التصرف، مع أنَّ (مِنْ) تدخل عليهن، إذ لم يَخْرُجْن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأنَّ الظرف والجار والمجرور أخوان.

هذا باب المفعول معه

تعريفه

وهو: اسمٌ، فَضْلَةٌ، تالٍ لواو بمعنى مَعَ، تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ: (سِرْتُ والطَّرِيقَ) و (أنا سَائِرٌ والنِّيلَ).

فخرج باللفظ:

الأول:

- نحو: (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ).
- ونحو: (سِرْتُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ).

فإنَّ الواو داخلة:

في الأول: على فعل.

في الثاني: على جملة.

وبالثاني، نحو: (اشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو).

وبالثالث، نحو: (جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ).

وبالرابع، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ).

وبالخامس،نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه)، فلا يجوز فيه النصبُ، خلافًا للصَّيْمَرِي.

وبالسادس، نحو: (هذَا لَكَ وأبَاكَ)، فلا يتكلم به، خلافًا لأبي علي.

فإنَّ قلت: فقد قالوا: (مَا أنت وزَيْدًا؟) و (كَيْفَ أنت وزَيْدًا؟).

قلت:

- أكثرهم يرفع بالعطف.
- والذين نصبوا: قَدَّرُوا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ.
- والأصل: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده، بَرَزَ ضميرُه وانفصل.

والناصبُ للمفعول معه

ما سَبَقَهُ:

١. من فعل.
٢. أو شِبْهِهِ.

★ لا الواو، خلافًا للجُرْجَاني.

★ ولا الخِلافُ، خلافًا للكوفيين.

★ ولا محذوفٌ، والتقدير: سِرْتُ ولابَسْتُ النِّيلَ، فيكون حينئذٍ مفعولا به، خلافًا للزجاج.

فصل، للاسم بعد الواو خَمْسُ حالات

الحالة الأولى والثانية	الحالة الثالثة والرابعة	الحالة الخامسة
١. وجوب العطف، كما في: – (كل رجل وضَيْعَته). – ونحو: (اشْتَرك زَيْدٌ وعَمْرٌو). – ونحو: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرو قبله أو بعده)؛ لما بَيَّنَّا. ٢. ورُجْحَانه، كـ: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)، لأَنَّه الأصل وقد أمْكَنَ بلا ضَعْفٍ.	٣. ووجوبُ المفعولِ معه، وذلك في نحو: – (مَالَكَ وزَيْدًا). – و مَاتَ زَيْدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ). لامتناع العطف: في الأول، من جهة: الصناعة. وفي الثاني، من جهة: المعنى. ٤. ورُجْحَانه، وذلك في نحو قوله: فَكُونُوا أنتُمْ وبَني أبِيكُمْ٢٥٧ ونحو: (قُمْتُ وزَيْدًا) لِضَعْفِ العطف: في الأول، من جهة: المعنى. وفي الثاني، من جهة: الصناعة.	٥. وامْتِنَاعُهُمَا: كقوله: عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا٢٥٨ وقوله: وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا٢٥٩ ١) أما امتناعُ العطفِ: فلانتفاء المشاركة. ٢) وأما امتناعُ المفعولِ معه: – فلانتفاء المعية، في الأول. – وانتفاء فائدة الإعلام بها، في الثاني. ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: ١) وسَقَيْتُهَا مَاءً. ٢) وكَحَّلنَ العُيُونَا. هذا قول الفارسيِّ والفَرَّاء ومَنْ تبعهما وذهب الجَرْمِيُّ والمَازِنِيُّ والمبَرِّدُ وأبو عُبَيدة والأصمعي واليزيدي إلى أنه: لا حَذْفَ، وأنَّ ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور: بعامل يصح انصبابه عليهما، فيؤول: ١) زَجَّجْنَ بِـ: حَسَّنَّ. ٢) و عَلَفْتُهَا بِـ: أَنَلْتُهَا.

شاهد، (٢٥٧): "وبني أبيكم" فالنصب فيه على المعية راجح قوي لتعيينه المعنى المراد وفي العطف ضعف من جهة المعنى لأنَّ العطف يفيد المشاركة في الحكم، والمشاركة هنا غير مقصودة.

شاهد، (٢٥٨): "وماء" حيث لا يصح أن تكون معطوفة على "تبنًا" لعدم المشاركة، لأنَّ التبن غير الماء، ولا يصح نصبها على المعية، لأنَّ الواو ليست دالة على المصاحبة، فإن قوله: "وماء" مفعول به لفعل محذوف يقتضيه السياق.

شاهد، (٢٥٩): "وزججن الحواجب والعيونا" فإنَّ فعل "زججن" لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وإلى ما بعدها مع بقاء معناه الأصلي: "رققن"، إذ ما بعد الواو مفعول به لفعل محذوف، والواو عطفت جملة على جملة، أو أن يجعل الفعل أوسع من معناه الأصلي، فيتعدى إلى ما بعد الواو فتكون الواو عاطفة مفرد على مفرد.

هذا باب المستثنى

أدوات الاستثناء

للاستثناء أدَواتٌ ثمَان:

١. حرفان، وهما:

١) "إلاّ": عند الجميع.

٢) و (حَاشَا): عند سيبويه، ويقال فيها: حَاشَ، و حَشَا.

٢. وفِعْلان، وهما:

١) (لَيْسَ).

٢) و (لا يَكُونُ).

٣. ومُتَرَدِّدَان بين الفعلية والحرفية، وهما:

١) (خَلا): عند الجميع.

٢) و (عَدَا): عند غير سيبويه.

٤. واسْمَان، وهما:

١) (غَيْر).

٢) و (سِوى) بلُغَاتها، فإنه يقال:

١. سِوى، كـ: رِضى.

٢. و سُوى، كـ: هُدى.

٣. و سَواء، كـ: سَمَاء.

٤. و سِواء، كـ: بِنَاء، وهي أغْرَبُها.

فإذا استثني بـ (إلاّ):

وكان الكلام غيرَ تامٍّ

وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، فلا عَمَلَ لـ: إلاّ، بل يكون الحكم عند وجودها، مثلَه عند فَقْدِهَا، ويُسَمَّى استثناء مُفَرَّغًا.

وشرطه: كون الكلام غيرَ إيجابٍ، وهو:

١) النَّفيُ نحو: (وما مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ)[آل عمران ١٤٤].

٢) والنَّهْيُ، نحو:

- (ولا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إلاّ الحقَّ)[النساء ١٧١].
- (ولا تُجادِلُوا أهْلَ الكِتَابِ إلاّ بِالَّتِي هِيَ أحْسَنُ)[العنكبوت ٤٦].

٣) والاستفهامُ الإنكاريُّ، نحو: (فَهَل يُهْلَكُ إلاّ القَوْمُ الفَاسِقُونَ)[الأحقاف ٣٥].

فأما قوله تعالى: (ويَأبَى اللهُ إلاّ أن يُتِمَّ نُورَهُ)[التوبة ٣٢]، فحمل: (يأبى)، على: (لا يريد)، لأنَّهما بمعنى.

وإن كان الكلامُ تامًّا

(يبحث في اللوحة التالية)

تابع باب المستثنى: وإن كان الكلامُ تامًّا

<table dir="rtl">
<tr><th rowspan="2">فإن كان مُوجَبًا</th><th colspan="2">وإن كان الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ</th></tr>
<tr><th>فإن كان الاستثناء متصلا</th><th>وإن كان الاستثناء منقطعًا</th></tr>
<tr>
<td>وجب نَصْبُ المستثنى،
نحو: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)[البقرة ٢٤٩].
وأما قولُه:
عافٍ تغيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ والوَتِدُ ٢٦٠
فحمل (تغيَّر) على: (لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ)، لأنَّهما بمعنى.</td>
<td>فالأرجحُ: إتباعُ المستثنى للمستثنى منه:
• بَدَلَ بعضٍ، عند: البصريين.
• وعطفَ نسقٍ، عند: الكوفيين.
نحو:
١) (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[النساء ٦٦].
٢) (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ)[هود ٨١].
٣) (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)[الحجر ٥٦].
والنَّصْبُ عربيٌّ جَيِّدٌ، وقد قرئ به في السبع في: (قليل) و (امرأتك).
وإذا تَعَذَّر البدلُ على اللفظ، أبدل على الموضع.
★ نحو: (لا إلهَ إلاَّ اللهُ)، ونحو: (مَا فِيهَا مِنْ أحدٍ إلاَّ زيْدٌ)، برفعهما.
★ و (لَيْسَ زيد بشيءٍ، إلاَّ شيئًا لا يُعْبَأُ بِهِ)، بالنصب.
لأنَّ: "لا الجنسية"، لا تعمل في معرفة ولا في مُوجَبٍ، و "مِنْ" و "الباء" الزائدتين كذلك.
فإن قلت: (لا إلهَ إلاَّ اللهُ واحِدٌ)، فالرفع أيضًا، لأنَّها لا تعمل في مُوجَبٍ.
ولا يترجَّحُ النصبُ على الإتباع، لتأخُّر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: (ما فيها رَجُلٌ إلاَّ أخوك صالح)، خلافًا للمازني.</td>
<td>١) فإن لم يمكن تَسْلِيطُ العامل على المستثنى، وجب النصبُ اتفاقًا، نحو: (ما زَادَ هذَا المالُ إلاَّ ما نَقَصَ)، إذ لا يقال: زاد النقصُ، ومثلُه: (مَا نَفَعَ زَيْدٌ إلاَّ مَا ضَرَّ)، إذ لا يقال: نَفَعَ الضرُّ.
٢) وإن أمكن تَسْلِيطُهُ:
١) فالحجازيون: يوجبون النَّصْبَ، وعليه قراءة السبعة: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)[النساء ١٥٧].
٢) وتميمٌ: تُرَجِّحُه، وتُجِيزُ الإتباع، كقوله:
وبلدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنيسُ
إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العيسُ ٢٦١
وحمَلَ عليه الزمخشريُّ: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)[النمل ٦٥].</td>
</tr>
</table>

شاهد (٢٦٠): "إلا النؤي والوتد"، الأصل أنَّ الاستثناء تام، فيجب نصب المستثنى، إلا أنَّه ورد هنا مرفوعًا. فمن العلماء من قال أنَّ الاستثناء منفي بالمعنى، وإن لم ترد أداة النفي، ومنهم من قال: إنَّ "إلا" حرف بمعنى: لكن للاستدراك، وما بعدها مبتدأ وخبره محذوف.

شاهد (٢٦١): "إلا اليعافير"، ظاهره أنَّه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فوجب نصب المستثنى، إلا أنَّه ورد هنا مرفوعًا، وخرجه سيبويه بجعله كالاستثناء المفرغ الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، لذلك لا يجب نصب المستثنى

فصل

وإذا تَقَدَّم المستثنى على المستثنى منه:

١) وجَبَ نَصْبُه مطلقًا، كقوله:

ومَالِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ ٢٦٢

٢) وبعضُهم: يُجِيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي،

فيقول: (مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ أحَدٌ)، سمع يونس: (مَالِيَ إلاَّ أبُوكَ نَاصِرٌ)، وقال:

إذا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ ٢٦٣

ووجْهُه:

١) أنَّ العامل فُرِّغ لما بعد: إلا.

٢) و أنَّ المُؤَخَّرَ عامٌّ أُرِيد به خاص.

فصحَّ إبدالُه من المستثنى، لكنه بدل كل من كل.

ونَظِيرُه في أنَّ: المتبوعَ أُخِّرَ وصار تابعًا: (مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أحَدٍ)

فصل، وإذا تَكَرَّرَتْ "إلاَّ":

فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا:

١) تَلَتْ عاطفًا.

٢) أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها.

ألغيت.

فالأول، نحو: (ما جاء إلا زيد وإلا عمرو) فما بعد (إلا) الثانية معطوفٌ بـ: الواو على ما قبلها و (إلاّ) زائدة للتوكيد.

والثاني كقوله: (لا تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلا).

ف: (الفَتى) مُسْتَثْنى من الضمير المجرور بـ: الباء، والأرْجَحُ كونُه تابعًا له في جَرِّه، ويجوز كونُه منصوبًا على الاستثناء.

و (العَلا) بدلٌ من الفتى، بدل كل من كل، لأنَّهما لمسَمًّى واحد.

و (إلا) الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ ... إلاَّ رَسِيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ ٢٦٤

١) ف: (رسيمه) بدلٌ.

٢) و (رَمَلُه) معطوف.

٣) و (إلاّ) المقترنة بكل منهما مؤكدة.

وإن كان التكرار لغير توكيد، وذلك في غير بَابَي: العَطْفِ و البَدَلِ:

١) فإن كان العاملُ الذي قبل (إلاّ) مُفَرَّغًا، تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَات، ونَصَبْتَ ما عدا ذلك الواحِدَ، نحو: (مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بَكْرًا):

١) رفعت الأول بالفعل على أنَّه فاعل.

٢) ونصبت الباقي، ولا يَتَعَيَّن الأول لتأثير العامل، بل يترجح.

وتقول: (مَا رَأيْتُ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا إلاَّ بَكْرًا).

– فتنصب واحدًا منها بالفعل على أنَّه مفعول به.

– وتنصب البواقي بـ: إلا على الاستثناء.

٢) وإن كان العامل غير مُفَرَّغ:

١) فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه، نُصِبَتْ كلها، نحو: (مَا قَامَ إلاَّ زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحَدٌ).

٢) وإن تأخرت:

١) فإن كان الكلام إيجابًا، نصبت أيضًا كلها، نحو: (قَامُوا إلاَّ زَيْدًا إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بَكْرًا).

٢) وإن كان غيرَ إيجابٍ، أعْطِي واحِدٌ منها ما يُعْطَاه لو انفَرَدَ، ونصب ما عداه، نحو: (مَا قَامُوا إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بَكْرًا):

١) لك في واحد منها الرفعُ راجحًا، والنصبُ مرجوحًا.

٢) ويتعين في الباقي النصبُ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجحُ.

هذا حكم المستثنيات المكَرَّرَة بالنظر إلى اللفظ

شاهد، (٢٦٢): "ما لي إلا آل أحمد، وما لي إلا مذهب الحق" حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه، وفي هذه الحالة ينصب المستثنى في العبارتين.

شاهد، (٢٦٣): "إلا النبيون شافع" فقد تقدم المستثنى: "النبيون"، على المستثنى منه: "شافع"، والأصل نصب المستثنى، إلا أنَّ المؤلف خرجه بأنَّه استثناء مفرغ، واعتبر المستثنى فاعلًا ليكن التامة، وما بعده بدل كل من كل.

شاهد ٢٦٤: "إلا عمله، إلا رسيمه، إلا رمله" كرر "إلا" مرتين: "إلا رسيمه، إلا عمله" ف"إلا" الأولى حرف زائد، ورسيمه بدل من عمل، و"إلا" الثانية وما بعدها معطوف على رسيم، واجتمع في الشاهد النوعان اللذان تزاد فيهما "إلا": العطف والبدل

المستثنيات المكرَّرة بالنظر إلى اللفظ. (بحث في اللوحة السابقة)، وأما بالنظر إلى المعنى، فهو نوعان:

مالا يُمكن استثناءُ بَعْضِهِ من بَعْضٍ، كـ: زيد وعمرو وبكر	وما يُمكن، نحو: (لَهُ عِنْدِي عَشرَةٌ إلاّ أربَعَةً إلاّ اثنَيْنِ إلاّ واحِدًا)	فصل، وأصل (غير) أن يُوصَفَ بها:
ففي النوع الأول:	وفي النوع الثاني	١) إما نكرةٌ، نحو: (صَالِحًا غَيْرَ الذي كُنَّا نَعْمَلُ)[فاطر ٣٧].
١) إن كان المستثنى الأول داخلا –وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب– فما بعده داخل. ٢) وإن كان خارجًا –وذلك أن كان مستثنى من موجب– فما بعده خارج.	اختلفوا: ١) فقيل: الحكم كذلك، وإنَّ الجميع مستثنى من أصل العدد. ٢) وقال البصريون والكسائي: كلٌّ من الأعداد مستثنًى مما يليه، وهو الصحيح، لأنَّ الحمل على الأقرب متعين عند التردد. ٣) وقيل: المذهبان محتملان. وعلى هذا فالمقَرُّ به في المثال: ١) ثلاثة على القول الأول. ٢) وسبعة على القول الثاني. ٣) ومحتَمِلٌ لهما على الثالث. ولك في معرفة المتحصِّل على القول الثاني طريقتان: إحداهما، أن تُسْقِط الأول، وتَجْبُر الباقي بالثاني، وتُسْقِط الثالث، وإن كان معك رابع فإنَّك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. والثانية، أن تَحُطّ الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول.	٢) أو معرفةٌ كالنكرة، نحو: (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)[الفاتحة ٧]، فإنَّ موصوفها: (الذين)، وهم جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم. وقد تَخْرُجُ عن الصفة وتُضَمَّن معنى (إلاّ)، فيستثنى بها اسمٌ مجرور، بإضافتها إليه، وتُعْرَب هي بما يستحقُّه المستثنى بـ: إلا في ذلك الكلام: ١) فيجب نصبها: ١) في نحو: (قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ) و (مَا نَفَعَ هَذَا المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ)، عند الجميع. ٢) وفي نحو: (مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ)، عند الحجازيين. ٣) وعند الأكثر في نحو: (مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ). ٢) ويترجَّحُ عند قوم: ١) في نحو: هذا المثال. ٢) وعند تميم في نحو: (ما فيها أحد غير حمار). ٣) ويَضْعُفُ في نحو: (مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ). ٤) ويمتنع في نحو: (مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ).

فصل

والمستثنى بـ: (سِوى) كالمستثنى بـ: (بغير) في وجوب الخفض.

ثم قال الزجاج وابن مالك: سِوى، كـ: غَيْر، معنًى وإعرابًا ويؤيدهما حكايةُ الفَرّاء: (أتَاني سِواكَ).

وقال سيبويه والجمهور: هي ظرفٌ بدليل، وصْلِ الموصول بها، كـ: (جَاءَ الذي سِواكَ).

قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية، إلا في الشعر، كقوله:

وَلَمْ يَبْقَ سِوى العُدْوا

نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا٢٦٥

وقال الرُّمَّاني والعُكْبَرِي تستعمل:

١) ظرفًا غالبًا.

٢) وكـ: غيرٍ قليلا، وإلى هذا أذهب.

فصل

والمستثنى بـ:

١) (لَيْسَ).

٢) و (لا يكون).

واجبُ النصبِ، لأنَّه خبرهما:

١) وفي الحديث: (مَا انهَر الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ).

٢) وتقول: (أتَوْني لا يَكُونُ زَيْدًا).

واسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على:

١. اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق.

٢. أو البعضِ المدلول عليه بكله السابق.

فتقدير: (قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا):

١. ليس القَائِمُ.

٢. أو ليسَ بعْضهم.

وعلى الثاني، فهو نظير: (فَإن كُنَّ نِسَاءً)[النساء١١]، بعد تَقَدُّمِ ذكرِ الأولاد.

وجملتا الاستثناء:

١. في موضع نصب على الحال.

٢. أو مستأنفتان.

فلا موضع لهما.

شاهد، (٢٦٥): "ولم يبق سوى العدوان" حيث جاءت سوى فاعلًا لـ"يبق"، ومجيئها هكذا عند البصريين ضرورة شعرية، وعند الكوفيين جائز بشكل عام، وهو الأرجح لورودها في كثير من الشعر والنثر.

فصل وفي المستثنى بـ: (خَلا) و (عَدَا) وجهان:

أَحَدُهُمَا: الجرُّ، على أنَّهما حَرْفَا جَرٍّ وهو قليلٌ، ولم يَحْفَظْهُ سيبويه في: (عَدَا)، ومن شواهده قولُه:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ٢٦٦

وموضعهما نصب:

١) فقيل: هو نَصْبٌ عن تمام الكلام.

٢) وقيل: لأَنَّهما متعلقان بالفعل المذكور.

والثاني: النصب على أنَّهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعَ: إلاَّ، وفاعلهما: ضمير مستتر، وفي: مُفَسِّره، وفي: موضع الجملة، البحثُ السابقُ.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعين النصبُ، لتعين الفعلية حينئذٍ:

كقوله: أَلا كُلُّ شيءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ٢٦٧

وقوله: تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإنَّنِي٢٦٨، ولهذا دخلت نونُ الوقاية.

وموضعُ الموصولِ وصلتِهِ:

نَصْبٌ:

١) إما على الظرفية، على حذف مضاف.

٢) أو على الحالية، على التأويل باسم الفاعل.

فمعنى قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا:

١) قَامُوا وقْتَ مُجَاوَزَتِهِم زيدًا.

٢) أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا.

وقد يَجُرَّان على تقدير: (ما) زائدة.

فصل والمستثنى بـ: (حَاشَا):

١) عند سيبويه، مجرورٌ لا غيرُ.

٢) وسمع غيرُه النصبَ كقوله: (اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حَاشَا الشَّيْطَانَ وأبا الأصبغ).

والكلامُ في:

١) موضعها:

١) جارةً.

٢) و ناصبةً.

٢) وفي فاعلها.

كالكلام في أُخْتَيْهَا.

ولا يجوز دخول: "ما" عليها، خلافًا لبعضهم.

ولا دخولُ: (إلا)، خلافًا للكسائي.

شاهد، (٢٦٦) فيه: قوله: "عدا الشمطاء" حيث جر الاسم الواقع بعد عدا، على أنه حرف جر.

شاهد، (٢٦٧): "ما خلا الله" حيث جاءت خلا مسبوقة بـ"ما" المصدرية، وانتصب لفظ الجلالة بعدها، لأنَّ "خلا" في هذه الحالة فعل، لأنَّ حرف المصدر لا يدخل على الحروف.

شاهد ٢٦٨: "ما عداني" حيث جاءت "عدا" مسبوقة بما المصدرية، لذا كانت فعلًا، وليس حرفًا، لأنَّ ما المصدرية لا تدخل على الحرف، ومما يؤكد ذلك أنَّه ألحق بها نون الوقاية، وهي قبل ياء المتكلم تلزم الأفعال لا الحروف

هذا باب الحال

الحالُ نوعان:		مناقشة ابن هشام لبعض آراء الناظم
مُؤَكِّدَة	ومُؤَسِّسَة	
وستأتي	وهي وصْفٌ فَضْلَة مذكور لبيان الهيئة، كـ: ١)(جِئْتُ راكبًا). ٢)و (ضَرَبْتُه مَكْتُوفًا). ٣)و (لَقِيتُه رَاكِبَيْنِ). وخرج: ١) بذكر الوصفِ، نحو: (القَهْقَرى)، في: (رَجعْتُ القَهْقَرى). ٢) وبذكر الفضلة: الخبرُ في نحو: (زَيْدٌ ضَاحِكٌ). ٣) وبالباقي: ١) التمييزُ في نحو: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا). ٢) والنعتُ في نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ). فإنَّ: ١.ذِكْرَ التمييزِ لبيان جِنْس المتعجَّب منه. ٢.وذِكْرَ النعت لِتَخصيصِ المنعوت. وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا.	وقال الناظم: (الحَالُ وصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَذَا.....) ١) فالوصف، جِنْسٌ يشمل: ١) الخَبَرَ. ٢) والنعتَ. ٣) والحَالَ. ٢)وفَضْلَة، مُخْرِج لـ: الخبر. ٣)ومنتصب، مُخْرِجٌ لـ: نَعْتَي المرفوعِ والمخفوضِ، كـ: • (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ). • و (مَرَرْتَ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ). ٤)ومُفْهِمٌ في حال كذا، مُخْرِجٌ لـ: نعت المنصوب، كـ: (رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا)، فأنَّه إنما سيق لتقييد المنعوت، فهو لا يُفْهِمُ في حال كذا بطريق القَصْدِ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم. وفي هذا الحد نظر: ١. لأنَّ النَّصْبَ: حكم. ٢. والحكم: فرع التصور. ٣. والتصور: متوقِّفٌ على الحد. فجاء الدَّوْرُ.

فصل، للحال أربعة أوصاف (في هذه اللوحة الوصف الأول والوصف الثاني)

١– أن تكون مُنتَقِلة لا ثابتة، وذلك غالبٌ، لا لازمٌ	٢– أن تكون مُشتَقّةً: لا جامدة، وذلك أيضًا غالبٌ، لا لازم	
	وتقع جامدة مُؤَولة بالمشتق، في ثلاث مسائل	وتقع جامدة غير مُؤَولة بالمشتق، في سبع مسائل، وهي
ك: (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا). وتقع وصفًا ثابتًا في ثلاث مسائل: إحداها: أن تكون مُؤَكِّدَةً، نحو: (زَيْدٌ أبوك عَطُوفًا)، و (يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)[مريم ٣٣]. الثانية: أن يَدُلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبها، نحو: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطولَ مِنْ رِجْلَيْهَا) فـ: ١) (يديها): بدلُ بَعْضٍ. ٢) و (أطولَ): حال مُلازِمة. الثالثة: ١) نحو: (قَائِمًا بِالْقِسْطِ)[آل عمران ١٨]. ٢) ونحو: (أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)[الأنعام ١١٤]. ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع. ووهِمَ ابنُ الناظم فمثل بـ: (مفصلًا)، في الآية: للحال التي تَجَدَّد صاحبها.	إحداها: أن تَدُلَّ على تَشْبِيه، نحو: (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) و (بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَرًا وتَثَنَّتْ غُصْنًا)أي: شُجاعًا ومضيئة و مُعْتَدِلَة، وقالوا: (وقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَيْ عَيْرٍ) أي: مُصْطَحِبَيْنِ اصطحابَ عِدْلَيْ حمارٍ حين سقوطهما. الثانية: أن تَدُلَّ على مُفَاعَلَة، نحو: (بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)، أي: متقابضين، و (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ)، أي: متشافهين. الثالثة: أن تَدُلَّ على ترتيب، كـ: (ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا)، أي: مترتبين.	١. أن تكون موصوفة، نحو: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)[يوسف ٢]، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)[مريم ١٧]، وتسمى حالًا مُوطِّئَةً. ٢. أو دالة على سِعْر، نحو: (بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا). ٣. أو عدد، نحو: (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[الأعراف ١٤٢]. ٤. أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا). ٥. أو تكون نَوْعًا لصاحبها، نحو: (هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا). ٦. أو فَرْعًا، نحو: (هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا)، و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)[الأعراف ٧٤]. ٧. أو أصْلًا له، نحو: (هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا)، و (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا)[الإسراء ٦١]. تنبيه: أكْثَرُ هذه الأنواع وقوعًا مسألةُ التسعيرِ، والمسائلُ الثلاث الأولُ، وإلى ذلك يشير قوله: وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ. ويُفْهم منه أنّها تقع جامدةً في مواضعَ أُخَرَ بِقِلّةٍ، وأنّها لا تُؤَوَّل بالمشتق كما لا تُؤَوَّل الواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها. وزعم ابنه أنَّ الجميع مُؤَوَّل بالمشتقِّ، وهو تكلف. وإنما قلنا به في الثلاث الأول، لأنَّ اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي، فالتأويل فيها واجبٌ.

فصل، للحال أربعة أوصاف، (في هذه اللوحة الوصف الثالث والوصف الرابع)

٣– أن تكون نكرة لا معرفة	٤– أن تكون نَفْسَ صاحِبَهَا في المعنى فلذلك:
وذلك لازم، فإن ورَدَتْ بلفظ المعرفة أولَتْ بنكرة، قالوا: ١) (جَاءَ وحْدَهُ)، أي: منفردًا. ٢) و (رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ)، أي: عائدًا. ٣) و (ادْخُلُوا الأولَ فَالأولَ)، أي: مترتبين. ٤) و (جَاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، أي: جميعًا. ٥) و (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)، أي: معتركة.	جاز: (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا). وامتنع: (جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا). وقد جاءت مصادر أحوالا: بِقِلّة في المعارف، كـ: (جَاءَ وحْدَهُ) و (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ). وبكثرة في النَّكِرَاتِ، كـ: ١) (طَلَعَ بَغْتَةً). ٢) و (جَاءَ رَكْضًا). ٣) (وقَتَلْتُهُ صَبْرًا). وذلك على التأويل بالوصف، أي: ١) مُبَاغِتًا. ٢) و رَاكِضًا. ٣) و مَصْبُورًا، أي محبوسًا. ومَعَ كثرة ذلك: ١) فقال الجمهور لا يَنْقاس مطلقًا. ٢) وقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعًا من العامل: ١) فأجاز: (جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً). ٢) ومنع: (جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا). ٣) وقَاسَهُ الناظمُ وابنهُ: ١) بعد (أما)، نحو: (أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ) أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم. ٢) وبعد خَبَرٍ: ١) شُبِّهَ به مبتدؤه، كـ: (زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا). ٢) أو قُرِنَ هو بـ: أل الدال على الكمال، نحو: (أنت الرَّجُلُ عِلْمًا).

فصل، وأصْلُ صاحب الحال: التعريفُ

٢. وقد يقع نَكِرَةً بغير مُسَوِّغ:	١. ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ، كأن:
١. كقولهم: (عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا) ٢. وفي الحديث (وَصَلَّى وراءَهُ رِجالٌ قِيامًا).	١) يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ: ١) نحو: (فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ). ٢) وقوله: لِمَيَّةَ موحشًا طَلَلُ[٢٦٩] ٢) أو يكون مخصوصًا: ١) إما بوصْفٍ: ١) كقراءة بعضهم: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا). ٢) وقول الشاعر: نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا[٢٧٠] وليس منه: (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)[الدخان ٤]، خلافًا للناظم وابنه. ٢) أو بإضافةٍ، نحو: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)[فصلت ١٠]. ٣) أو بمعمولٍ، نحو: (عجبت مِنْ ضَرْبٍ أخُوك شَدِيدًا). ٤) أو مسبوقًا بنفي نحو: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)[الحجر ٤]. ٥) أو نهي: ١) نحو: (لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امرئ مُسْتَسهِلًا). ٢) وقوله: لا يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحجام ... يَوْمَ الوغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ[٢٧١] ٦) أو استفهام كقوله: يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى[٢٧٢]

شاهد، (٢٦٩): "موحشًا" فإنَّه حال من قوله: "طلل"، وهو نكرة، وعلة مجيئه نكرة هو تقدم الحال عليها.

شاهد، (٢٧٠): "مشحونًا" فإنَّه حال من النكرة "فلك"، ومسوغ مجيئه من النكرة هنا هو أنَّ هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله: "ماخر".

شاهد، (٢٧١): "متخوفًا" فإنَّه حال من النكرة "أحد"، والمسوغ لذلك وقوعه بعد النهي.

شاهد، (٢٧٢): "باقيًا" وهي حال جاءت من النكرة، والمسوغ وقوع النكرة بعد الاستفهام.

فصل، وللحال مع صاحبها ثلاثُ حالاتٍ

إحداها وهي الأصل،	الثانية أنّ تتأخّر عنه وجوبًا وذلك كأن تكون	الثالثة أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوبًا
أن يجوز فيها أن تَتأخَّرَ عنه وأنّ تَتقَدَّمَ عليه، ك: ١. (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا). ٢. و (ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا). فلك في: ١. (ضاحكا). ٢. و (مكتوفا). أنَّ تُقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب.	١) مَحْصُورَة، نحو: (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ)[الأنعام ٤٨]. ٢) أو يكون صاحِبُهَا مجرورًا: • إما بحرفِ جر غيرِ زائدٍ، ك: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً). وخَالَفَ في هذه الفارسيُّ وابن جِنّي وابن كيسان، فأجازوا التقديمَ. قال الناظم: وهو الصحيحُ لوروده: ١) كقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ)[سبأ ٢٨]. ٢) وقَوْلِ الشاعر: تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ٢٧٣ والحقُّ: ١) أنَّ البيت ضرورة. ٢) وأنَّ (كَافَّةً) حالٌ من (الكاف). ٣) و (التاء) للمبالغة لا للتأنيث. ويلزمه: ١) تقديمُ الحال المحصورة. ٢) وتعَدِّي (أَرْسَلَ) باللام. والأولُ: ممتنعٌ. والثاني: خلافُ الأكثرِ. • وإما بإضافةٍ، ك: (أَعْجَبَنِي وَجْهُهَا مُسْفِرَةً)، وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضافُ: ١) بعضَهُ ،كهذا المثال، وكقوله تعالى: – (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[الحجر ٤٧]. – (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)[الحجرات ١٢]. ٢) أو ك: بعضه، نحو: (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[النحل ١٢٣]. ٣) أو عامِلًا في الحالِ: – نحو: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[يونس ٤]. – و (أَعْجَبَنِي انطِلاقُكَ مُنْفَرِدًا). – و (هذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا).	كما إذا كان صاحبها محصورًا، نحو: مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ.

شاهد، (٢٧٣): "طرًّا" وهي حال، وقد تقدم على صاحبه، وهو ضمير المخاطبين في "عنكم"، وهي مجرورة بعن، وهذا غير جائز إلا للضرورة الشعر عند المؤلف، وأجازه آخرون.

فصل، وللحال مع عاملها ثلاثُ حالاتٍ أيضًا

إحداها، وهي الأصل، أن يجوز فيها أن تَتَأخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه	الثانية، أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً
وإنما يكون ذلك إذا كان العامل: ١ .فِعْلاً مُتَصرِّفاً، كـ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً). ٢ .أو صفةً تشبه الفعلَ المتصرفَ، كـ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً). فلك في: ١) (راكباً). ٢) و (مسرعاً). أنَّ تُقَدِّمهما: ١) على: (جاء). ٢) وعلى: (منطلق). • كما قال الله تعالى: (خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[القمر ٧]. • وقالت العرب: (شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ) أي: متفرقين يَرْجِعُ الحالبون. • وقال الشاعر: نَجَوْتِ وهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ٥٥ ف، (تَحْمِلِينَ): في موضع نَصْبٍ على الحال، وعامِلُهَا: (طليق)، وهو صفة مُشَبَّهة.	كما إذا كان لها صَدْرُ الكلامِ، نحو: كَيْفَ جاءَ زَيْدٌ.

تابع، فصل، وللحال مع عاملها ثلاثُ حالاتٍ أيضًا

الثالثة، أن تَتَأخَّرَ عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل وهي، أن يكون العامل	استثناءات: ويُسْتَثْنَى من أفعل التفضيل	استثناءات: ويستثنى من المضَّمنِ معنى الفعل دون حُرُوفه
١. فعلا جامداً، نحو: (مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً). ٢. أو صفة تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل، نحو: (هـذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً). ٣. أو مَصْدَراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري، نحو: (أَعْجَبَنِي اعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً). ٤. أو اسم فعل، نحو: (نَزَالِ مُسْرِعاً). ٥. أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه: • نحو: (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً)[النمل ٥٢]. • وقوله: كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ٢٧٤. • وقولك: (لَيْتَ هِنْداً مُقِيمَةً عِنْدَنَا). ٦. أو عاملا آخر عَرَضَ له مانع: • نحو: (لَأَصْبِرُ مُحْتَسِباً). • و (لَاعْتَكِفَنَّ صَائما). فإنَّ ما في حَيِّز: لام الابتداء. و لام القسم. لا يتقدم عليهما.	ما كان: ١) عاملا. ٢) في حَالَيْنَ. ٣) لاسمين: • مُتَّحِدَي المعنى. • أو مختلفين. • وأحَدُهُما مُفَضَّل على الآخر. فإنَّه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ: ١) كـ: (هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً). ٢) وقولك: (زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً).	أن يكون ظرفاً أو مجروراً، مخبراً بهما، فيجوز بقلة تَوسُّطُ الحال بين المخبَرِ عنه والمُخبَرِ به: – كقوله: بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ...٢٧٥ – وكقـراءة بعضـهم: (مَـا فِـي بُطُـونِ هـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَـةً لِذُكُورِنَا)[الأنعام ١٣٩]. – وكقراءة الحسن: (والسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)[الزمر ٦٧]. وهو قولُ الأخفَشِ وتبعه الناظمُ. ١. والحقُّ: أنَّ البيت ضرورة. ٢. وأنَّ (خَالِصَـةً) و (مَطْوِيَّـاتٍ). معمـولان لـ: صـلة (مـا) ولـ: (قَبْضَتِهِ). ٣. وأنَّ (السَّمَوات)، عطف على ضمير مستترٍ في قَبْضَتِهِ، لأنَّها بمعنى مَقْبُوضَتِه، لا مبتدأ. ٤. و (بِيَمِينِه)، معمولُ الحالِ لا عاملها.

شاهد، (٢٧٤): "رطبًا ويابسًا" وهما حالان من "قلوب الطير"،والعامل في الحالين وصاحبهما قوله:"كأنَّ" وهو حرف مشبه بالفعل، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها.

شاهد، (٢٧٥):" بادي ذلة" فإنَّه حال برأي بعض النحاة، صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ، وهو مبتدأ، ولديكم: ظرف متعلق بالخبر، وتقدير الكلام: "عاذ بنا عوف حال كونه لديكم بادي ذلة"، فقد تقدم الحال على العامل فيها، وهو "لدى"، وهو ظرف، وهو جائز عند الأخفش والناظم، وهو عند الجمهور ضرورة شرعية.

فصل، ولشبه الحال بالخبر والنعت، جاز أن تتعدد، لمفرد وغيره

فالأولُ، كقوله: عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيلى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حَافِيا٢٧٦

وليس منه، نحو: (أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)[آل عمران٣٩].

والثاني:

١) إن اتَّحَدَ لَفْظُه ومعناهُ ثُنِّيَ أو جمع:

نحو: (وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ)[إبراهيم٣٣].

الأصلُ:

١) دائبةً.

٢) ودائبًا.

ونحو: (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)[النحل١٢].

٢) وإن اختلف، فُرِّقَ بغير عطف، كَ: (لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا):

- ويقدر الأول للثاني.
- وبالعكس.
- قال: عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى٢٧٧

وقد تأتي على الترتيب، إن أُمِنَ اللَّبْسُ كقوله: خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا٢٧٨

- ومنع الفارسيُّ وجماعة النوعَ الأولَ فَقَدَّرُوا، نحو قوله: (حَافِيًا) صفة أو حالا من ضمير (رَجْلان).
- وسَلَّموا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل، نحو: (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا).

شاهد، (٢٧٦): "رجلان حافيا" حيث تعدد الحال لواحد، وهو ياء المتكلم المجرور بـ"على".

شاهد، (٢٧٧): "ذات هوى معنى" فإنَّهما حالان، ولكل منهما صاحب حال غير الآخر، فـ"ذات هوى"، صاحبه: "سعاد"، و "معنًّى": صاحبه تاء المتكلم، في قوله: "عهدتُ"،وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما، وهذا هو الأكثر في مثل ذلك.

شاهد، (٢٧٨): "أمشي تجر" وهما جملتان كل واحدة منهما في محل نصب حال، جملة "أمشي" صاحبها تاء المتكلم في خرجت، وجملة "تجر" صاحبها هاء الغائبة في قوله: "بها"، وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمدًا في ذلك على قيام القرينة.

فصل، الحال ضربان:		فصل، تقع الحال
مُؤَسِّسَة	ومُؤَكِّدَة	
وهي التي لا يُسْتَفَاد معناها بدونها، كـ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا). وقد مَضَتْ.	١) إما لعاملها. ١) لفظًا ومعنًى: • نحو: (وأرسلناك لِلنَّاسِ رَسُولا)[النساء ٧٩]. • وقوله: أصِحْ مُصِيخًا لِمَنْ أبْدَى نَصِيحَتَهُ ٢٧٩ ٢) أو معنى فقط، نحو: (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا)[النمل ١٩]، (وَلّى مُدْبِرًا)[النمل ١٠]. ٢) وإما لصاحبها، نحو: (لآمَنَ مَنْ فِي الأرض كُلُّهُمْ جَمِيعًا)[يونس ٩٩]. ٣) وإما لِمَضْمُونِ جملةٍ معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ: (زَيْدٌ أبُوك عَطُوفًا). وهذه الحال: ١) واجبة التأخير عن الجملة المذكورة. ٢) وهي معمولة لمحذوف وجوبًا تقديرُهُ: أحُقُّه، ونحوه.	١. اسْمًا مُفْرَدًا، كما مَضَى. ٢. وظَرْفًا، كـ: (رأيْتُ الهِلالَ بَيْنَ السَّحَابِ). ٣. وجارًا ومجرورًا، نحو: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)[القصص ٧٩]. ويتعلقان: بمستقر أو اسْتَقَرَّ، محذوفين وجوبًا. ٤. وجملة: بثلاثة شروط (تبحث الشروط في اللوحة التالية)

شاهد، (٢٧٩): "مصيخًا" فإنَّه حال من الضمير المستتر في أصخ، وعامله هو قوله: "أصخ" قد جاء بالمعنى قبل الحال الذي جاء مؤكدًا للعامل لفظًا ومعنًى.

تقع الحال جملة بثلاثة شروط

أحدُها كونها خبرية	الثاني أن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال	الثالث أن تكون مرتبطة
وغَلِطَ مَنْ قال في قوله: اطْلُبْ ولا تَضجَرَ مِنْ مَطْلَبِ ٢٨٠ أنَّ (لا) ناهية و الواو للحال، والصوابُ: أنَّها عاطفة، مثل: (واعْبُدُوا اللهَ ولا تُشْرِكوا به شَيْئًا)[النساء٣٦].	وغَلِطَ مَنْ أعرب: (سَيَهْدِين)، من قوله تعالى: (إنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ)[الصافات٩٩]: حالًا.	١) إما بالواو والضمير، نحو: (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)[البقرة٢٤٣]. ٢) أو بالضمير فقط، نحو: (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)[البقرة٣٦]، أي مُتَعَادِينَ. ٣) أو بالواو فقط، نحو: (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)[يوسف١٤]. وتجبُ الواو قبل: (قد) داخلةً على مضارع، نحو: (لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ)[الصف٥]. وتمتنع في سبع صُوَرَ: إحداها، الواقعة بعد عاطفٍ، نحو: (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)[الأعراف٤]. الثانية، المؤكِّدة لمضمون الجملة، نحو: (هو الحق لا شك فيه) و (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)[البقرة٢]. الثالثة، الماضي التالي: إلاَّ، نحو: (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)[الحجر١١]. الرابعة، الماضي المتلوّ بـ: أو، نحو: (لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ). الخامسة، المضارع المنفي بـ: لا، نحو: (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ)[المائدة٨٤]. السادسة، المضارعُ المنفي بـ: ما كقوله: عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ ٢٨١ السابعة، المضارع المُثْبَتُ، كقوله تعالى: (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)[المدثر٦]. وأما، نحو: قوله: عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَهَا ٢٨٢: ١. فقيل: ضرورة. ٢. وقيل: الواو عاطفة، والمضارع مُؤَوّل بالماضي. ٣. وقيل: واو الحال والمضارعُ: خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أَقْتُلُ.

شاهد، (٢٨٠): "ولا تضجر" حيث ذهب بعض العلماء إلى أنَّ الواو حالية، والجملة في محل نصب حال. وهذا الرأي مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة إلى أنَّه من شروط جملة الحال أن تكون خبرية، ولا يجوز أن تكون طلبية، وأنَّ الواو واو المعية، ولا: نافية، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية.

شاهد، (٢٨١): "ما تصبو" جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما، ولم تقترن بالواو، واكتفى بها بالربط في الضمير، وهو الفاعل المستتر.

شاهد٢٨٢: "وأقتل قومها" حيث أنَّ الواو حالية، وجملة: "أقتل قومها"، في محل: نصب حال من تاء المتكلم في قوله: "علقتها"، وفعل المضارع في الجملة الحالية مثبت، وقد اقترنت الواو للضرورة الشعرية.

فصل، وقد يُحْذَف عاملُ الحال:

جوازًا لدليل:

١. حالي، كقولك:

★ لقاصد السفر: (رَاشِدًا)

★ وللقادم من الحج: (مَأْجُورًا).

٢. أو مَقَالي، نحو:

– (بَلَى قَادِرِينَ)[القيامة٤].

– (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)[البقرة٢٣٩].

بإضمار:

١) تسافر.

٢) و رجعت.

٣) و نجمعها.

٤) و صَلُّوا.

ووُجُوبًا:

قياسًا، في أربع صُور

١) نحو: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا).

٢) ونحو: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا).

وقد مَضَتَا:

٣) والتي يُبَيَّنُ بها ازدياد أو نَقْصٌ بتدريج، كـ:

• (تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا).

• و (اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا).

٤) وما ذُكِرَ لتوبيخ، نحو:

• (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ).

• و (أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى).

أي: أتُوجَدُ و أَتَتَحَوَّلُ.

وسماعا، في غير ذلك

نحو: (هَنِيئًا لَكَ).

أي:

• ثبت لك الخير هنيئًا.

• أو أَهْنَاكَ هَنِيئًا.

هذا باب التمييز

تعريف التمييز

التمييز: اسمٌ نكرة، بمعنى: مِنْ، مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ

فخرج بالفصل الأول، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وجْهَهُ)، وقد مضى أنَّ قوله:

صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو٦٣

محمولٌ على زيادة (أل).

وبالثاني، الحالُ:

- ★ فإنَّه بمعنى: في حال كذا
- ★ لا بمعنى: من.

وبالثالث، نحو: (لا رَجُلَ)، ونحو:

أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ٢٨٣

فإنَّهما وإن كانا على معنى: (مِنْ)، لكنها ليست للبيان، بل هي:

في الأول: للاستغراق.

وفي الثاني: للابتداء.

حكم التمييز

وحُكْمُ التمييز: النصبُ:

والناصبُ لمبين الاسم هو: ذلك الاسمُ المبهمُ، ك: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا).

والناصبُ لمبين النسبة: المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه، ك: (طَابَ نَفْسًا) و (هو طَيِّبٌ أُبُوَّةً).

وعُلِمَ بذلك: بُطْلان عموم قوله: يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِما قَدْ فَسَّرَهْ.

فصل، والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواع:

أحدها: العدد، ك: (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)[يوسف ٤].

والثاني: المقدارُ، وهو إما:

١. مساحَةٌ، ك: (شِبْرٍ أرْضًا).

٢. أو كَيْلٌ، ك: (قَفِيزٍ بُرًّا).

٣. أو وزن، ك: (مَنَوَيْنِ عَسَلًا)، وهو تثنية: مَنًا، ك: عَصًا، ويقال فيه: مَنٌّ بالتشديد، وتثنيته: مَنَّان:

والثالث: ما يُشْبِه المقدار، نحو:

١) (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا)[الزلزلة ٧].

٢) و (نِحْيٌ سَمْنًا).

٣) (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)[الكهف ١٠٩].

٤) وحُمل على هذا: (إنَّ لَنا غَيْرَهَا إبِلًا).

والرابع: ما كان فرعًا للتمييز:

١) نحو: (خَاتَمٌ حَدِيدًا)، فإنَّ الخاتم فرعُ الحديدِ.

٢) ومثله:

- (بَابٌ سَاجًا).
- و (جُبَّةٌ خَزًّا).

وقيل: إنَّه حال.

والنسبة المبهمة نوعان:

نسبة الفعل:

١. للفاعل، نحو: (واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا)[مريم ٤].

٢. ونسبته للمفعول، نحو: (وفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا)[القمر ١٢].

ولك في تمييز الاسم: أن تجره بإضافة الاسم، ك:

١) (شِبْرِ أرْضٍ).

٢) و (قَفِيزِ بُرٍّ).

٣) و (مَنَوَيْ عَسَلٍ).

إلا إذا كان الاسمُ:

١) عددًا، ك: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا).

٢) أو مضافًا، نحو:

- (بِمِثْلِهِ مَدَدًا)[الكهف ١٠٩].
- و (مِلْءُ الأرْضِ ذَهَبًا)[آل عمران ٩١].

شاهد ٢٨٣: قوله: "أستغفر الله ذنبًا" حيث ذنبًا منصوبة على نزع الخافض، ومع أنَّ انتصابه على معنى: "من" فإنه ليس تمييزًا، لأنَّه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة قبله.

فصل

مِنْ مُمَيِّز النسبة:

- الواقعُ بعد ما يُفِيد التعجب، نحو:

١. (أَكْرِمْ بِهِ أَبًا).

٢. و (مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا).

٣. و (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا).

- والواقعُ بعد اسم التفضيل، وشَرْطُ نصب هذا: كونُهُ فاعلا معنًى، نحو: (زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا).

بخلاف: (مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ).

وإنما جاز: (هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا)، لتعذر إضافة أَفْعَلَ مرتين.

فصل

ويجوز جر التمييز بِـ: مِنْ، كـ: (رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ)، إلا في ثلاث مسائل:

إحداها: تمييز العدد، كـ: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا).

الثانية: التمييز المحول عن المفعول، كـ:

- (غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا).
- ومنه: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا).

بخلاف: (مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا).

الثالثة: ما كان فاعلا في المعنى، إن كان مُحَولا:

- عن الفاعل صناعةً، كـ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا).
- أو عن مضاف غيره، نحو: (زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا)، إذ أصله: (مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ).

بخلاف: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا).

و: أبرحت ربًّا وأَبْرَحْتَ جارًا ٢٨٤

فإنَّهما وإن كانا فاعلين معنى، إذ المعنى: عَظُمْتَ فارسا و عَظُمْتَ جارًا، إلا أنَّهما غير مُحَوَلَيْنِ، فيجوز دخول: "مِنْ"، عليهما.

ومن ذلك: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، يجوز: (نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ).

قال: فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ ٢٨٥

فصل

- لا يتقدَّمُ التمييزُ على عامله إذا كان:

١) اسْمًا، كـ: (رِطْلٍ زَيْتًا).

٢) أو فِعْلًا جامدًا، نحو: (مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا).

- ونَدَرَ تَقَدُّمه على المتصرف، كقوله:

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ٢٨٦

وقاس على ذلك المازنيُّ والمبردُ والكسائيُّ.

شاهد، (٢٨٤): "ربًّا" و"جارا"، فإنَّهما تمييزان يجوز جرهما بمن، لأنَّهما وأن كانا في المعنى فاعلين، إذ معنى الكلام: عظم رب، وعظم جار، لكنهما غير محولين عن الفاعل صناعة.

شاهد، (٢٨٥): "رجل" فإنَّه تمييز، وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أنَّ يجره بمن.

شاهد، (٢٨٦) فيه: قوله: "أنفسًا"، فهو تمييز، وقد قدمه الشاعر على العامل فيه، وهو قوله: "تطيب" لأنَّه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور.

هذا باب حروف الجر ، وهي عشرون حرفًا:

وثلاثة شاذَّة:	ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء
أحدها: (مَتى) في لُغة هُذَيل، وهي بمعنى: مِنْ الابتدائية: ١. سُمِعَ من بعضهم: (أخْرَجَهَا مَتى كُمِّهِ). ٢. وقال: مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيجُ٢٨٧ والثاني: (لَعَلَّ) في لُغة عُقَيل: قال: لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنا٢٨٨ ١. ولهم: في لامها الأولى: الإثباتُ والحذفُ. ٢. وفي الثانية: الفتحُ والكسرُ. والثالث: (كَي)، وإنما تجر ثلاثةً: أحدُها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن عِلّةِ الشيء: (كَيْمَهْ؟)، والأكثر أن يقولوا: (لِمَهْ؟). الثاني: (ما)، المصدرية وصِلَتُهَا، كقوله: يُرادُ الفَتى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ٢٨٩: • أي: للضر والنفع، قاله الأخفش. • وقيل: (ما) كافَّةٌ. الثالث: (أنْ) المصدرية وصِلَتُهَا، نحو: (جِئتُ كَيْ تُكْرِمَني): • إذا قدرت: (أنْ)، بعدها، بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله: لِسانك كَيْما أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا٢٩٠ • والأولى أن تقدر: (كي) مصدرية، فتقدر: (اللام)، قبلها، بدليل: كثرة ظهورها معها، نحو: (لِكَيْلا تَأْسَوْا)[الحديد٢٣].	وهي ١. خَلا. ٢. و عَدَا. ٣. و حَاشَا.

شاهد، (٢٨٧): "متى لُجَجٍ"، إذْ جاءت "متى" حرف جر أصلي بمعنى "من"، ولجج مجرورة بها.

شاهد، (٢٨٨): "لعلَّ اللهِ" حيث لعلَّ حرف جر في لغة عقيل، وقد جرَّ بها لفظ الجلالة.

شاهد، (٢٨٩): "كي" على "ما" المصدرية وجرها المصدر المؤول عند الأخفش و "ما" عند غيره كافَّة لـ"كي" عن عمل نصب الفعل المضارع.

شاهد، (٢٩٠): "كيما أن تغرَّ": مجيء "أن" المصدرية بعد "كي"، وهذا يدل على أنَّ "كي" للتعليل وليست حرفًا مصدريًا.

تابع باب حروف الجر والأرْبَعَةَ عَشَرَ الباقية قسمان:

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي:

١. مِنْ، نحو: (ومِنْك ومِنْ نُوحٍ)[الأحزاب٧].

٢. و إلى، نحو:

- (إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ)[المائدة٤٨].
- (إلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ)[يونس٤].

٣. و عَنْ، نحو:

- (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)[الانشقاق١٩].
- (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ)[البينة٨].

٤. و عَلى، نحو: (وعَلَيْهَا وعَلى الفُلْك تُحْمَلُونَ)[المؤمنون٢٢].

٥. و في:

- نحو: (وفي الأَرْض آيات)[الذاريات٢٠].
- (وفِيهَا ما تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ)[الزخرف٧١].

٦. و الباء، نحو:

- (آمِنُوا بِاللهِ)[الحديد٧].
- (وآمِنُوا بِهِ)[الأحقاف٣١].

٧. و اللام:

- نحو: (للهِ ما في السَّموات)[البقرة٢٨٤].
- (لَهُ ما في السَّموات)[البقرة٢٥٥].

وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أرْبَعَةَ أقْسَام:

١. مالا يختصُّ بظاهِرٍ بعينه، وهو:

١. حَتَّى.

٢. و الكافُ.

٣. و الواو.

وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير:

– كقول العجاج: وأمَّ أوعَالٍ كَهَا أو أقْرَبَا٢٩١

– وقول الآخر: كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حَاظِلا٢٩٢

٢. وما يختصُّ بالزمان وهو:

١. مُذْ.

٢. و مُنْذُ.

فأما قولهم: (مَا رَأيْتُهُ مُذْ أنَّ اللهَ خَلَقَهُ)، فتقديره: مُذْ زَمَنِ أنَّ اللهَ خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمَنِ خَلقِ اللهِ إياه.

٣. وما يختصُّ بالنكرات وهو: رُبَّ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبَةٍ مُلازِمٍ للإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى، قال: رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى ما٢٩٣

٤. وما يختصُّ بالله ورَبِّ مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم وهو: التاء، نحو:

- (وتَاللهِ لأَكِيدَنَّ)[الأنبياء٥٧].
- و (تَرَبِّ الكَعْبَة).
- و (تَرَبِّي لأَفْعَلَنَّ).

ونَدَر:

١. (تَالرَّحمْنِ).

٢. و (تَحَيَاتِكَ).

شاهد، (٢٩١): "كها" حيث دخول حرف الجر "الكاف على الضمير المتصل "ها"، والأصل دخولها على الاسم الظاهر، ودخولها هنا للضرورة.

شاهد، (٢٩٢): جر الضمير المتصل في: "كه وكهن"، بالكاف للضرورة.

شاهد، (٢٩٣): "رُبَّه فتية" حيث جرت ربَّ الضمير المتصل: " الهاء"،وهو ضمير مفرد مذكر مع أنَّه مفسر بتمييز مجموع وهو "فتية" فدل ذلك على أنَّه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره.

فصل في ذكر معاني الحروف

(مِنْ) سبعةُ مَعَان:

١. التبعيض، نحو: (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تحبُّونَ)[آل عمران ٩٢]، ولهذا قرئ: (بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ).

٢. بيان الجنس، نحو: (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)[الكهف ٣١].

٣. ابتداءُ الغَايَةِ:

- المكانية: باتفاقٍ، نحو: (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[الإسراء ١].
- و الزمانية: خلافًا لأكثر البصريين.

ولنا:

- قولُه تعالى: (مِنْ أَولِ يَوْمٍ)[التوبة ١٠٨].
- والحديثُ: (فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إلى الْجُمُعَةِ).
- وقول الشاعر: تُخُيِّرْنَ من أَزْمَانِ يَوْمِ حَليمَةٍ ٢٩٤

٤. التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي: الزائدة، ولها ثلاثة شروط:

١. أن يسبقها نَفي، أو نَهْيٌ، أو استفهام بِـ: هَل.

٢. وأن يكون مجرورُها نكرة.

٣. وأن يكون:

١) إما فاعلا، نحو: (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ)[الأنبياء ٢].

٢) أو مفعولا، نحو: (هَلْ تحسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ)[مريم ٩٨].

٣) أو مبتدأ، نحو: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)[فاطر ٣].

٥. معنى البَدَل، نحو: (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ)[التوبة ٣٨].

٦. الظرفية، نحو: (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأرض)[فاطر ٤٠]، (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)[الجمعة ٩].

٧. التعليلُ:

- كقوله تعالى: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)[نوح ٢٥].
- وقال الفرزدق: يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ٢٢٧

وللامِ اثنا عَشَرَ مَعْنًى:

١. الملك، نحو: (لِلهِ مَا في السَّمواتِ)[لقمان ٢٦].

٢. شِبْهُ الملك، ويُعبَّر عنه بـ: الاختصاص، نحو: (السَّرْجُ للدَّابَّةِ).

٣. التعدية، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو).

٤. التعليلُ، كقوله: وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ٢٥٣

٥. التوكيد، وهي: الزائدة، نحو: قوله: مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهَدِ ٢٩٥

وأما:(رَدِفَ لَكُمْ)[النمل ٧٢]، فالظاهر أنَّه ضُمِّنَ معنى: اقترب فهو مثل:(اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)[الأنبياء ١].

٦. تقوية العامل الذي ضَعُفَ:

- إما بكونه فَرْعًا في العمل، نحو: (مُصَدِّقًا لما مَعَهُمْ)[البقرة ٩١]، (فَعَّالٌ لما يُرِيدُ)[البروج ١٦].
- وإمَّا بِتَأَخُّرِهِ عَنِ المَعْمُولِ، نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[يوسف ٤٣].

وليست المقويةُ زائدةً محضة، ولا مُعَدِّيةً محضة، بل هي بينهما.

٧. انتهاءُ الغاية، نحو: (كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى)[فاطر ١٣].

٨. القَسَم، نحو: (لِلهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ).

٩. التَعَجُّبُ، نحو: (لِلهِ دَرُّكَ).

١٠. الصَّيْرُورَة، نحو: لِدُوا لِلمَوْتِ وابْنُوا لِلخَرَابِ ٢٩٦

١١. البَعْدِية، نحو: (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[الإسراء ٧٨]، أي: بعده.

١٢. الاستعلاءُ، نحو: (وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ)[الإسراء ١٠٩]، أي: عليها.

شاهد،(٢٩٤): "من أزمان"، فـ:"من" لابتداء الغاية الزمانية عند الكوفيين، ويرى البصريون أنَّها من ابتداء الغاية في الأحداث، وأنَّ الكلام على تقدير مضاف، أي "من استمرار يوم حليمة".

شاهد، (٢٩٥): "لمسلم" حيث زيدت اللام لمجرد التوكيد، لأنَّ "أجار" يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله، فليس بحاجة إلى اللام.

شاهد، (٢٩٦): قوله: "للموت" و "للخراب"، اللام فيها للصيرورة، لا للتعليل، لأنَّ الموت ليس علة للولد، ولا البناء علة للخراب، فالأمران "الموت والخراب" يصير إليها المآل والمصير

تابع معاني حروف الجر

وللباء اثنا عشر معنى أيضًا:	ولـ (في) ستةُ مَعَان:
أحدها، الاستعانة، نحو: (كَتَبْتُ بالقَلَمِ). والثاني، التَّعْدِية، نحو: (ذَهَبَ اللهُ بنُورِهِمْ)[البقرة ١٧]، أي: أذْهَبَهُ. والثالث، التعويض، كـ: (بِعْتُكَ هذا بهذا). والرابع، الإلصاقُ، نحو: (أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ). والخامس، التبعيض، نحو: (عَيْنًا يَشْرَبُ بها عِبَادُ اللهِ)[الإنسان ٦]، أي: منها. والسادس، المُصَاحَبَة، نحو: (وقَدْ دَخَلُوا بالكُفْرِ)[المائدة ٦١]، أي: معه. والسابع، المُجَاوَزَة، نحو: (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا)[الفرقان ٥٩]: أي عنه. والثامن، الظَّرْفِية: ١) نحو: (وما كُنْتَ بجانبِ الغَرْبِيِّ)[القصص ٤٤]، أي: فيه. ٢) ونحو: (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)[القمر ٣٤]. والتاسع، البَدَلُ، كقول بعضهم: (مَا يَسُرُّنِي أنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بالعَقَبَةِ)، أي بَدَلَهَا. والعاشر، الاستعلاء، نحو: (مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بقِنْطَارٍ)[آل عمران ٧٥]، أي على قنطار. والحادي عشر، السببية، نحو: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ)[المائدة ١٣]. والثاني عشر، التأكيد، وهي الزائدة: ١) نحو: (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا)[النساء ٧٩]. ٢) ونحو: (ولا تُلْقُوا بأيْدِيكُمْ إلَى التَّهْلُكَةِ)[البقرة ١٩٥]. ٣) ونحو: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ). ٤) ونحو: (زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ).	١. الظرفية: • حقيقيةً، مكانيَّةً أو زمانيةً: ١) نحو: (في أدْنَى الأرْضِ)[الروم ٣]. ٢) ونحو: (في بِضْعِ سِنِينَ)[الروم ٤]. • أو مجازية، نحو: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ)[الأحزاب ٢١]. ٢. السببية، نحو: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[النور ١٤]. ٣. المصاحبة، نحو: (قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)[الأعراف ٣٨]. ٤. الاستعلاء، نحو: (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ في جذوع النخل)[طه ٧١]. ٥. المُقَايَسَة، نحو: (فَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إلاَّ قَلِيلٌ)[التوبة ٣٨]. ٦. بمعنى الباء، نحو: بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى ٢٩٧

شاهد، (٢٩٧): "في طعن" فإن "في" بمعنى الباء، لأنَّ بصيرًا يتعدى بها.

تابع معاني حروف الجر

ولـ (علی) أربعةُ مَعَان:	ولـ: (عَنْ) أربعةُ معان أيضًا:
أحدها، الاستعلاء، نحو: (وعَلَيْهَا وعلى الفُلك تُحمَلُونَ)[المؤمنون ٢٢].	أحدها: المجاوزة، نحو: (سِرْتُ عَنِ البَلَدِ) و (رَمَيْتُه عَنِ القَوْسِ).
والثاني، الظَّرْفية، نحو: (على حِينِ غَفْلَةٍ)[القصص ١٥]، أي: في حين غفلة.	والثاني: البَعْدية، نحو: (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)[الإنشقاق ١٩]، أي: حالا بعد حال.
والثالث، المُجاوَزَة، كقوله: إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ٢٩٨، أي: عني.	والثالث، الاسْتِعْلاء:
والرابع، المصاحبة، نحو:(وإن ربَّك لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)[الرعد ٦]، أي: مَعَ ظلمهم.	١) كقوله تعالى: (ومَنْ يَبْخَلْ فإنما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)[محمد ٣٨]، أي: عَلَى نفسه.
	٢) وكقول الشاعر: لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي......٢٩٩، أي: عَلَيَّ.
	والرابع: التعليل، نحو: (وَمَا نَحْنُ بتاركي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)[هود ٥٣]، أي: لأجْلِهِ.

شاهد، (٢٩٨): "علي" بمعنى "عن" لأنَّ الأصل في "رضي" التعدي بعن لا بعلى.

شاهد، (٢٩٩): أن "عن" للاستعلاء بمعنى "على" لأنَّ المعروف أن يقال أفضلت علي.

تابع معاني حروف الجر

معنى: كي والواو والتاء ومذ ومنذ ورب	ومعنى، إلى و حتى:	وللكاف أربعةُ مَعَان أيضًا:
١) ومعنى كي: التعليلُ. ٢) ومعنى الواو و التاء: القَسَمُ. ٣) ومعنى مُذْ و مُنْذُ: ١. ابتداءُ الغاية إن كان الزمان ماضيًا: كقوله: أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهرِ ٣٠٠ وقوله: وربعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أزْمانِ ٣٠١ ٢. والظرفيةُ إن كان حاضرًا، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنا). ٣. وبمعنى: مِنْ و إلى، معًا إن كان معدودًا، نحو: (مُذْ يَوْمَيْنِ). ٤) و رُبَّ: ١) للتكثير كثيرا. ٢) وللتقليل قليلًا: فالأولُ: ١) كقوله ﷺ: (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيامَةِ). ٢) وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رُبَّ صَائِمِه، لَنْ يَصُومَهُ، وقَائِمِه لَنْ يَقُومَهُ). والثاني كقوله: أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وذِي ولدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ٣٠٢ يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.	انتهاءُ الغايةِ مكانيةً أو زمانيةً: ١) نحو: (مِنَ المَسْجِدِ الحَرامِ إِلى المَسْجِدِ الأَقْصَى)[الاسراء ١] . ٢) ونحو: (أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلى اللَّيْلِ)[البقرة ١٨٧] . ٣) ونحو: (أكلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا). ٤) ونحو: (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ)[القدر ٥] . وإنما يُجَرُّ بـ: حتى، في الغالب: ١) آخِرٌ. ٢) أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ. كما مثلنا فلا يقال: (سَهِرْتُ البَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا).	أحدها: التّشبيه، نحو: (وَرْدَةً كَالدِّهَانِ)[الرحمن ٣٧] . والثاني: التعليل، نحو: (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)[البقرة ١٩٨] ، أي: لهدايته إياكم. والثالث، الاستعلاءُ: – قيل: لبعضهم: كيف أصْبَحْتَ؟ – فقال: كَخَيْرٍ، أي: عليه. وجَعَلَ منه الأخفشُ قولَهُم: (كُنْ كَمَا أنتَ) أي: على ما أنت عليه. والرابع: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[الشورى ١١] ، أي: ليس شيء مثله.

شاهد، (٣٠٠): "مذ" حيث جاءت مرتين في البيت، حرف جر بمعنى "من" لابتداء الغاية الزمنية.

شاهد، (٣٠١): مجيء "منذ" حرف جر للزمن الماضي، وهي للابتداء، مع أنَّ أكثر العرب يرى وجوب مجيئها للزمن الحاضر.

شاهد، (٣٠٢): "رب مولود" فإن "رب" فيه دالة على التقليل.

فصل، من هذه الحروف، ما لَفْظُه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة:

أحدها: الكاف	والثاني والثالث: عَنْ و عَلَى	والرابع والخامس: مُذْ و مُنْذُ
والأصَحُّ أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله: يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ٣٠٣	وذلك إذا دخلت عليهما (مِنْ): كقوله: مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وأَمَامِي٣٠٤ وقوله: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا٣٠٥	وذلك في موضعين: أحدهما: أن يَدْخُلا على اسمٍ مرفوعٍ: ١) نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ). ٢) أو (مُنْذُ يَوْمُ الجُمُعَة). وهما حينئذٍ: ١) مبتدآن، وما بعدهما خبر. ٢) وقيل: بالعكس. ٣) وقيل: ظَرْفَان، وما بعدهما فاعلٌ بـ: كان: تامة محذوفة. والثاني: أن يَدْخُلا على الجملة: ١. فعليةً كانت، وهو الغالب كقوله: مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ٣٠٦ ٢. أو اسْمِيَّةً، كقوله: وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ٣٠٧ وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق.

شاهد، (٣٠٣): "عن كالبرد" فإن الكاف بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر "عن" عليها، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم.

شاهد، (٣٠٤): قوله: "من عن يميني" إذ إنَّ "عن" هنا اسم بمعنى جانب أو جهة بدليل دخول حرف الجر "من" عليه، ومن المعلوم أنَّ حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء.

شاهد، (٣٠٥): "من عليه" فإنَّ "على" فيه اسم، بدليل دخول حرف الجر عليه.

شاهد، (٣٠٦): "مذ عقدت"، حيث دخلت "مذ" على جملة فعلية وهو الغالب في حالها.

شاهد، (٣٠٧): "مذ أنا يافع" حيث دخلت "مذ" على الجملة الاسمية.

فصل، تُزاد كلمة (ما):

١. بعد: (مِنْ) و (عَنْ) و الباء، فلا تَكُفُّهُنَّ عن عمل الجرِّ، نحو:

١) (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)[نوح ٢٥].

٢) (عَمَّا قَلِيلٍ)[المؤمنون ٤٠].

٣) (فَبِمَا نَقْضِهِمْ)[المائدة ١٣].

٢. وبعد (رُبَّ) و الكافِ، فيبقى العَمَلُ قليلا:

١) كقوله: رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ٣٠٨

٢) وقوله: كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ ٣٠٩

• والغالبُ أن تَكُفَّهُمَا عن العمل فيدخلان حينئذٍ على الجمل:

١) كقوله: كَمَا سَيْفُ عَمْرو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ ٣١٠.

٢) وقوله: رُبَّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ ٣١١

• والغالِبُ على (رُبَّ) المكفوفَةِ: أن تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت.

• وقد تدخل على مضارع مُنَزَّلٍ منزلَةَ الماضي لتحُقّق وُقُوعه، نحو: (رُبَما يودُّ الَّذين كفروا)[الحجر ٢].

• ونَدَرَ دخولُها على الجمل الاسمية كقوله: رُبَّمَا الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ ٣١٢

حتى قال الفارسي: يجب أن تُقَدَّر:

١) (ما) اسْمًا مجرورًا بـ (رُبَّ) بمعنى: شيء.

٢) و (الجامل): خبرًا لضميرٍ محذوفٍ.

٣) والجملة صفة لـ: ما، أي: رُبَّ شيءٍ هو الجامِلُ المُؤَبَّلُ.

فصل، تُحذَف (رُبَّ)، ويبقى عَمَلُهَا:

١. بعد الفاء كثيرًا كقوله: فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ٣١٣

٢. وبعد الواو أكثر كقوله: ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخَى سُدُولَهُ ٣١٤

٣. وبعد (بَلْ) قليلا كقوله: بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ ٣١٥

٤. وبدونهنَّ أقلَّ كقوله: رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ٣١٦

وقد يُحْذَفُ غيرُ (رُبَّ) ويبقى عمله وهو ضربان:

١) سَمَاعِيٌّ: كقول رُؤبة: (خَيْرٍ والحَمْدُ للهِ، جوابًا لمن قال له: (كَيْفَ أصْبَحْتَ).

٢) وقِياسيٌّ:)

• كقولك: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ):

١. أي: (بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ).

٢. خلافًا للزجاج في تقديره: الجرَّ بالإضافة.

• وكقولهم: (إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا والحُجْرَةِ عَمْرًا):

١) أي: (وفي الحجرة).

٢) خلافًا للأخفش، إذ قَدَّرَ العطف على معمولي عاملين.

• وقولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، إلا صَالِحٍ فَطَالِحٍ)، حكاه يونس وتقديره: (إلاّ أمُرَّ بصالحٍ، فقد مررت بطالحٍ).

شاهد، (٣٠٨): "ربما ضربة" حيث جر "ضربة" مع دخول "ما" عليها.

شاهد، (٣٠٩): "كما الناس" حيث جرَّ "الناس" بالكاف مع اتصال "ما" بها، وهذا دلالة على أنَّ الكاف الجارة لا يبطل عملها إذا اتصلت بها "ما".

شاهد، (٣١٠): "كما سيف عمرو" حيث الكاف حرف جر و "ما" كافة لها عن الجر، و"سيف" مبتدأ وجملة "لم تخنه مضاربه": خبر المبتدأ.

شاهد، (٣١١): "ربما أوفيت" حيث "ما" كفت ربَّ عن الجر، بدليل دخولها على الجملة الفعلية، ولو بقي عملها لدخلت على الاسم فجرته.

شاهد، (٣١٢):"ربما الجاملُ"، حيث دخلت ربَّ المكفوفة عن العمل على جملة اسمية وهو نادر.

شاهد، (٣١٣): "فمثلك" حيث جر مثل بـ"ربَّ" المحذوفة بعد الفاء، وذلك كثير.

شاهد، (٣١٤): "وليل" حيث جر "ليل" بعد "رُبَّ" المحذوفة بعد الواو.

شاهد، (٣١٥): "بل مهمه" حيث جر "مهمه" برُب المحذوفة بعد بل وهذا قليل.

شاهد، (٣١٦): "رسم دار" حيث جرَّ "رسم" رب المحذوفة بدون أن يتقدم رب أي حرف من الحروف المذكورة سابقًا.

هذا باب الإضافة

تَحْذِفُ من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه:

١. من تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، كقولك في ثوبٍ و دَرَاهِمَ: (ثَوْبُ زَيْدٍ و دَرَاهِمُهُ).

٢. ومن نُون تَلِي علامَةَ الإعراب، وهي نون:

١) (لَهَبٍ)[المسد١].

٢) و (هذان اثْنا زَيْدٍ).

٣. ونونُ:

١) جمع المذكَّر السالم.

٢) وشبهه.

نحو:

١) (والمقِيمِي الصَّلاة)[الحج٣٥].

٢) و (عِشْرُو عَمْرٍو).

ولا تحذف النون التي تليها علامَةُ الإعراب:

١) نحو: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ).

٢) و (شَيَاطِينُ الإنسِ)[الأنعام١١٢].

ويُجَرُّ المضاف إليه:

١) بالمضاف، وفاقًا لسيبويه.

٢) لا بمعنى اللام، خلافًا للزجاج.

فصل

وتكون الإضافة:

١. على معنى: (اللام)، بأكْثَرِيَّةٍ.

٢. وعلى معنى: (مِنْ)، بكثرة.

٣. وعلى معنى: (في)، بِقِلَّةٍ.

وضَابِطُ:

١) التي بمعنى (في): أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول، نحو:

- (مَكْرُ اللَّيْلِ)[سبأ٣٣].
- و (يا صَاحِبَيِ السِّجْنِ)[يوسف٣٩،٤١].

٢) والتي بمعنى (مِنْ) أن يكون المضاف:

- بَعْضَ المضاف إليه.
- وصالحًا للإخبار به عنه.

ك:(خَاتَمِ فِضَّةٍ)، ألا ترى: أنَّ الخاتم بعض جنس الفضة، وأنَّه يقال: هذا الخاتم فضة.

فإن انتفى:

١. الشرطان معا، نحو: (ثَوْبُ زَيْدٍ) و (غُلامه) و (حَصِير المسْجِدِ) و (قِنْدِيله).

٢. أو الأول فقط، نحو: (يَوْمِ الخَمِيس).

٣. أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زَيْدٍ).

فالإضافة بمعنى:

١) لام الملك.

٢) والاختصاص.

فصل، والإضافة على ثلاثة أنواع:

الثانية	الأولى
ونوعٍ يفيد تَخَصُّصَ المضاف دون تعرفه. وضابطه: أن يكون المضاف مُتَوغِّلًا في الإبهام: ١) ك: غَيْر. ٢) و مِثْل. إذا أرِيد بهما مُطْلَق: ١) المماثلة. ٢) و المغايرة. لا كَمَالُهُمَا. ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ: ١) مِثْلِكَ). ٢) أو (غَيْرِكَ).	نوع يفيد: ١) تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه، إن كان معرفة، ك: (غُلام زَيْدٍ). ٢) وتَخَصُّصَهُ به، إن كان نكرة، ك: (غُلام امْرَأةٍ). وهذا النوع هو الغالب.

وتسمى الإضافة في هذين النوعين:

١) مَعْنَوِيّة، لأَنّها أفادت أمرًا معنويا.

٢) ومَحْضَة، أي خالصة من تقدير الانفصال.

تابع، فصل، والإضافة على ثلاثة أنواع، الثالثة، ونوع لا يفيد شيئًا من ذلك، وضابطه: أنْ يكون المضاف صفة تُشبه المضارعَ في كونها مُرَادًا بها الحالُ أو الاستقبالُ

وهذه الصفة ثلاثة أنواع	والدليلُ على أنَّ هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا	والدليلُ على أنَّها لا تفيد تخصيصًا
١) اسم فاعل، كـ: ١. (ضَارِب زَيْدٍ). ٢. و (رَاجِينَا). ٢) واسم المفعول، كـ: ١. (مَضْرُوب العَبْدِ). ٢. و (مُرَوَّع القَلبِ). ٣) والصفة المشبهة، كـ: ١. (حَسَن الوجْهِ). ٢. و (عَظِيم الأَمَلِ). ٣. و (قَلِيل الحِيَلِ).	١. وصْفُ النكرة به في نحو: (هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ)[المائدة٩١]. ٢. ووُقُوعُهُ حالًا في نحو: ١. (ثَانِيَ عِطْفِهِ)[الحج٩]. ٢. وقوله: فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّنًا٣١٧ ٣. ودخولُ (رُبَّ) عليه في قوله: يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ٣١٨	أن أصل قولك: (ضَارِبُ زَيْدٍ): ضاربٌ زيدًا، فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة. وإنما تفيد هذه الإضافَةُ: ١. التخفيفَ. ٢. أو رَفْعَ القُبْحِ. ١. أما التخفيفُ فبحذفِ: ١) التنوين الظاهرِ كما في: (ضَارِبِ زَيْدٍ) و (ضَارِبَاتِ عَمْرٍو) و (حَسَنِ وجْهِهِ). ٢) أو المُقَدَّر كما في: (ضَوارِبِ زَيْدٍ) و (حَواجِّ بَيْتِ اللهِ). ٣) أو نون التثنية كما في: (ضَارِبَا زَيْدٍ). ٤) أو الجمع كما في: (ضَارِبُو زَيْدٍ). ٢. وأمَّا رَفْعُ القُبْحِ، ففي نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجْهِ)، فإن: ١) في رفع: (الوجْهُ)، قُبْحَ خُلُوّ الصفة من ضميرٍ يعود على الموصوف. ٢) وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وصف المتعدِّي. ٣) وفي الجر تخلصٌ منهما. ومن ثَمَّ امتنع: ١) (الحَسَن وجْهِهِ) لانتفاء قُبْحِ الرفع. ٢) ونحو: (الحَسَن وجْهٍ) لانتفاء قُبْحَ النصب لأنَّ النكرة تنصب على التمييز.

وتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع:

١) لفظية، لأنَّها أفادت أمرًا لفظيًّا.

٢) وغير مَحْضَة، لأنَّها في تقدير الانفصال.

شاهد٣١٧: قوله: "حوش الفؤاد" حيث أضاف الصفة المشبهة "حوش" إلى فاعلها "الفؤاد" فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفًا. بدليل مجيئها حالًا من الضمير المجرور بالباء "به" والحال لا يأتي إلا نكرة.

شاهد٣١٨: قوله: "رب غابطنا" حيث جر اسم الفاعل "غابط" المضاف إلى ضمير المتكلم "برُبَّ" التي تختص بجر النكرات، وهكذا يكون اسم الفاعل لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفًا بدخول "ربَّ" عليه.

فصل

تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف، في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بـ: ال:

١. كـ: (الجَعْدِ الشَّعَرِ).

٢. وقوله: شِفَاءٌ وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوائِمِ٣١٩

الثانية: أن يكون مُضَافًا لما فيه (أل):

١. كـ: (الضَّارِبِ رَأْسِ الجَاني).

٢. وقوله: لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوارُ أَقْفِيَةَ العِدَا٣٢٠

الثالثة: أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه (أل)، كقوله: الوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ٣٢١

الرابعة: أن يكون المضاف مُثَنى، كقوله: إنْ يَغْنيا عَنّي المسْتَوْطِنَا عَدَنِ٣٢٢

الخامسة: أن يكون جَمْعًا اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فإنَّه:

١) يُعْرَب بحرفين.

٢) ويَسْلم فيه بناء الواحد.

٣) ويُخْتَمُ بنون زائدة تحذف للإضافة.

كما أنَّ المثنى كذلك.

كقوله: لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالمُصْغِي مَسَامِعِهِم٣٢٣

وجَوز الفَرَّاءُ: إضافَةَ الوصْفِ المحلّى بـ: أل، إلى المعارف كلها:

١) كـ: (الضَّارِب زيدٍ).

٢) و (الضَّارِب هذَا).

بخلاف (الضَّارِب رَجُلٍ).

١. وقال المبرد والرماني في: (الضَّاربكَ) و (ضَاربِكَ)، موضِعُ الضمير: خَفْض.

٢. وقال الأخفش: نصب.

٣. وقال سيبويه: الضمير كالظاهر فهو:

١) منصوب في: (الضاربك).

٢) مخفوض في: (ضاربك).

٣) ويجوز في (الضَّارِبَاكَ) و (الضاربوك): الوجهان.

شاهد، (٣١٩): "الشافيات الحوائم"، حيث أضاف الاسم المقترن للمضاف المقترن بها، مع كون المضاف وصفًا.

شاهد، (٣٢٠): "الزوار أقفية العدا" حيث أضاف الاسم المقترن بـ: ال "الزوار" إلى مضاف إليه، وهو "أقفية" الذي هو مضاف إلى مقترن بـ: ال.

شاهد، (٣٢١): "المستحقة صفوه" حيث أضاف الاسم المقترن بـ: ال وهو "المستحقة" على المضاف إليه الذي فيه ضمير يعود إلى ما فيه ال وهو "الود".

شاهد، (٣٢٢): "المستوطنا عدن" حيث أضاف الاسم المقترن بـ: ال إلى اسم غير مقترن بها، وذلك لأنَّ المضاف مثنى.

شاهد، (٣٢٣): "المصغي مسامعهم" حيث أضاف الاسم المقترن بـ: ال إلى اسم غير مقترن بها. وهو "مسامعهم" وذلك لأنَّ المضاف جمع مذكر سالم.

مسألة

قد:

١) يكتسب: المضافُ المذكَّرُ، من المضاف إليه المؤنثِ، تأنيثَهُ.

٢) وبالعكس.

وشَرْطُ ذلك في الصورتين: صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

فمن الأول:

١) قولُهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أصابِعِهِ).

٢) وقراءةُ بَعْضِهِمْ: (تَلتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)[يوسف ١٠].

٣) وقولُه: طُولُ اللّيَالِي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي ٣٢٤

ومن الثاني:

١) قولُه: إنارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ٣٢٥

٢) ويحتمله: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)[الأعراف ٥٦].

ولا يجوز:

١) (قَامَتْ غُلامُ هِنْدٍ).

٢) ولا (قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ).

لعدم صلاحِيَةِ المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

مسألة

لا يضاف:

١. اسْمٌ لمُرَادِفِه، ك: (لَيْث أَسَدٍ).

٢. ولا موصوفٌ إلى صفته، ك: (رَجُل فَاضِلٍ).

٣. ولا صفة إلى موصوفها، ك: (فَاضِل رَجُلٍ).

فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئًا من ذلك، يُؤَوَّل:

فمن الأول قولُهم: (جاءني سَعِيدُ كُرْزٍ).

وتأويلُه: أن يُرَادَ:

بالأول: المُسَمَّى. وبالثاني: الاسْمُ.

أي: جاءني مُسَمَّى هذا الاسم.

ومن الثاني، قولُهم:

١)(حَبَّةُ الحمْقَاءِ).

٢)و (صَلاةُ الأولى).

٣)و (مَسْجِدُ الجامع).

وتأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أي:

١) (حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء).

٢) و (صلاة الساعة الأولى).

٣) و (مسجد المكان الجامع).

ومن الثالث، قولُهم:

١. (جَرْدُ قَطِيفَةٍ).

٢. و (سَحْقُ عمامَةٍ).

وتأويلُه:

١. أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضًا.

٢. وإضافة الصفة إلى جنسها.

أي:

١) شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة.

٢) و شَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة.

شاهد، (٣٢٤): "طول الليالي أسرعت" حيث أعاد الضمير: تاء التأنيث الساكنة، على مذكر: هو "طول"، والذي جوز ذلك: أنَّ "طول" مضافًا إلى مؤنث: هو "الليالي" فكان المضاف مؤنث.

شاهد، (٣٢٥): "إنارة العقل مكسوف" حيث أعاد الضمير مذكرًا من قوله: "مكسوف" على "إنارة" وهو مؤنث، والذي جوز ذلك كون المرجع مضافًا إلى مذكر، وهو قوله "العقل" فأخذ التذكير منه

فصل (الأسماء وعلاقتها بالإضافة)

١) الغالبُ على الأسماء أن تكون: صالحةً للإضافة والإفراد	٢) ومنها، ما يمتنع إضافتُه ك:
ك:	١) المضمرات.
١) غُلام	٢) و الإشارات.
٢) و (ثَوْب	٣) وكغير: أيٍّ، من الموصولات.
	٤) و أسماء الشرط.
	٥) و الاستفهام.

٣) ومنها، ما هو واجبُ الإضافةِ إلى المفرد، وهو نوعان:

١) ما يجوز قَطْعُه عن الإضافة في اللفظ نحو	٢) وما يلزم الإضافة لفظًا وهو، ثلاثة أنواع:			
	١) ما يُضَاف للظاهر والمضمر نحو:	٢) وما يختص بالظاهر كـ:	٣) وما يختص بالمضمر وهو نوعان:	
١) (كلّ). ٢) و(بَعْض). ٣) و(أيّ). قال الله تعالى: ١) (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)[يس ٤٠]. ٢) و (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[البقرة ٢٥٣]. ٣) و (أَيًّا مَا تَدْعُوا)[الإسراء ١١٠].	١) (كِلا). ٢) و(كِلتا). ٣) و(عِنْدَ). ٤) و(لَدَى). ٥) و(قُصارَى). ٦) و(سِوى).	١) (أُولي). ٢) و(أُولاتِ). ٣) و(ذي). ٤) و(ذاتِ). قال الله تعالى: ١) (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ)[النمل ٣٨]. ٢) (وَأُولاتُ الأَحْمَالِ)[الطلاق ٤]. ٣) (وَذَا النُّونِ)[الأنبياء ٨٧]. ٤) و (ذَاتَ بَهْجَةٍ)[النمل ٦٠].	ما يُضَاف لكل مضمر،وهو، (وحْدَ): – نحو: (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ)[غافر ١٢]. – وقوله: وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وحْدَكا ٣٢٦ – وقوله: والذِّئبَ أخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وحْدِي. ٣٢٧	وما يختصُّ بضمير المخاطَب، وهو: مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظًا ومعناها التَّكْرار، وهي: ١) لَبَّيْكَ. ٢) سَعْدَيْكَ. ٣) حَنَانَيْكَ. ٤) دَوالَيْكَ. ٥) هَذَاذَيْكَ.

شاهد، (٣٢٦): إضافة لفظ "وحد" إلى ضمير المخاطب.

شاهد، (٣٢٧): "وحدي" حيث أضاف "وحد" إلى ضمير المتكلم.

تابع الفصل السابق: (الأسماء وعلاقتها بالإضافة)

من أحكام هذه المصادر	وما يختصُّ بضمير المخاطَب، وهو: مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظًا ومعناها التّكْرار، وهي:
وتجويزُ سيبويهِ: ١) في: (هَذَاذَيْكَ) في البيت. ٢) وفي (دَوالَيْكَ) من قوله: دَواليْك حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لابِسِ٣٢٩ الحاليَّة، بتقدير: نفعلُه مُتَدَاولِينَ وهاذِّينَ، أي مُسْرِعِين: ضعيفٌ: ١) للتعريف. ٢) ولأنَّ المصدر الموضوع للتكثير، لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقًا. وتجويزُ الأَعْلَم في: (هَذَاذَيْك)، في البيت: الوصْفِيَّةَ، مردودٌ لذلك. وقولُه فيه وفي أخواته: إنَّ الكاف لمجرد الخطاب مثلُها في: (ذلك)، مردودٌ أيضا: ١) لقولهم: (حَنَانَيْهِ) و (لَبَّيْ زَيْدٍ). ٢) ولحذفهم النونَ لأجلها، ولم يحذفوها في: (ذَانكَ). ٣) وبأنَّها لا تَلحَقُ الأسماء التي لا تُشْبه الحرفَ. وشَذّت إضافَةُ، لَبَّيْ: ١) إلى ضمير الغائب في نحو قوله: لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني٣٣٠ ٢) وإلى الظاهر في نحو قوله: فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْورِ٣٣١ وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ: أنَّه مفرد، وأصله: لَبًا، فَقُلِبَتْ "ألفه": ياء، لأجل الضمير، كما في: لَدَيْك و عَلَيْك، وقولُ ابن الناظم:"إنَّ خلاف يونس في: لَبَّيْك و أخواته"، وَهَمٌ.	١. (لَبَّيْكَ)، بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة. ٢. و(سَعْدَيْكَ)، بمعنى: إسْعَادًا لك بعد إسْعَادٍ، ولا تستعمل إلا بعد لَبَّيْك. ٣. و(حَنَانَيْكَ)، بمعنى: تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنن. ٤. و(دَوالَيْكَ)، بمعنى: تَدَاولًا بعد تَدَاولٍ. ٥. و(هَذَاذَيْكَ)، بذالين معجمتين، بمعنى: إسْرَاعًا بعد إسْرَاعٍ. قال: ضَرْبًا هَذَاذَيْك وطَعْنًا وخْضًا٣٢٨ وعامِلُه وعامِلُ لَبَّيْك من معناهما، والبواقي من لفظهما.

شاهد، (٣٢٨): إضافة "هذاذي" الذي جاء على صورة مثنى لضمير المخاطب، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه: أي أسرع هذاذيك، ولا يصح أنَّ يكون حالًا خلافًا لسيبويه، كما قال المؤلف.

شاهد، (٣٢٩): "دواليك" حيث أضيف مفعول مطلق، وهو مصدر إلى ضمير المخاطب (وجوبًا)، ولا يصح أن يكون حالًا خلافًا لسيبويه.

شاهد، (٢٣٠): "لبيه" حيث أضيف فيه "لبي" إلى ضمير الغائب، وهو شاذ.

شاهد، (٣٣١): "فلبي يدي" حيث أضاف "لبي" إلى الاسم الظاهر وهو "يدي" وهو شاذ.

تابع الفصل السابق: (الأسماء وعلاقتها بالإضافة)

٤) ومنها، ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل، اسميةً كانت أو فعليةً، وهو:

١) (إذ).

٢) و(حَيْثُ).

١. فأما إذْ، فنحو:

– (واذْكُرُوا إِذْ أنتمْ قَلِيلٌ)[الأنفال ٥٦].

– (واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)[الأعراف ٨٦].

وقد يُحْذَفُ ما أضِيفت إليه للعلم به، فَيُجاء بالتنوين عِوضًا منه كقوله تعالى: (ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ)[الروم ٤].

٢. وأما حيث، فنحو:

– (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ).

– و (حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ).

وربما أضِيفت إلى المفرد كقوله: بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ ٣٣٢

ولا يُقَاسُ عليه خلافًا للكسائي.

٥) ومنها ما يختصُّ بالجمل الفعلية، وهو:

١) (لَمَّا)، عند مَنْ قال باسميتها، نحو: (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ).

٢) و(إذا)، عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: (إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ)[الطلاق ١].

● وأما، نحو: (إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[الانشقاق ١]، فمثلُ (وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[التوبة ٦].

● وأما قوله: إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ٣٣٣

فعلى إضمار: (كان).

كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله: فَهَلا نَفْسُ لَيلى شَفِيعُهَا ٣٣٤

شاهد، (٣٣٢): قوله: "حيث ليّ العمائم" وفيه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وهو شاذ.

شاهد، (٣٣٣): "إذا باهلي" على تقدير "إذا كان باهلي..." حيث "باهلي" اسم كان. وتحته: ظرف متعلق بخبر مقدم محذوف. وحنظلية: مبتدأ مؤخر. وجملة المبتدأ والخبر: خبر كان.

شاهد، (٣٣٤): "فهلا نفس ليلى" على تقدير "كان" واسمها "فهلا كانت هي نفس ليلى شفيعها" فيكون: نفس ليلى: مبتدأ. و"شفيعها": خبر. وجملة المبتدأ والخبر: خبر كان المضمرة.

تابع الفصل السابق: (الأسماء وعلاقتها بالإضافة)

فصل

وما كان بمنزلة:

١) (إذْ).

٢) أو إذَا.

في كَوْنِهِ اسمَ زَمان مُبْهَم:

١. لما مضى.

٢. أو لما يأتي.

فإنَّه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه، فلذلك:

– تقول:

١) (جِئْتُك زَمَنَ الحَجَّاجُ أمِيرٌ).

٢) أو (زَمَنَ كَانَ الحَجَّاجُ أمِيرًا).

لأنَّه بمنزلة إذْ.

٣) و(آتيك زَمَنَ يَقْدُمُ الحَاجُّ).

– ويمتنع: (زَمَنَ الحَاجُّ قَادِم)، لأنَّه بمنزلة: إذَا.

- هذا قولُ سيبويه.
- ووافقه الناظم في مُشْبِه: إذْ، دون مُشْبِه: إذَا، مُحْتَجًّا:

١) بقوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)[الذاريات١٣].

٢) وقوله: وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ١١٢

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ، لتحقُّقِ وُقُوعِه، منزلَةَ: ما قد وقع ومضى.

فصل

ويجوز في الزمان المحمول على: (إذَا) أو (إذْ):

١. الإعرابُ: على الأصل.

٢. والبناء: حَمْلًا عليهما.

- فان كان ما وليه فِعْلًا مبنيًّا فالبناءُ أرْجَحُ للتناسب.

١. كقوله: عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا٣٣٥

٢. وقوله: عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ٣٣٦

- وإن كان فعلا مُعْرَبًا أو جملةً اسمية، فالإعراب:

١) أرجحُ عند الكوفيين.

٢) وواجبٌ عند البصريين.

واعترض عليهم:

١) بقراءة نافع: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ)[المائدة١١٩]، بالفتح.

٢) وقوله: عَلَى حِينَ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ٣٣٧

شاهد، (١١٢): قوله: "لا ذو شفاعة بمغن" أضاف "يوم" إلى جملة "لا" العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها، أو جملة المبتدأ والخبر إذا عُدَّت "لا" لا عمل لها، مع أنَّ اليوم للمستقبل في الشاهد.

شاهد، (٣٣٥): "حين عاتبت" حيث وردت بفتح "حين" على أنَّه مبني على الفتح لأنَّه اكتسب البناء مما أضيف إليه، وهو: الفعل المبني "عاتبتُ".

شاهد، (٣٣٦): قوله: "على حين يستصبين"، حيث حين مبني على الفتح لأنَّه مضاف إلى فعل مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة.

شاهد، (٣٣٧): "على حينَ التواصل" بفتح "حينَ"، حيث هو مبني على الفتح في محل جر، مع أنَّه مضافًا إلى جملة اسمية، ويدل هذا على جواز ذلك.

فصل، مما يلزم الإضافة

١) (كِلا)، و (كِلتا)

ولا يُضَافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدها: التَّعْرِيف فلا يجوز: (كِلا رَجُلَيْنِ)، ولا: (كِلتا امْرأتَيْنِ)، خلافًا للكُوفيين.

والثاني: الدَّلالَةُ على اثنين:

١) إما بالنصِّ، نحو: (كِلاهُمَا) و (كِلتا الجَنَّتَيْنِ).

٢) أو بالاشتراك، نحو: قوله: كِلانا غَنِيٌّ عَنْ أخِيهِ حَيَاتَهُ٣٣٨

فإنَّ كلمة: (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة.

وإنما صَحَّ قوله: إنَّ للخَيْرِ وللشَّرِّ مَدًى وكِلا ذلكَ وجهٌ وقَبَلُ٣٣٩

لأنَّ: (ذا)، مُثَنّاة في المعنى.

مثلُهَا في قوله تعالى: (لا فَارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)[البقرة٦٨].

أي:

١) وكِلا مَا ذُكِر.

٢) وبَيْنَ ما ذكر.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة، فلا يجوز: (كِلا زَيْدٍ وعَمْرو).

فأما قولُه: كِلا أخِي وخَلِيلِي واجِدِي عَضُدًا٣٤٠، فمن نَوادر الضرورات.

٢) ومنها: (أيٌّ)، وتُضاف:

١) للنكرة مطلقًا، نحو: (أيّ رَجُلٍ) و (أيّ رَجُلَيْنِ) و (أيّ رِجَالٍ).

٢) وللمعرفة إذا كانت:

١) مثناة، نحو: (فأيُّ الفَرِيقَيْنِ أحَقُّ)[الأنعام٨١].

٢) أو مجموعةً، نحو: (أيُّكُمْ أحْسَنُ عَمَلًا)[الملك٢].

ولا تضاف إليها مفردة، إلا إن كان بينهما:

١) جمعٌ مُقَدَّر، نحو: (أيّ زَيْدٍ أحْسَنُ) إذ المعنى: أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسن.

٢) أو عطفَ عليها مِثلُها بالواو، كقوله: أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحْزابِ٣٤١، إذ المعنى: أيُّنا.

ولا تضاف:

١) (أيّ) الموصولة: إلا إلى معرفة، نحو: (أيُّهُمْ أشَدُّ)[مريم٦٩]، خلافًا لابن عصفور.

٢) ولا (أيّ) المنعوت بها، والواقعة حالًا: إلا لنكرة:

١) ك: (مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أيّ فَارِسٍ).

٢) و (بِزَيْدٍ أيّ فَارِسٍ).

وأما: الاستفهامية والشرطية، فيضافان إليهما، نحو:

١) (أيُّكُمْ يأتِينِي بِعَرْشِهَا)[النمل٣٨].

٢) (أيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ)[القصص٢٨].

٣) (فَبِأيِّ حَدِيثٍ)[الأعراف١٨٥].

٤) وقولك: (أيّ رَجُلٍ جَاءَكَ فأكْرِمْهُ).

شاهد، (٣٣٨): "كلانا" حيث أضيف "كلا" إلى ضمير "نا" الذي يدل دلالة مشتركة على الاثنين فأكثر.

شاهد، (٣٣٩): "وكلا ذلك" حيث أضاف "كلا" إلى مفرد لفظًا، وهو "ذلك" لأنَّه مثنى في المعنى، إذ يعود إلى اثنين هما الخير والشر.

شاهد، (٣٤٠): إضافة لفظ "كلا" إلى متعدد معطوف وهذا الاستعمال من نوادر الضرورات.

شاهد، (٣٤١): "أيّي وأيُّك" حيث أضاف لفظ أي إلى مفرد معرفة لأنَّه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

٣) ومنها: (لَدُنْ) بمعنى: عِنْدَ

إلا أنَّها تختصُّ بـ: ستة أمور:

أحدها: أنَّها مُلازمة لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقَبان في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ) و (مِنْ لَدُنْهُ)، وفي التنزيل: (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا علمًا) الكهف ٦٥.

بخلاف، نحو: (جلستُ عِنْدَهُ)، فلا يجوز فيه: (جلست لدنه)، لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أنَّ الغالب استعمالها مجرورة بـ: مِنْ.

الثالث: أنَّها مبنية، إلا في لغة قَيْس، وبلغتهم قُرِئَ: (من لَدُنْهِ) النساء ٤٠.

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل كقوله:

لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ ٣٤٢

الخامس: جواز إفرادها قبل: (غُدْوةٍ) فتنصبها:

- إما على: التمييز.
- أو على: التشبيه بالمفعول به.
- أو على: إضمار: (كان) واسمها.

وحكى الكوفيون: رَفْعها على إضمار: (كان) تامةً.

والجرُّ: القياسُ، والغالبُ في الاستعمال.

السادس: أنَّها لا تقع إلا فَضْلَةً تقول: (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ)، ولا تقول: (من لَدُنِ البَصْرَةِ).

٤) ومنها، مَعَ:

وهو اسمٌ لمكان الاجتماعِ:

١. مُعْرَب.

٢. إلا في لغة: ربيعة وغَنْم، فَتُبنى على السكون، كقوله:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وهَوايَ مَعْكُمْ ٣٤٣

وإذا لقي الساكنةَ ساكنٌ، جاز: كسرُهَا وفتحُهَا، نحو: (مَعِ القوم).

وقد تفرد بمعنى: جميعًا، فتنصب على الحال، نحو: (جاؤوا معًا).

٥) ومنها، غيرُ

وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد (ليس) وعُلِم المضاف إليه:

١) جاز ذكره، كـ: (قَبَضْتُ عَشْرَةً ليس غَيْرُهَا).

٢) وجاز حَذْفه لفظًا فيضمُّ بغير تنوين.

ثم اختلف:

١) فقال المبرد: ضمة بناء لأنَّها، كـ: قَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر.

٢) وقال الأخفش: إعراب لأنَّها اسم، كـ: كلّ و بَعْض، لا ظرف، كـ: قبل و بعد، فهي اسم لا خبر.

٣) وجَوَّزَهما ابنُ خروف.

ويجوز الفتحُ قليلا مع التنوين ودونه، فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

شاهد، (٣٤٢): قوله: "لدن شب" حيث أضاف: "لدن"، إلى جملة: "شب".

شاهد، (٣٤٣): قوله: "مَعْكم" حيث وردت "مع" مبنية على السكون، في لغة ربيعة وغنم.

٦) ومنها: (قَبْلُ)، و (بَعْدُ)

ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ:

إحداها: أن يُصَرَّح بالمضاف إليه، كـ: (جِئْتُكَ:

١) بَعْدَ الظُّهْرِ).

٢) و (قبلَ العصرِ).

٣) و (مِنْ قَبْلِه).

٤) و (مِنْ بَعْدِه).

الثانية: أن يُحْذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوى ثُبوتُ لفظِهِ، فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه:

١) كقوله: وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ٣٤٤، أي: وَمِنْ قَبلِ ذلك.

٢) وقرئ: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)[الروم ٤]، بالجر من غير تنوين، أي من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده.

الثالثة: أن يُحْذَفَ ولا يُنْوى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعَارِضه في اللفظ والتقدير:

١) كقراءة بعضهم: (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)، بالجر والتنوين.

٢) وقوله: فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا٣٤٥

٣) وقوله: فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا٣٤٦

وهما:

١) نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا، ولذلك نُوِّنَا.

٢) ومعرفتان في الوجهين قبله.

- فان نُوِيَ معنى المضاف إليه.
- دون لفظه.

بُنيا على الضم، نحو: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)[الروم ٤]، في قراءة الجماعة.

٧) ومنها

١) (أَوَّلُ).

٢) و(دُونَ).

وأسماءُ الجهات كـ:

٣) (يَمِين).

٤) و (شِمَال).

٥) و (وراء).

٦) و (أمام).

٧) و (فَوْق).

٨) و (تحت).

وهي على التفصيل المذكور في: قبل و بعد.

١) تقول: (جَاء القومُ وأَخُوك خَلفُ) أو (أمامُ)، تريد: خلفهم أو أمَامهم.

٢) قال: لَعَنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ٣٤٧

٣) وقوله: عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ٣٤٨

وحكى أبو علي: (ابدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ):

١) بالضم على نية معنى المضاف إليه.

٢) وبالخفض على نية لفظه.

٣) وبالفتح على نية تركها.

ومنعه من الصرف: للوزْنِ و الوصْفِ.

شاهد٣٤٤:قوله: "ومن قبل" حيث جرت "قبل" لأنَّه معرب ومن غير تنوين لأنَّ المضاف إليه لفظه منويّ، أي ومن قبل ذلك.

شاهد، (٣٤٥): "قبلًا" حيث وردت منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظًا وتقديرًا

شاهد، (٣٤٦): "بعدًا" حيث وردت منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها لفظًا وتقديرًا.

شاهد(٣٤٧): "من قدامُ" (بالضم) وذلك لأنَّه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوى معناه.

شاهد، (٣٤٨): "أولُ" (بالضم) وذلك لأنَّ القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه.

٨) ومنها (حَسْبُ)

ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى: كافٍ، فتستعمل:

استعمالَ الصفاتِ، فتكون:

١. نَعْتًا لنكرة، كـ:(مَرَرْتُ برجُلٍ حَسْبِك مِنْ رَجُلٍ) أي: كافٍ لك عن غيره.

٢. وحالًا لمعرفة، كـ: (هذَا عبدُ الله حَسْبك مِنْ رَجُلٍ).

واستعمالَ الأسماء، نحو:

١. ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ المجادلة٨.

٢. ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ الأنفال٦٢.

٣. (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ).

وبهذا يُرَدُّ على مَنْ زعم أنَّها اسمُ فِعْلٍ، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ.

والثاني: أن تكون بمنزلة: (لا غير) في المعنى، فَتُسْتَعْمَل مُفْرَدَة، وهذه هي: حَسْبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تَجَدَّدَ لها:

١. إشرابها هذا المعنى.

٢. وملازمتها: للوصفية. أو الحالية. أو الابتدائية.

٣. وبناؤها على الضم:

تقول: (رأيتُ رَجُلًا حَسْبُ) و (رأيتُ زيدًا حَسْبُ).

قال الجوهري: "كأنَّك قلت: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّنْ" انتهى.

وتقول: (قَبَضْتُ عَشَرَةً فحسبُ)، أي فحسبي ذلك.

واقتضى كلامُ ابنِ مالك أنَّها تُعْرَب نصبًا إذا نُكِّرَتْ، كـ: قَبْلُ و بَعْدُ.

قال أبو حيان: "ولا وجْهَ لنصبها، لأنَّها غير ظرف، إلا إن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة" انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة: قَطعَها عن الإضافة.

اقتضى:

١. أنَّ استعمالها حينئذٍ منصوبةً شائعٌ.

٢. وأنَّها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً.

وكلاهما ممنوع.

وإن أراد تنكيرها مع الإضافة:

١. فلا وجه، لاشتراطه التنكيرَ حينئذ، لأنَّها لم ترِدْ إلا كذلك.

٢. وأيضًا فلا وجْهَ، لِتَوقُّفِهِ في تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذ، فإنَّه مشهور، حتى أنَّه مذكور في كتاب الصِّحاح، قال:

- "تقول: (هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ).
- وتقول: في المعرفة: (هذا عبدُ الله حَسْبَك مِنْ رَجُلٍ)، فتنصب حسبك على الحال"، انتهى.

٣. وأيضًا فلا وجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك، لأنَّ مراده التنكير الذي ذكره في: قَبْلُ و بَعْدُ، وهو: أن تقطع عن الإضافة لفظا وتقديرًا.

٩) وأما (عَلُ) فإنَّها

- توافق، (فَوْقَ):

١) في معناها.

٢) وفي بنائها على الضم، إذا كانت معرفة، كقوله: وأَتَيْتُ نحو بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ٣٤٩، أي: مِنْ فَوْقِهِم.

٣) وفي إعرابها، إذا كانت نكرة، كقوله: كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ٣٥٠، أي: من شيءٍ عالٍ.

- وتُخَالِفُها في أمرين:

١. أنَّها لا تستعمل إلا مجرورة بـ: مِنْ.

٢. وأنَّها لا تستعمل مضافة.

كذا قال جماعة منهم: ابن أبي الرَّبيع، وهو الحق.

١) وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَادِ هذه الألفاظ، أنَّها يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهري بذلك، فقال: يقال: (أتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ)، بكسر اللام، أي: من عالٍ.

٢) ومقتضى قوله:

وأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أنَّها يجوز انتصابُها على: الظرفية، أو غيرها.

وما أظنُّ شيئًا من الأمرين موجودًا.

وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين الكلمتين، لأنِّي لم أرَ أحدًا وفَّاهُمَا حَقَّهما من الشرح، وفيما ذكرته كفاية، والحمد لله.

شاهد، (٣٤٩): "من علُ" حيث بني على الضم لكونه معرفة، وقد حذف المضاف إليه ونوى معناه. والتقدير من عليهم أي من فوقهم.

شاهد، (٣٥٠): "من علِ" حيث قطع عل عن الإضافة، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذا أعربه ونونه، فهو مجرور بمن.

فصل، يجوز أن يُحْذَف ما عُلِم من مُضَافٍ ومضافٍ إليه.

فإن كان المحذوفُ المضافَ:

١. فالغالبُ أن يَخْلُفه في إعرابه المضافُ إليه:

– نحو: (وجاءَ رَبُّكَ)[الفجر ٢٢]، أي: أمْرُ رَبِّك.

– ونحو: (واسْأَلِ القَرْيَةَ)[يوسف ٨٢]، أي: أهْلَ القرية.

٢. وقد يبقى على جرِّهِ، وشَرْطُ ذلك في الغالب: أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا، على مُضَافٍ بمعناه:

١) كقولهم: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ ولا أخِيهِ يَقُولانِ ذَلِكَ)، أي: ولا مِثْلُ أخيه، بدليل: قولهم: (يقولان)، بالتثنية.

٢) وقوله: أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ٣٥١

أي: وكلَّ نارٍ، لئلا يلزم العطفُ على معمولَيْ عاملين.

ومن غير الغالب، قراءةُ ابنِ جمازٍ: (واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ)[الأنفال ٦٧]، أي: عملَ الآخرة، فإنَّ المضاف ليس معطوفًا، بل المعطوف: جملة فيها المضاف.

وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه، فهو على ثلاثة أقسام:

١. لأنَّه تارةً يزول من المضاف، ما يستحقُّه من إعراب وتنوين، ويُبْنَى على الضمِّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرُ)، ونحو: (مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ)[الروم ٤]، كما مر.

٢. وتارة يبقى إعرابه ويُرَدُّ إليه تنوينهُ، وهو الغالب، نحو:

– (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ)[الفرقان ٣٩].

– (أَيًّا ما تَدْعُوا)[الإسراء ١١٠].

٣. وتارةً يَبْقَى إعرابُه ويُتْرَك تنوينه، كما كان في الإضافة:

وشَرْطُ ذلك في الغالب: أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل:

١) إما مضافٌ، كقولهم: (خُذْ رُبْعَ ونِصْفَ مَا حَصَلَ).

٢) أو غَيْرُهُ، كقوله: بِمِثْلِ أو أنفعَ مِنْ وبْلِ الدِّيَمْ ٣٥٢

ومن غير الغالب:

١) قولهُم: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أوَّلَ) بالخفض من غير تنوين.

٢) وقراءَة بعضهم: (فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ)[المائدة ٦٩]، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم.

شاهد، (٣٥١): "ونارٍ" حيث الواو عاطفة، ونار مجرور بتقدير مضاف معطوف على "كل" في "كل امرئ" أي "وكلَّ نار".

شاهد، (٣٥٢): "بمثل" حيث هو مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده، والتقدير: بمثل وبل الديم، أو أنْفع من وبل الديم.

فصل زَعَمَ كثيرٌ من النحويين أنَّه لا يُفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحقُّ أنَّ مسائل الفصل سَبْعٌ:

منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ:		
إحداها	الثانية	الثالثة
أن يكون: ١) المضاف: مَصْدَرًا. ٢) والمضاف إليه: فاعلَه. ٣) والفاصل: ١) إما مفعوله: ١. كقراءة ابن عامر: (قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[الأنعام ١٣٧]. ٢. وقول الشاعر: فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ ٣٥٣ ٢) وإما ظَرْفُه، كقول بعضهم: (تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِك وهَوَاهَا).	أن يكون: ١) المضاف: وصْفًا. ٢) والمضاف إليه، (إما؟) مفعوله الأول: والفاصل: ١) مفعولُه الثاني: ١. كقراءة بعضهم (فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعْدَهُ رُسُلِهِ)[ابراهيم ٤٧]. ٢. وقول الشاعر: وسِواكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المحْتَاجِ ٣٥٤ ٢) أو ظَرْفه: ١. كقوله عليه الصلاة والسلام: (هَل أنتم تَارِكُو لي صَاحِبي). ٢. وقول الشاعر: كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ ٣٥٥	أن يكون الفاصِلُ قَسَمًا، كقولك: (هذَا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ).

شاهد، (٣٥٣): "سوق البغاث الأجادِلِ" حيث "سوق" مصدر مضاف إلى فاعله، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو "البغاث".

شاهد، (٣٥٤): "مانع فضله المحتاج" حيث مانع اسم فاعل يتعدى فعله إلى مفعولين وقد أضافه إلى مفعوله الأول "المحتاج" وفصل بينهما بالمفعول الثاني "فضله".

شاهد، (٣٥٥): "كناحت يومًا صخرة" حيث "ناحت" اسم فاعل مضاف إلى مفعول، وهو "صخرة"، وقد فصل بينهما بالظرف "يومًا".

والأربع الباقية تختصُّ بالشعر:

إحداها، الفصل بالأجنبيِّ	الثانية، الفصل بفاعلِ المضافِ	والثالثة، الفصل بِنَعْت المضاف	الرابعة، الفصل بالنداء
ونعني به: معمولَ غيرِ المضافِ: ١. فاعلا كان، كقوله: أنجبَ أيَّامَ والِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا ٣٥٦ ٢. أو مفعولا: • كقولــه: تَسْــقِي امْتِيَاحًــا نَــدَى المِسْــوَاكَ رِيقَتِهَا ٣٥٧. • أي: تَسْقِي نَدَى رِيقَتِهَا المِسْوَاكَ. ٣. أو ظَرْفًا، كقوله: كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ ٣٥٨	١. كقولــه: ولا عَــدِمْنَا قَهْــرَ وجْــدٌ صَبٍّ ٣٥٩ ٢. ويحتمل أن يكون: • منه. • أو من الفصل بالمفعول. قوله: فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٌ ٣٦٠ بدليل أنَّه يروى: ١. بنصب: (مطرٍ). ٢. وبرفعه. فالتقدير: ١. (فإنَّ نكاحَ مطرٍ إياها). ٢. أو (هي).	كقوله: مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ ٣٦١	كقوله: كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ ٣٦٢. أي: كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام.

شاهد، (٣٥٦): "أنجب أيام والداه به إذ نجلاه" حيث فصل بين المضاف "أيام" والمضاف إليه "إذ نجلاه" بأجنبي ليس معمولًا للمضاف "والداه" وهو فاعل أنجب، ولا علاقة له بالمضاف.

شاهد، (٣٥٧): "ندى المسواك ريقتها" حيث فصل بين المضاف "ندى" والمضاف إليه "ريقتها" بأجنبي غير معمول للمضاف، وهو "المسواك" حيث هو مفعول لتسقي.

شاهد، (٣٥٨): "بكف يومًا يهودي" حيث فصل بين المضاف: "كف"، والمضاف إليه: "يهودي"، بالظرف: "يومًا"، وهو أجنبي عن المضاف.

شاهد، (٣٥٩): "قهر وجد صب" حيث فصل بين المضاف "قهر" والمضاف إليه "حب" بفاعل على المضاف "وجد" وذلك لأنَّ المضاف "قهر" مصدر فاعله "وجد" ومفعوله "صب".

شاهد، (٣٦٠): "نكاحها مطر" وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره.

شاهد: (٣٦١) قوله: "أبي شيخ الأباطح طالب" حيث فصل بين المضاف: "أبي"، والمضاف إليه: "طالب"، بنعت المضاف: "شيخ الأباطح"، والأصل: من أبي طالب شيخ الأباطح.

شاهد: (٣٦٢) قوله: "برذون أبا عصام زيد" حيث فصل بين المضاف: "برذون"، والمضاف إليه: "زيد"، بالنداء: "أبا عصام".

فصل، في أحكام المضاف للياء

١. يجب كَسْرُ آخره، ك: غُلامي.

٢. ويجوز فتح الياء، وإسكانها.

ويستثنى من هذين الحكمين: أربع مسائل، وهي:

١) المقصورُ، ك: فَتًى و قَذًى.

٢) والمنقوصُ، ك: رَامٍ و قَاضٍ.

٣) والمثَّى، ك: ابْنَيْنِ و غُلامَيْنِ.

٤) وجمعُ المذكَّرِ السالم، ك: زَيْدِينَ و مُسْلِمِينَ.

فهذه الأربعة:

١) آخرها: واجب السكون.

٢) والياء معها: واجبة الفتح.

ونَدَرَ:

١. إسكانُها بعد الألف، في قراءة نافع: (ومَحْيَايْ)[الأنعام١٦٢].

٢. وكَسْرُهَا بعدها، في قراءة الأعمش والحسن: (هِيَ عَصَايِ)[طه١٨]، وهو مُطَّرِدٌ في لغة: بني يَرْبُوعٍ، في الياء المضاف إليها جمعُ المذكَّر السالم، وعليه قراءة حمزة: (بِمُصْرِخِيِّ إنِّي)[ابراهيم٢٢].

وتُدْغَمُ ياء:

١. المنقوص.

٣. و المثنى.

٢. و المجموع.

في: ياء الإضافة، ك:

١. قَاضِيَّ.

٢. و رأيتُ ابْنَيَّ.

٣. و زَيْدِيَّ.

و تُقْلَبُ واو الجمع: ياء، ثم تَدْغَمُ، كقوله: أودَى بَنِيَّ وأعْقَبُوني حَسْرَةً٣٦٣

وان كان قبلها:

١. ضمةٌ، قلبت كسرةً، كما في: بَنِيَّ و مُسْلِمِيَّ.

٢. أو فتحةٌ:

١) أُبقِيتْ، ك: مُصْطَفَي.

٢) وتَسْلَم ألفُ التثنية، ك: مُسْلِمَايَ

وأجازت هُذَيْل في ألف المقصور: قَلْبَهَا ياء، كقوله:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ٣٦٤

واتفق الجميع على ذلك، في:

١. عَلَيَّ.

٢. و لَدَيَّ.

ولا يختصُّ بياء المتكلم، بل هو عامٌّ في كل ضمير، نحو:

١. عَلَيْهِ.

٢. و لَدْيهِ.

٣. و عَلَيْنا.

٤. و لَدَيْنا.

٥. وكذا الحكم في إلَيَّ.

شاهد، (٣٦٣): "بني"، حيث قلبت واو الجمع: ياء، عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم، والأصل بنوي، فاجتمعت الواو والياء، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسرت النون لمناسبة الياء.

شاهد، (٣٦٤): "هويَّ"، وأصله: "هواي"، وهذيل تقلب ألف المقصور: ياء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، وتدغم فيها، بينما العرب كافة: يبقون الألف فيقولون: هوايَ، عصايَ.

مشروع تيسير العلوم الإسلامية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد، فلو اختصر الإسلام بكلمة، فقيل عنه: (يسر)، لكان حقا، مصداقا لقوله ﷺ: (إن هذا الدين يسر)، ولذا كان هذا المشروع، من خلال ثلاث سلاسل هي: أولا، التراث الإسلامي المنسق، ثانيا، التراث الإسلامي المشجر، وهاتان السلسلتان تعالجان عددا من مصنفات التراث الإسلامي، ثالثا، العلوم الإسلامية الميسرة، وتعالج عددا من العلوم الشرعية. الهدف العام للمشروع: تيسير تناول العلوم الإسلامية، ومصنفاتها، وذلك بتسهيل طرق تحصيلها، باختصار الجهد والوقت. الفئات المستهدفة من المشروع: أولا، طلبة العلم المبتدئون: لتأسيس قواعد العلم في أذهانهم وربط مفاهيمه. وتزويدهم بثروة علمية تؤهلهم للتخصص لاحقا، ثانيا، طلبة العلم المتقدمون، للتذكير والتنظيم، لا للتعليم، ثالثا، المثقف غير المتخصص، الراغب في الحصول على فكرة مبسطة عن علم أو أكثر، دون توسع. ضوابط عمل المشروع: البعد عما يخالف الكتاب والسنة، والنأي عن مواطن الخلاف، والتطلع الدائم للتطوير، بمشيئة الله تعالى، والله ولي التوفيق.

سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة



سلسلة التراث الإسلامي المشجر



سلسلة التراث الإسلامي المنسق

١- منار السبيل في شرح الدليل
٢- دليل الطالب لنيل المطالب
٣- زاد المستقنع في اختصار المقنع
٤- أخصر المختصرات
٥- متن الغاية والتقريب
٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
٧- شذا العرف في فن الصرف
٨- شرح قطر الندى وبل الصدى
٩- قطر الندى وبل الصدى
١٠- متن الآجرومية
١١- الروض المربع بشرح زاد المستقنع
١٢- روضة الناظر وجنة المناظر
١٣- مذكرة الشنقيطي

ردمك: ٤-١٦٩٠-٠١-٦٠٣-٩٧٨

د. عماد علي جمعة
البريد الإلكتروني: quddomy@hotmail.com
جوال: ٥٠٧٨٦٧٥٣٦ ٩٦٦+
تلفاكس: ٣٣٦١٢٨٩ ٦ ٩٦٦+

تشجير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
9 786030 116904

الناشر
دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن
ص. ب: ٩٢٧٥١١ - عمان: ١١١٩٠ - الأردن
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ - فاكس: ٥٦٩٣٩٤١
بريد إلكتروني: alnafaes@hotmail.com